الجـــمـــهـــوريـــة الجـــزائـــريـــة الديـــمـــقـــراطيـــة الشـــعـــبـــيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة التخرج ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة ومالية

تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية باستعمال طريقة القرض التنقيطي

دراسة حالة: بنك القرض الشعبي الجزائري

من إعداد الطالبة:

- **داودي سمية**

تحت إشراف الأستاذة:

- **د/-بوزملال فايزة**

- **مكان التربص:** بنك القرض الشعبي الجزائري بئر مراد رايس.
- **مدة التربص:** 2022/04/03- 2022/05/05.

السنة الجامعية: 2022/2021

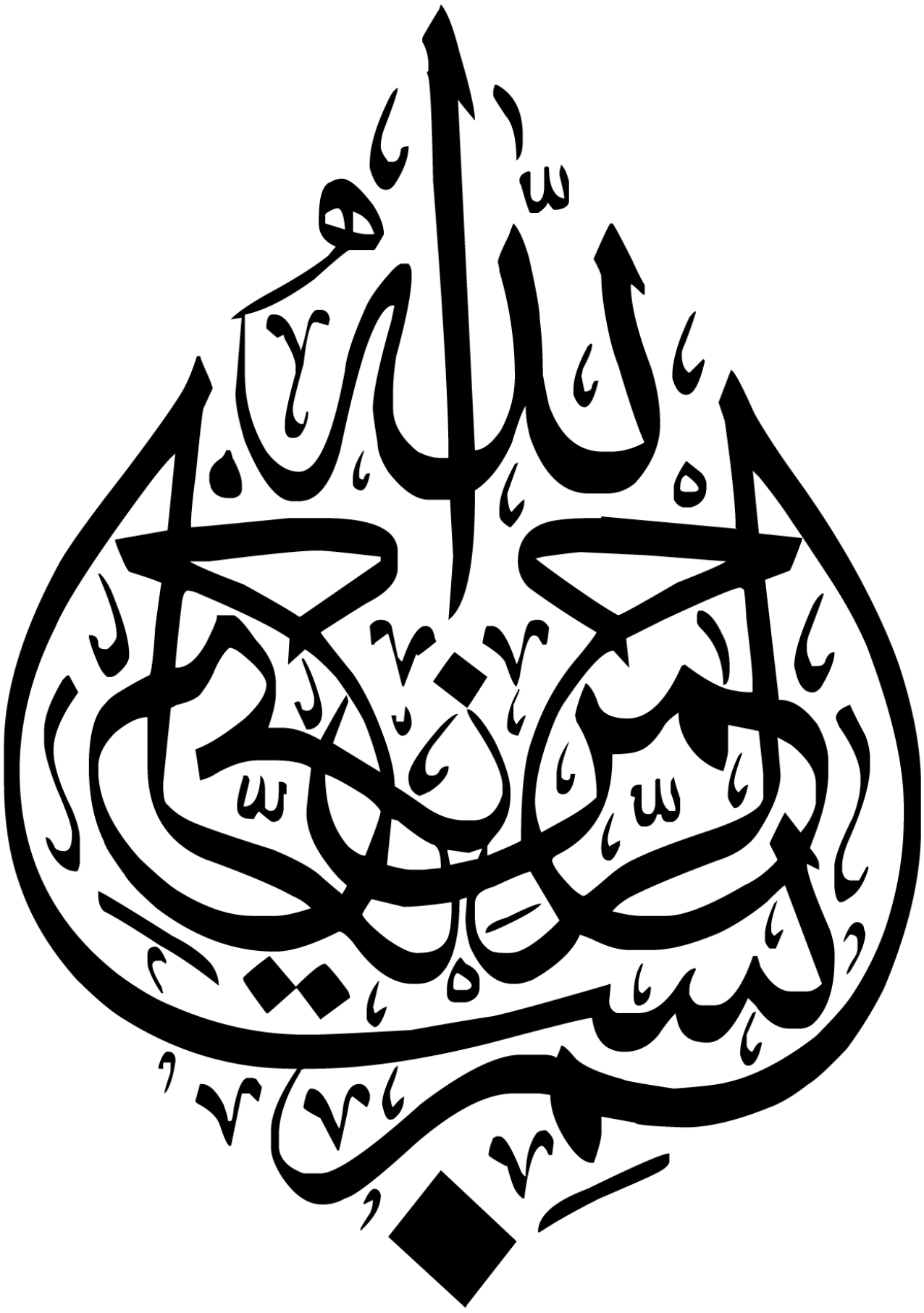

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذة " **بوزهلال فايزة** " التي

تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات

والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل موظفي" **البنك القرض الشعبي الجزائري**"
وبالأخص السيدة" ولد محند سعاد" والسيد "سعدان عبد النور" وجزاهم الله كل

خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد

الموصول الى جميع اساتذتي الذين رافقوني في مشواري الدراسي.

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى من كان لهما الفضل بعد الله في نجاحي وتوفيقي والدي كريمين أبي الغالي حفظه الله "عبد الكريم" وأمي رحمة الله عليها "دليلة" وزوجة الاب "نصيرة"

الى اخوتي واخواتي ادامهم الله لي مدى الحياة.

الى جميع الاهل والاقارب كل باسمه.

الى الأصدقاء الاوفياء الذين لم انساهم: أمال، حياة، سارة، فراح، مريم، والى أستاذ الرياضة

"خروبي محمد"

الى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

الملخص

تلعب البنوك دورا هاما في دفع عجلة التنمية لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول باعتبارها مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية، ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتل هذه الاخيرة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني. وبالرغم من أهميتها فهذا لا يمنعها من مواجهة عدة مشاكل اهمها الوصول الى التمويل الخارجي حيث تلجأ له هذه الاخيرة لان التمويل الذاتي او الدخول الى البورصة يعتبر صعبا نوعا ما. وهذا ما يجعل البنوك تتبع سياسة اقراضية لتمويل هاته المؤسسات. هذه الاخيرة تسعى للحد من مخاطر القروض وذلك باستخدام طرق لتقييم وتسيير مخاطر القرض. كبديل للطريقة الكلاسيكية، ومنه قمنا باستعمال الادوات الاحصائية والمتمثلة في القرض التنقيطي من خلال دراسة نماذج تساعد في التنبؤ والتقليل من خطر القرض.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسيير مخاطر القروض، القرض التنقيطي.

Résumé

Résume:

Les établissements financiers jouent u rôle important dans l'économie. Ils représentent un acteur financier dynamique qui finance les agents économiques tel que les petites et moyennes entreprises. Cette dernière, occupe une place importante dans l'économie nationale. Les entreprises algériennes rencontrent plusieurs difficultés principalement le financement externe à travers le marché financière ainsi elles s'orientent vers les établissements financiers pour l'octroi de crédit. Les banques adaptent des mécanismes d'évaluation et de contrôle du risque de crédit à travers la méthode classique. Cette méthode consiste à étudier un modèle statistique pour mieux prévoir ce risque.

Mots clés : les petites et moyennes entreprises PME, la gestion du risque de crédit, le crédit scoring**.**

فهرس

المحتويات

الفهرس

شكر

الإهداءات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الاختصارات

ملخص

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: سياسة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....

تمهيد..... **01**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... **02**

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها..... **02**

المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.... **05**

المطلب الثالث: سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... **07**

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية..... **13**

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها..... **13**

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها..... **16**

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الاموال في البنوك التجارية..... **20**

المبحث الثالث: سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها..... **25**

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية..... **25**

المطلب الثاني: اجراءات منح القروض..... 31

المطلب الثالث: ماهية سياسة الاقراض..... 34

خاتمة الفصل..... 37

الفصل الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها.....

تمهيد..... 39

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية..... 40

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية وانواعها..... 40

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر القروض البنكية..... 44

المطلب الثالث: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية..... 45

المبحث الثاني: تقدير وتقييم خطر القرض..... 46

المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية..... 46

المطلب الثاني: طريقة التنقيط..... 53

المطلب الثالث: مزايا وعيوب كل من الطريقة الكلاسيكية والطريقة التنقيط..... 59

المبحث الثالث: قواعد الحذر والوقاية من خطر القرض..... 61

المطلب الأول: دور لجنة بازل في تسيير مخاطر البنكية..... 61

المطلب الثاني: مراقبة العمليات البنكية..... 66

المطلب الثالث: أخذ ضمانات..... 68

خاتمة الفصل..... 70

الفصل الثالث: تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري.....

تمهيد..... 72

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA..... 73

المطلب الأول: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري CPA..... 73

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأهدافه وهيكله التنظيمي..... 76

المطلب الثالث: تقديم وحدة المخاطر المالية CRF..... 79

المبحث الثاني: عرض طريقة اخذ العينات وتحليل البيانات..... 81

المطلب الأول: العينة المستهدفة..... 82

المطلب الثاني: اخذ العينات..... 83

المطلب الثالث: عرض المتغيرات..... 83

المطلب الرابع: التحليل الاحصائي الاستكشافي وتصفية المتغيرات..... 87

المبحث الثالث: الانشاء والتحقق من صحة نماذج القرض التنقيطي..... 97

المطلب الأول: الانحدار اللوجستيكي الثنائي..... 97

المطلب الثاني: التحليل التمييزي..... 104

المطلب الثالث: التحليل العام للنتائج..... 111

خاتمة الفصل..... 112

خاتمة عامة 114

المراجع..... 117

الملاحق..... 124

قائمة الاختصارات

الرمز او الاختصار	المصطلح باللغة الاجنبية	المصطلح باللغة العربية
ALM	Asset Libility Managementf	إدارة الأصول والخصوم
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANGEM	Agence nationale de gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
EPCIA	banque Populaire Commerciale et Industrielle d'Alger	البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري
BPCIO	Banque Populaire Commerciale et Industrielle d'Oran	البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران
BPCIA	Banque Populaire Commerciale et Industrielle d'Annaba	البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة
BPCIC	Banque Populaire Commerciale et Industrielle de Constantine	البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة
BFR	Besoin en fonds de roulement	احتياجات رأس المال العامل
CNAC	Caisse nationale d'assurance chômage.	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CRF	Cellule Risques Financiers	وحدة المخاطر المالية
CPA	Crédit populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
FR	Fonds de Roulement	رأس المال العامل
TN	Trésorerie nette	الخزينة الصافية
SMC	Société Marseillaise de crédit	شركة مرسيليا للقروض
CFCB	Compagnie Française de Crédit et de Banque	المؤسسة الفرنسية لقروض البنوك
SARL	Société à responsabilité limitée	شركة ذات مسؤولية محدودة
SNC	Société en nom collectif	شركة التضامن
SPA	Société par actions	شركة المساهمة
EURL	Entreprise unipersonnelle à	شركة ذات الشخص الوحيد

	responsabilité limitée.	
TVP	Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.	المعدل الإيجابي الحقيقي
TFP	taux de faux positifs	المعدل الإيجابي الخاطئ
PME	Petites et moyennes entreprises.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PMI	petites et moyennes industries	الصناعات الصغيرة والمتوسطة
ROC	receiver operating characteristic	منحنى دقة الأداء
AUC	area under curve	المنطقة تحت المنحنى
DLT	Dette à long terme	ديون طويلة الاجل
CAF	Capacité d'autofinancement	قدرة التمويل الذاتي
TBC	Taux de bon classement	معدل التصنيف الجيد
TE	Taux d'erreur	معدل الخطأ

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01- 01)	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	04
(01-02)	نسب السيولة	48
(02-02)	نسب النشاط	49
(03-02)	نسب المديونية	50
(04-02)	نسب المردودية	50
(05-02)	التصنيف باستعمال نموذج التنقيط	58
(01-03)	تطور حجم رأس مال للقرض الشعبي الجزائري بملايين دينار وبالنسبة المئوية	74
(02-03)	تطور عدد وكالات بنك CPA خلال فترة 2015-2022.	75
(03-03)	شبكة وكالات CPA	75
(04-03)	عدد موظفي بنك CPA.	76
(05-03)	توزيع المؤسسات السليمة والعاجزة حسب عينة الانشاء وعينة الإثبات	83
(06-03)	توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني	84
(07-03)	توزيع المؤسسات حسب حالة مركز الخطر	84
(08-03)	توزيع المؤسسات حسب ديون غير مسددة لدى البنوك الاخرى	85
(09-03)	توزيع المؤسسات حسب ضمان مالي مجمد	85
(10-03)	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	85
(11-03)	النسب المالية للدراسة (المتغيرات الكمية)	86
(12-03)	قائمة بالمتغيرات الكمية الخاصة بالخطأ الاحصائي	88
(13-03)	اختبار الارتباط (Khi-deux) بين الشكل القانوني وخطأ الاحصائي	90
(14-03)	اختبار الارتباط (Khi-deux) بين حالة مركز الخطر وخطأ الاحصائي	90
(15-03)	اختبار الارتباط (Khi-deux) بين ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى وخطأ الاحصائي	91
(16-03)	اختبار الارتباط (Khi-deux) بين ضمان مالي مجمد وخطأ الاحصائي	92
(17-03)	اختبار الارتباط (Khi-deux) بين قطاع النشاط وخطأ الاحصائي	92
(18-03)	جدول ملخص للمتغيرات النوعية المستخدمة	93

(19-03)	النسب التي ترتبط ارتباطا ضعيفا ببعضها البعض	94
(20-03)	اختبار الارتباط بين الضمان المالي المجمد وحالة مركز الخطر	94
(21-03)	جدول ملخص للمتغيرات النوعية المستخدمة	95
(22-03)	نتيجة العلاقة بين المتغيرات الكمية وضمان المالي المجمد.	95
(23-03)	نتيجة العلاقة بين المتغيرات الكمية ومركز الخطر	96
(24-03)	متغيرات دالة التنقيط	97
(25-03)	متغيرات دالة التنقيط من خلال برنامج spss	98
(26-03)	اختبار «*R carré de Mc Fadden*»	100
(27-03)	اختبار «Hosmer *et Lemeshow*»	100
(28-03)	تفسير AUC	101
(29-03)	جدول التصنيف لبناء الانحدار اللوجستي	101
(30-03)	جدول التصنيف لعينة الاثبات (Out-of-sample)	103
(31-03)	ملخص نتائج التصنيف لعينات البناء والاثبات الانحدار اللوجستيكي	103
(32-03)	تحليل خطوة بخطوة للتحليل التمييزي	105
(33-03)	اختبار de box	106
(34-03)	معامل الارتباط القانوني	106
(35-03)	اختبار Lambda de Wilks	107
(36-03)	معاملات المتغيرات المميز	108
(37-03)	متوسط قيم النقط *Valeurs moyennes des scores*	109
(38-03)	نتائج التصنيف على عينة البناء	110
(39-03)	نتائج التصنيف على عينة الاثبات	110
(40-03)	مقارنة بين نموذجين المختلفين	111

قائمة الاشكال

رقم شكل	عنوان	الصفحة
(01-01)	مصادر تمول البنوك التجارية واستخداماتها	24
(02-01)	خطوات منح القرض	33
(01-02)	يمثل عينة المؤسسات السليمة وعينة المؤسسات العاجزة	57
(01-03)	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري بملايين دينار	74
(02-03)	منحنى ROC لعينة بناء الانحدار اللوجستيكي	101
(03-03)	منحنى ROC لعينة الاثبات الانحدار اللوجستيكي	103

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
01	اختبار الارتباط بين الشكل القانوني وخطأ الاحصائي	123
02	اختبار الارتباط بين حالة مركز الخطر وخطأ الاحصائي	123
03	اختبار الارتباط بين ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى وخطأ الإحصائي	123
04	اختبار الارتباط بين ضمان مالي مجمد وخطأ الاحصائي	123
05	اختبار الارتباط بين قطاع النشاط وخطأ الاحصائي	124
06	اختبار الارتباط بين الضمان المالي المجمد وحالة مركز الخطر	124
07	جدول التصنيف	124
08	جدول التصنيف لعينة الاثبات	124
09	تحليل خطوة بخطوة للتحليل التمييزي	125
10	اختبار de box	125
11	معامل الارتباط القانوني Coefficient de corrélation canonique	125
12	اختبار لامدا ويلكس Lambda de Wilks	125
13	معاملات المتغيرات المميز	125
14	متوسط القيم النقط Valeurs moyennes des scores	126
15	نتائج التصنيف على عينة البناء	126
16	نتائج التصنيف على عينة الاثبات	126

المقدمة

مقدمة

المقدمة:

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي باعتباره الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، ويعتبر التمويل البنكي من اهم النشاطات في أي اقتصاد، حيث تلعب البنوك دورا هاما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بأجهزة السلطات العمومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع قوانين منظمة لأعمال القطاع البنكي. فمعظم الأفراد والمنظمات يستفيدون من خدمات البنوك اما كمودعين او مقترضين.

وهكذا ومع اتساع نشاط البنوك التجارية وأهميتها وخطورة وظيفتها المتمثلة في تلقي الودائع، واستخدامها في القروض فإن منح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في الغالب أموال المودعين، فهذا ما يجبر البنك على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القرض للغير.

يؤكد الأداء الاقتصادي للبلدان الصناعية خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بشكل متزايد على أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كونه مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن وجودهم يصبح مهما جدا في البلدان النامية.

وتتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصة معقولة من هذه القروض فهي المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي وركيزة التطور والتنمية في أي اقتصاد، وهذا ما يدفع بالسلطات العمومية إلى ترقية وتطوير قطاع هذه المؤسسات من خلال محاولة توفير مصادر التمويل المختلفة لتسهيل نشاط هذه الأخيرة، اي ان النجاح الذي حققه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي لم يكن مصادفة، بل جاء نتيجة اعتماد هذا القطاع لاستراتيجيات تنموية شاملة ومتكاملة، إلا أن باقي المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من العديد من الصعوبات خاصة في بداية نشأتها، ولعل أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت من أهم تلك المعيقات في ظل النواقص المسجلة على مستوى الموارد المالية الذاتية لهذه المؤسسات، وهو ما يجعلها تلجأ للبنوك من أجل تغطية احتياجاتها المالية، وتنويع مصادر تمويلها لتجسيد مشاريعها، وتضع البنوك بدورها العديد من وسائل الائتمان تحت تصرف هذه المؤسسات، وذلك باختيار الطريقة التي تناسب احتياجاتهم المالية ودرجة سيولة أصولهم وقدراتهم المستقبلية.

ويعتبر قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تهتم بها المؤسسة لأنه العنصر المحدد لكفاءة متخذي القرار المالي من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والمناسبة لطبيعة المشروع المستهدف لاختيار الأفضل واستخدامها على النحو الأمثل لتحقيق الأهداف الموضوعة، لأنها تمثل الحد المعين لبقاء المؤسسة. ومن جهة اخرى فان البنك يتعرض للعديد من المخاطر بحيث لا يمكنه أن يمنح

قروض لزبائنه دون الأخذ بعين الاعتبار الاجراءات الوقائية له ولكي يتجنب التعرض لهاته الاخيرة يجب عليه تقييمها باستعمال الطريقة الكلاسيكية او الطرق الاحصائية.

تعتبر طريقة القرض التنقيطي من اهم الطرق الاحصائية المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية واكثرها شيوعا على مستوى البنوك التجارية وذلك من خلال بناء نماذج تسمح بتحديد وضعية المؤسسات السليمة القادرة على التسديد والاخرى العاجزة الغير القادرة عل تسديد ديونها في الآجال المحددة.

اشكالية البحث:

كيف يمكن للبنك تقييم مخاطر القروض المرتبطة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طريقة القرض التنقيطي؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور التحليل المالي في قياس مخاطر القروض؟
- ما هو أفضل نموذج لتقييم مخاطر القرض والذي يتنبأ بشكل افضل بفشل المؤسسات بين الانحدار اللوجستيكي و التحليل التمييزي؟
- ماهي الطريقة التي يعتمد عليها بنك القرض الشعبي الجزائري في تقييمه لمخاطر القروض؟

الفرضيات:

1-يلعب التحليل المالي دور هام في قياس مخاطر القروض.

2-الطرقية الاحصائية التي تعتمد على نموذج الانحدار اللوجستيكي وهو الذي يعتبر أفضل نموذج مقارنة بالتحليل التمييزي.

3-ان القرض الشعبي الجزائري لا يعتمد على الطرق الحديثة والتحليل الاحصائي، لكنه يعتمد على التحليل المالي في تقييمه لمخاطر القروض.

أسباب اختيار البحث:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لعلاقته بالتخصص مالية ومحاسبة.
- الميول والرغبة في البحث في هذا النوع بهدف معرفة كيفية منح القروض ومخاطرها.
- أهمية الموضوع في ظل اقتصاد السوق وازدياد المخاطر التي تنجر عن منح القروض والتي قد تؤدي إلى إفلاس البنك، خاصة في الظروف الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار.
- معرفة مدى استخدام البنوك التجارية للأساليب الإحصائية في تقييم مخاطر القرض.

مقدمة

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة مخاطر القروض وكيفية الحد منها وتعد من أهم الدراسات في الوقت الحالي، وإبراز دور المتغيرات الكيفية في عملية اتخاذ القرار والتقليل من مخاطر القرض والوقاية منه، والتشجيع على استعمال الأساليب المعاصرة في تقدير وقياس مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين معرفتنا النظرية ومواجهتها بالواقع العملي.

أهداف الدراسة:

بناءًا على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى تعميم المفاهيم المرتبطة بالقرض ومخاطره وذلك من خلال تقديم أهم المفاهيم والتعاريف المرتبطة به، وتسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطر القرض بالطريقتين الكلاسيكية والإحصائية على مستوى البنوك التجارية، ومحاولة تطبيق إحدى الطرق الإحصائية في تقدير خطر القرض والمتمثل في طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك الجزائرية والمتمثل في البنك القرض الشعبي الجزائري.

منهجية البحث:

من أجل الرد على المشكلة المطروحة والتحقق من الفرضيات السابقة تم استخدام المنهج الوصفي القائم على البحث الوثائقي (كتب، نصوص قانونية، مقالات، أطروحات، تقارير وأدلة) لفهم ومعرفة الجوانب النظرية المتعلقة بالفصلين الأول والثاني أما في الفصل الاخير فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي والتجريبي بتحليل البيانات وتفسيرها والوصول الى نتائج عامة وتوصيات.

خطة البحث:

سنقوم بتقسيم عملنا الى ثلاث فصول والمتمثلة في:

الفصل الأول يتناول سياسة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتكون من ثلاث مباحث، في المبحث الأول سوف نتطرق الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمبحث الثاني سوف نقوم بأجراء دراسة عامة حول ماهية البنوك التجارية والمبحث الاخير سيكون حول سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها.

أما الفصل الثاني سنتطرق الى: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها والذي بدوره مكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول المتمثل في مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية. بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا الى تقدير وتقييم خطر القرض. وفي المبحث الاخير سندرس قواعد الحذر والوقاية من خطر القرض.

وفي الفصل الاخير، الذي سيتم تخصيصه للجانب التطبيقي وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول سنتطرق إلى تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري، والمبحث الثاني سيتمثل في عرض طريقة اخذ العينات وتحليل البيانات، اما المبحث الثالث سيكون حول الانشاء والتحقق من صحة نماذج القرض التنقيطي.

الفصل الاول: سياسة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة

الفصل الاول: سياسة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد الفصل:

إن الاهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي العالمي جعلته يستقطب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، الذين أجمعوا على حيوية القطاع ودوره الفعال في التنمية الاقتصادية.

تعد البنوك والمؤسسات المالية المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في أي اقتصاد مهما كانت مقوماته، حيث تسعى الدولة الى توجيه مجهودات البنوك والمؤسسات المالية نحو تمويل المؤسسات الناشئة أو كما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات الضرورية لإنشائها وتفعيل نشاطها، وذلك من اجل توجيه الاقتصاد نحو استثمار ناجح، إلا ان هذا الامر لن يتحقق الا بتوفير الضمانات اللازمة لذلك.

إضافة الى اعتبار البنوك التجارية من المؤسسات المالية المهمة في إطار الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من التطورات التي شهدها العالم إلا أن الطلب على القروض البنكية لا يزال متزايدا وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض، ولهذا تسهر البنوك على وضع سياسة اقراضية تحدد منها اتجاه وأسلوب استخدام تلك الأموال.

ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك التجارية على تجميع الأموال في شكل ودائع لتلبية احتياجات العملاء، ومنه يمكن القول إن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري تتمثل في منح الائتمان الى أولئك الذين يحتاجون إليها.

ومن هنا فقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث والمتمثلة في:

- **المبحث الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني:** ماهية البنوك التجارية.
- **المبحث الثالث:** سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، وتتميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية، وذلك من خلال رفع قدرتها الإنتاجية والاندماج في السياق الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى اتباع سياسة تمويلية مع مواجهة صعوبات في سبيل حصولها على ذلك.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف درجة النمو وتعدد التصنيف بالإضافة إلى تنوع النشاط الاقتصادي، كما تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير نذكر: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات... ورغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استناداً إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة[1].

تعريف هيئة الأمم المتحدة:

عرفت هيئة الأمم المتحدة PME على نحو التالي[2]

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص: 06.

[2] عوادي مصطفى، د**ور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2018، ص: 3.

لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:

المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجراء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛

المؤسسات الصغيرة: الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 اجير ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا؛

المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك على معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 اجير، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

تعريف الاتحاد الأوروبي: يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو[1]

تعريف الجزائر: يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معيارين وهما عدد العمال ورقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 1 الى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

بحيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5-6-7، لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها[2].

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

---

[1] جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم6، ص:173.

[2] عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

الجدول رقم (01 -01): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الوحدة مليون دج)

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الاعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسة المصغرة	01	09	10	20	01	10
المؤسسة الصغيرة	10	49	20	200	10	100
المؤسسة المتوسطة	50	250	200	ملياين	100	500

المصدر: المرسوم التشريعي رقم 01-08 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 05.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتجلى أهم خصائصها في النقاط التالية[1]:

1. سهولة التأسيس: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال صغيرة نسبياً حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

2. الاستقلالية في الادارة :عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها.

[1] بوخاوي إسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الكويت، 25-28 ماي 2003، ص: ص: 04-05.

3. سهولة وبساطة التنظيم: وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4. مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها.

5. بساطة نظام المعلومات الداخلي: تتوفر هذه المؤسسات على نظام المعلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع الصاعد والنازل بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة[1].

6. جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

7. توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن.

المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.

اولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهماتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

[1] بهلولي نور الهدى، **مدى ملاءة معيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد 16، عدد 01، ديسمبر 2021، ص: 378.

هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى:

- المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى؛
- ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص؛
- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد؛
- ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، ويعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة، حيث أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي والاعتماد على الذات

من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة الصغيرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية[1].

المطلب الثالث :سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

إن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير رؤوس الاموال لتغطية احتياجاتها المختلفة تترجم في شكل حاجتها للتعامل مع البنوك والاستفادة من خدماتها المتنوعة، وهي حاجة حيوية وملحة تمليها متطلبات العمل الميداني ومتطلبات البيئة التي يتعاملون فيها، فهذه الحاجة ليست ظرفية وانما تكون بصفة مستمرة وتتميز بالديمومة من خلال تبادل المزايا بين طرفين، فتحصل المؤسسة على الخدمة ويحصل البنك على مكافأة لقاء الخدمة المقدمة، كما أن حاجة المؤسسة للأموال واسعة حيث تشمل الأموال المخصصة للاستثمار وكذلك للاستغلال أو المتعلقة بالخزينة، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة لا تستطيع أن تؤدي دورها وتحقق أهدافها دون مساهمة البنوك، ولا يمكن للبنوك ايضا أن تؤدي دورها والاطلاع بدور الوساطة دون وجود مؤسسات اقتصادية عاملة.

تزداد حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك إذا علمنا أننا لا نستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية، خاصة في الدول النامية، ويظل الاعتماد على التمويل قائما بشكل أساسي على البنوك أو الاعتماد على القدرات الذاتية انطلاقا من التدفقات النقدية، لذلك تعتبر البنوك مصدرا للائتمان بجميع أشكاله، لكننا نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها نصيب كبير في الاقتراض منها لتخوف البنوك من عدم وفائها بالتزاماتها[2]، ويرجع ذلك إلى الاسباب التالية.

- ✓ الطريقة التي تتعامل بها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بارتفاع أسعار الفائدة في فترة سداد قصيرة الاجل وثقل وتعدد إجراءات الحصول على قرض؛
- ✓ رفض بعض البنوك التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم تقديم ضمانات ملاءمة والافتقار إلى الخبرة التنظيمية وانخفاض العائد الذي تحققه البنوك في التعامل معها وارتفاع درجة المخاطر في إقراضها؛

---

[1] جواب حنان، معوشي بوعلام، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020، ص: 26.

[2] عبد الله إبراهيمي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات، المركز الجامعي غرداية، 2-3 أفريل 2004، ص: 5.

- ✓ عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملاتها مع البنوك، مما يؤدي بهم في كثير من الأحيان للوصول إلى مرحلة التنازع؛

ثانيا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين هما مصادر داخلية واخرى خارجية.

1. التمويل الداخلي.

1.1. رأس المال

يشكل المصدر الأول لتمويل الشركة، وهو ذلك المبلغ المكتتب به من طرف مؤسسي الشركة عند إنشاءها. سيتم تخصيص هذه الأموال في شراء المباني والأراضي والمعدات والأدوات، ويتم تعويض رأس المال نفسه في شكل أرباح موزعة وفقًا لسياسة محددة مسبقًا من أجل جذب أكبر عدد من المستثمرين.

2.1 التمويل الذاتي

عرفت Jossette Peyard التمويل الذاتي على النحو التالي: "التمويل الذاتي هو الألة التي تجعل من الممكن تحويل الطاقة (المال) إلى عمل (قيمة) [1]".

التمويل الذاتي هو جميع الموارد الجديدة المتبقية بعد توزيع الأرباح الناتجة عن نشاط الشركة، والتي سيتم الاحتفاظ بها على المدى الطويل من قبل هذه الأخيرة لتمويل عملياتها المستقبلية[2]، لا تحتاج إلى اللجوء إلى مساهميها أو إلى التمويل التقليدي.

3.1 التنازل في الأصول الثابتة

تشكل فوائض القيمة بعد الضريبة أيضًا موردًا داخليًا تم الحصول عليه بعد بيع الأصول الثابتة للشركة، هذا التنازل قد يكون نتيجة لإعادة التوجيه الاستراتيجي لأنشطة معينة أو ببساطة تجديد الأصول الثابتة.

[1] Jossette Peyard **« analyse financière** » 8ème édition, Paris, 1999, p : 105.

[2] J. Pierre, P. Navat, P. Rambourg « **Finance d'entreprise, finance de marché** » édition 1994, p : 143.

4.1 التأجير

هي عملية تتكون من شركة تبيع عقارات (مصنع، مكتب رئيسي) أو سلع رأسمالية (معدات) لشركة تأجير ثم إعادة تأجيرها، تسمح هذه العملية للشركة البائعة بالحصول على رأس مال لتمويل المشاريع الاستثمارية، إلا أن هذه الاخيرة تلزم المشتري بمدة ومبلغ الإيجار[1].

5.1 زيادة رأس المال

تشكل زيادة رأس المال إنشاء أسهم جديدة تم شراؤها من قبل المساهمين الموجودين بالفعل في الشركة أو من قبل مساهمين جدد. عندما يتم المساهمة بأموال إضافية من قبل المساهمين الجدد، فإن هذا يعني فتح رأس المال وبالتالي تقاسم السلطة والأرباح مع المشتركين الجدد، حيث ان هناك عدة طرق لزيادة رأس المال وهي:

- زيادة رأس المال عن طريق المساهمات النقدية.
- زيادة رأس المال من خلال المساهمات العينية.
- زيادة رأس المال بتضمين الاحتياطيات.
- زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون.

2.التمويل الخارجي:

1.2 التمويل غير الرسمي

يعتبر التمويل غير الرسمي من اهم المصادر لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما البلدان في طريق النمو، حيث ان الائتمان بين الشركات هو تقنية تمويل تمنحه شركة أخرى لشركة ما. وهناك نوعان

1.1.2 اعتمادات الموردين (الائتمان التجاري)

يعرف ائتمان المورد على أنه "مجموعة من الديون المتمثلة في فواتير المورد التي لم يتم سدادها بعد، من حيث تمويل متطلبات التشغيل، باعتباره مورد رئيسي".[2]

وبمعنى آخر، يسمح هذا الائتمان للشركة باستخدام البضائع المسلمة ولكن لم يتم دفعها بعد لمورديها الذين يمنحونها فترة سداد متغيرة، بشكل عام من 30 إلى 90 يوما، تتم إما عن طريق:

[1] P. Cabane, **« les 10 régales d'or de la finance d'entreprise** », Edition: EYROLLS, 2013, P : 217.

[2] Ibid, P: 384.

• عبارة "مستحق الدفع في غضون x يومًا" الواردة في الفاتورة؛

• أو بقبول دفع ورقة تجارية ذات أجل استحقاق يعادل هذه المدة.

2.1.2 الائتمان المالي بين الشركات

هو قرض تمنحه شركة ذات فائض في الخزينة الى شركة اخرى بحاجة إلى تمويل أنشطتها. يتم تطبيقه من خلال إصدار سندات نقدية من قبل الشركة التي هي في حاجة للتمويل وتواجه صعوبة في التدفق النقدي، والتي سيتم شراؤها من قبل شركات اخرى تنشط في نفس القطاع.

2.2 تمويل فتح رأس المال

فتح رأس المال يعني دخول مساهمين جدد إلى رأس مال الشركة. هذا المصدر من التمويل يمكن ان يتم من خلال شركات رأس المال مخاطرة أو عن طريق البورصة.

1.2.2 تمويل رأس المال –المخاطر

يعد اللجوء إلى هذا المصدر من التمويل "رأس المال المخاطر" أو شركة رأس المال الاستثماري أحد الأشكال التي يمكن أن يتخذها فتح رأس المال.

للاستثمار في شركة صغيرة ومتوسطة. بشكل عام، المعايير التي تستخدمها شركات رأس المال المخاطر هي: الصفات البشرية والإدارية للمديرين، وموثوقية المعلومات التي تقدمها الشركة وتقليل عدم تناسق المعلومات.

2.2.2 التمويل عن طريق البورصة

يوفر التمويل عن طريق السوق المالية فرصا جديدة لتطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في الواقع، يسمح لهم بامتلاك رأس مال كبير، والحصول على صورة شفافة. الدخول الى البورصة للشركات الصغيرة والمتوسطة هو اعتراف بقدرة تنميتها.

باعتبار السوق المالية في الجزائر ليست بالسوق المتطورة نظرا الى سيولتها غير الكافية، وعليه لا بد للشركات الصغيرة والمتوسطة ان تأخذ الوقت والطاقة الكافيتان للتكيف مع التغييرات المختلفة.

3.2 تمويل الديون

يمثل تمويل الديون ضرورة لتمويل رأس المال. يمكن أن يكون الدين في شكل قروض بنكية عن طريق اللجوء إلى مؤسسات الائتمان، أو في شكل قروض سندات من خلال إصدار سندات في السوق المالية.

1.3.2 تمويل بنكي

بالإضافة إلى مصادرها الداخلية، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أيضا تمويل نفسها باللجوء إلى البنك، ومع ذلك فإن استخدام القروض البنكية يرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على السداد والمديونية والمخاطر التي يتحملها المقرض[1].

تقدم البنوك حاليا قروضا بنكية تختلف في المدة وشروط السداد وأسعار الفائدة والضمانات وشروط السداد وبالتالي هناك فئتان رئيسيتان من القروض المصرفية.

تهدف القروض المتوسطة وطويلة الأجل إلى تمويل الاستثمارات، إما استثمارات متوسطة الأجل لمدة تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات أو طويلة الأجل حيث تتراوح مدتها بين 7 و20 عاما[2].

أما بالنسبة للنوع الثاني من التمويل المصرفي، فيهدف الائتمان قصير الأجل إلى تمويل احتياجات الشركة الجارية والتشغيلية، وهي لمدة تقل عن عامين. هناك فئتان من التمويل الائتماني قصير الأجل:

- ✓ قروض الخزينة.
- ✓ التمويل عن طريق زيادة الحقوق.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك العديد من عناصر المخاطر التي يجب مراعاتها بسبب مشكلة المعلومات الموجودة بين البنك والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.3.2 قروض السندات

قرض السندات هو وسيلة تمويل مخصصة للشركات ذات أسهم، والتي يجب أن تفي بشروط معينة للوصول إلى المدخرات العامة. عادة ما يمثل مبلغ معتبر مقسم إلى أجزاء متساوية تسمى السندات، وتعرف بأنها " هو ورقة مالية تتضمن تعهد من البنك أو شركة أو نحوهما لحامله بسداد مبلغ معين في

[1] Pascal, Barneto, Georges Gregorio «**Finance DSCG 2 - Corrigés du manuel**»,2ème Edition, DUNOD, 2009, p : 45.

[2] Georges Sauvageot, « **Précis de finance** », Edition: NATHAN, 2003, p : 104.

تاريخ محدد، نظير فائدة دورية مقدرة غالبا بسبب قرض عقدته شركة مساهمة أو هيئة حكومية او أحد الافراد".

3. مصادر أخرى للتمويل الخاص للشركات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

لقد أدركت الحكومة الجزائرية جيدا أهمية الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (خلق فرص العمل، والإنتاج والابتكار) والتنمية الاجتماعية للبلد، ولهذا الغرض تم وضع آليات دعم وتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة، من أجل مساعدتها على تعزيز هياكل إنشائها وتنميتها. يأخذ هذا النوع الاشكال التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

ثالثا: الصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من العوائق والصعوبات التي تجعلها غير قادرة على الحصول على الاموال اللازمة لها في مختلف مواردها ونذكر منها:

1. عوائق ذات صلة بالبنوك: تتمثل هذه العوائق في [1]

- الحاجة إلى المعونة الفنية والتسويقية بالإضافة الى نقص المواد الأولية.
- عدم الالتزام بالسياسات السعرية للخدمات العامة المقدمة المشروعات الصغيرة.
- وجود قصر في البيانات والمعلومات المنشورة.
- ارتفاع سعر الفائدة كما حدث في الجزائر في النصف الاول من عشرية التسعينات حيث تجاوز 20% وهو ما اعاق انشاء وتطور الشركات
- ارتفاع ضريبة الارباح التجارية والصناعية.
- ارتفاع تكاليف العمليات التمويلية نسبيا عند التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة دون غيرها، ويمكن لهذا الإجراء ان يحسن من طرق تمويلها، متابعتها ومعرفة المشاكل عن قرب.

[1] سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر، الاسكندرية، مصر، ص: ص: 24-25.

2. عوائق تمويلية أخرى: ان هذه العوائق تتمثل كذلك في[1]

- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفعالية المشروعات.
- غياب القوانين والتشريعات المحفزة للمشاريع.
- صعوبة إيجاد تمويل خاص يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يؤدي إلى خلق نمو معتدل ويوجد سببين إلى لهذه الصعوبة: المخاطرة ومكافأة المخاطرة.
- المستثمرون في رأس المال لا يستطيعون تمويل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.
- عدم توفر مراكز وهيئات تعمل على كيفية تمويل وتوفير المعلومات لإقامة مثل هذه المشاريع.
- وبالنسبة الجزائر، فالانخفاض المستمر في قيمة الدينار كان أيضا عاملا في عدم استقبال المستثمرين.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية.

لطالما لعبت البنوك التجارية دورا مهما في مختلف النظم الاقتصادية، وتزداد اهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، وخاصة في تقديم الخدمات للمشاريع والقطاعات المختلفة.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها.

قبل الحديث عن النشأة التاريخية للبنوك وتطورها يجدر بنا أولا معرفة أصل كلمة "بنك"

يعود أصل البنك إلى الكلمة الايطالية "Banco"، وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لتصبح المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.[2]

[1] عبد الرحمان يسري احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة**، دار محمدية، الاسكندرية، 1996، ص: 111.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون،1992 ، ص24.

أولا: نشأة البنوك التجارية.

لقد نشأت البنوك التجارية من الشروط والمتطلبات التي تكيفت مع التنمية الاقتصادية على مر السنين، فمع أن الصيارفة في اوروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي ايداع الاموال.

حيث ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصاغة في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل شهادات إيداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة، هنا بدأت وظيفة البنوك التجارية في قبول الودائع[1]. ثم يتم تحويل شهادات الإيداع بين أيادي الناس، وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى صاحب الشهادة، حيث لا يقوم حاملو هذه الودائع بسحب ودائعهم على الفور ولكن بنسبة معينة فقط، لذلك فكروا في الاستفادة من باقي الودائع وتقديمها إلى الأفراد مقابل فائدة ومن هنا تأتي وظيفة الإقراض بسعر الفائدة.[2]

لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخد البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع، أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض لقاء فائدة كذلك.[3]

كما تطور نشاط البنوك التجارية، ولم تتوقف البنوك الحديثة بدورها عن حماية ودائع العملاء كما فعل التجار، ولم تقيد عمليات الإقراض أو الصرف كما فعل الصاغة. فهي تقوم بهذه العمليات كلها والجديد فيها هو قيامها بمنح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم، لأنها بدأت في تكوين الودائع وخلق السيولة، وبعد ذلك بدأت تتوسع قدرة البنوك إلى حد كبير على الإقراض وتقديم الائتمان.

فتأسس أول بنك حكومي عام 1587م في مدينة البندقية ايطالية وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، حيث أصبح له مركزا ماليا مهما. وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف انحاء العالم.

---

[1] وهيبة خروبي، **تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2005، ص: 28.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000 ، ص: 273.

[3] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،2000 ، ص :05.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية.

للبنوك التجارية عدة تعاريف تختلف حسب اختلاف وجهات النظر بالنسبة للدارسين والباحثين لها في هذا المجال ومن بين هذه التعاريف سنذكر اهمها:

تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات مالية تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع من الجمهور تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إقامة المشاريع والعمليات المصرفية والتجارية والمالية المطلوبة وفقاً للشروط التي يحددها البنك المركزي".[1]

كما تعرف على انها "المنشاة او المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الافراد والهيئات (الاشخاص المعنوية) تحت الطلب او لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض بقصد الربح".[2]

عرف قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 البنوك التجارية في مادته 114 التي تنص على:

تعتبر البنوك التجارية اشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية اجراء العمليات الموضحة في المواد 110 الى 113 من هذا القانون وهذه العمليات هي[3] :

أ. القيام بمنح القروض .
ب. توفير وسائل الضرورية ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
ت. العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور، منح حق استعمالها لكن شرط اعادتها لهم.

كما تعرف على أنها هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرها.

نستنتج من التعريفات السابقة أن البنوك التجارية هي نوع من انواع المؤسسات المالية التي ترتكز على تقديم القروض واستقبال الودائع المالية، أي أنها تعتبر وسيط مالي بين طرفين وهما عارضوا

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الثانية،2008 ، ص: 33.

[2] سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت،1996 ، ص: 110.

[3] **قانون النقد والقرض**، 10/90.

الاموال (أصحاب الفوائض المالية) والباحثون عن المال (أصحاب العجز المالي) هدفها تحقيق ربح مالي تتحصل عليه عن طريق فرض فوائد ناتجة عن المعاملات المالية اليومية.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.

اولا: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف يمكن تقسيمها الى وظائف تقليدية وأخرى حديثة وهي كالآتي:

1. الوظائف التقليدية:

وهي الوظائف التي اعتادت البنوك على أدائها منذ بدايتها الأولى وتتمثل في:

1.1 قبول الودائع: "تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية اموال المدخرين".[1]

حيث تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود[2]. وتنقسم الى عدة انواع:

- **ودائع لأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها قبل تاريخ استحقاقها.
- **ودائع جارية:** وهي ودائع تحت الطلب يستطيع صاحبها ان يسحب في اي وقت يشاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا نوع من الودائع لأنها لا تنتج للبنك فرصة لاستخدامها وتحقيق عوائد وذلك لإمكانية سحبها في أي وقت.
- **ودائع التوفير:** هي ودائع ادخارية تدفع البنوك عليها فوائد وتحسب على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير.

بعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول ان قبول الودائع من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة اخرى وهي منح القروض.

---

[1] جمال لعمارة، **المصارف الاسلامية**، دار النبأ، الجزائر،1996، ص: 23.

[2] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 13.

1.2 منح القروض: تعتبر من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره.

وتعني هذه الوظيفة تقديم مبالغ نقدية من قبل البنوك التجارية سواء كانت كتابية أو ورقية للأفراد ورجال الاعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها وآجالها، على ان يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الاجل المتفق عليه من اجل الحصول على فائدة المتفق عليها.[1]

1.3 خلق النقود: "خلق نقود ائتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا".[2] وتركز هذه الوظيفة على عاملين:

- توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بأي وقت.
- أما العامل الثاني فيتمثل في تبني فكرة الأعداد الكبيرة أي توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الاقل مسحوبات البعض الاخر من الودائع.

2. الوظائف الحديثة: تتمثل الوظائف الحديثة فيما يلي:

1.2 تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: نتيجة للخبرة المكتسبة بدأت البنوك التجارية تشترك في اعداد دراسات مالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم وكذا توجيههم الى مجالات معينة تكون أكثر ربحية، حيث يتم من خلال الدراسات تحديد الحجم الامثل للتمويل وكيفية السداد.

2.2 ادارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الاسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض اسعارها.

3.2 تمويل التجارية الخارجية: اذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون.

4.2 خدمات البطاقة الائتمانية: تعتبر هذه الأداة من أفضل أنواع الخدمات المبتكرة في البنوك التجارية حيث تتلخص في منح الزبون بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلوماته، وبموجب هذه البطاقة يتعامل معها الزبون أو يستفيد من الخدمات التي يحتاجها من المجال التجاري.

---

[1] اسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقد والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 106.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص:15.

5.2 تمويل الإسكان الشخصي: يتم ذلك من خلال الإقراض العقاري، حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يجب أن يتجاوزه.

6.2 المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية: وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى أنها:

- وظيفة التوزيع.
- وظيفة الإشراف والرقابة.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية.

تتمثل أهداف البنك التجاري فيما يلي:

1. الربحية:

تسعى إدارة البنك دائمًا إلى تحقيق أقصى ربح ممكن لعملائها وزيادة قيمة ثروة المالك من خلال استثمار الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة. المعيار الرئيسي لكفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها. علاوة على ذلك، فإن تعظيم الأرباح يمنح البنك سمعة وميزة تنافسية، مما يضمن قدرته على جذب أو استقطاب أكبر عدد من الودائع والعكس صحيح.[1]

لكي يكون البنك مربحًا، يجب أن تكون إيراداته أكبر من نفقاته . أما الايرادات فتشمل الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى الأعمال الأخرى مثل فروق العملات الأجنبية (الأرباح من شراء وبيع العملات الأجنبية) وكذلك العمولات الدائنة التي يتلقاها من خلال تقديم خدمات متنوعة للعملاء، وعوائد الاستثمار على الأوراق المالية بأشكالها المختلفة، فضلا عن الارباح الناتجة عن بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.[2]

[1] رضا صاحب أبو حامد، **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص: ص:21-22.

[2] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص: 21.

أما بالنسبة للتكاليف، فإننا نفرق بين التكاليف الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك بالإضافة إلى الخسائر المحتملة بسبب انخفاض القيمة السوقية بما في ذلك الأموال المودعة لديه لبعض عناصر الأصول المصرفية، وكذلك القروض غير القابلة للتحصيل.

يسعى البنك دائمًا إلى تقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية مع السعي لتحقيق أقصى قدر من كفاءة الإنفاق. بالنسبة للفوائد، فإن حجمها كتكلفة هو هدف نسبي وذلك لتحقيق كفاية أكبر من الإنفاق، حيث لا ينبغي النظر إليه على أنه مبلغ مطلق، ولكن كنسبة إلى الايراد المكتسب باستخدام الودائع التي تدفع هذه الفوائد. قد تدفع البنوك أحيانًا فائدة أعلى من السعر السائد لتشجيع عملية جلب ودائع جديدة، بافتراض عدم وجود سقف قانوني لأسعار الفائدة.[1]

2. السيولة:

هي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد في أسرع وقت ممكن وبأدنى حد من الخسارة. تشير سيولة البنك التجاري إلى قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء من خلال مجابهة مسحوباتهم العادية والمفاجئة من مصادر مختلفة.

وهناك من يعرف السيولة في البنوك التجارية بأنها: " قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع"[2]

3. الامان:

يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر مثلا مخاطر التصفية الإجبارية، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.[3]

---

[1] صبحي تادريس قريصة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الاسكندرية، 1990، ص: 145.

[2] عبد الغفار حنفي وعبد السالم أبو قحف، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص: 94.

[3] حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 207.

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الاموال في البنوك التجارية.

تعتبر موارد البنك التجاري التزاما اتجاه الغير، أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري. حيث سنحاول عرض هذه الموارد والاستخدامات كما يلي:

اولا: مصادر البنوك التجارية.

تنقسم مصادر التمويل للبنك التجاري الى مصدرين اساسيين هما:

1. المصادر الداخلية: تعتبر موارد ذاتية حيث انها تمثل نسبة ضئيلة من مجموع موارد البنك، وتتمثل في الاتي:

1.1 رأس المال المدفوع: وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية.[1]

2.1 الاحتياطات: هي مبالغ مالية أو جزء من الارباح يحتفظ بها البنك التجاري كنسبة تضاف إلى رأس المال، وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله. ونميز نوعين من الاحتياطي[2]:

- **الاحتياطي القانوني:** وهو نسبة من الارباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.
- **الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي اختياري يكونه البنك من تلقاء نفسه لتقوية مركزه المالي وفقا لنظامه الاساسي دون اي التزام قانوني.

فضلا عن ذلك، هناك نوع آخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته، لكونه احتياطي سري، يتخذ الاشكال التالية :

- تقدير قيمة بعض الاموال المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير.
- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

---

[1] علي صاري، **العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، محاضرات في المادة التعليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف سوق اهراس،2021، ص: 11. شوهدت بتاريخ 2022/04/10.

[2] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص: ص:7-8.

3.1 الارباح غير الموزعة: وهي المبالغ التي يتقرر عدم توزيعها ويتم اقتطاعها من الارباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين. مبالغ أرصدتها تعتبر مؤقتة بطبيعتها حيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المالية المتاحة للاستخدام أو التوظيف.

2. المصادر الخارجية: وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل النسبة الاكبر من إجمالي موارده وتشمل ما يلي:

1.2 الودائع: وهي تمثل المبالغ النقدية المقيدة في السجلات البنوك التي يحق للمودعين الحصول عليها ووفقًا للعملة المودعة أو المتفق عليها. تعتبر من أهم موارد البنك. حيث انها في الظروف العادية تشكل نسبة مهمة من إجمالي موارد البنك أي انه توجد عدة أنواع ولكل نوع خصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي الودائع الجارية. الودائع لأجل والادخار.[1]

بالإضافة الى الانواع السابقة نجد ودائع الاخطار وهي تلك الودائع التي يقوم بها العملاء دون تحديد تاريخ السحب أو الاستحقاق عند الايداع. كما يحق له زيادة المبلغ في أي وقت يشاء، لكن لا يجوز له السحب من هذه الوديعة إلا بإخطار البنك وذلك بتقديم إشعار يحدد فيه المبلغ المراد سحبه وكذا تاريخ السحب.

2.2 القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية سواء من البنك المركزي أو من المؤسسات المالية والنقدية الوطنية أو الأجنبية. وذلك لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطيات النقدية لتلبية الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو الرغبة في التوسع في منح الائتمان بسبب زيادة النشاط التجاري خلال فترات الازدهار. ومن اهمها نذكر:

- **الاقتراض من البنك المركزي:** ان الاقتراض من البنك المركزي هو إحدى الاستراتيجيات التي تلجأ اليها البنوك لتطوير مواردها المالية، لكنها غالبًا ما تكون مترددة بسبب التخوف من عدم رضا البنك المركزي من طلبات الاقتراض المتعددة. بالإضافة إلى ذلك، لم يستجب البنك المركزي لجميع طلبات الاقتراض المقدمة من طرف البنوك التجارية حيث أنها تعتمد على طبيعة الظروف الاقتصادية والنقدية الحالية. حيث يكون هناك تشجيع للاقتراض إذا كان الهدف منه تنشيط الوضع الاقتصادي، والعكس في حالة التضخم.
- **الاقتراض من البنوك التجارية:** يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك التجارية عندما تحتاج إلى أموال للتوظيف أو تواجه نقص السيولة. يعتبر اقتراضاً

[1] عبد الحق بوعتروس، نفس المرجع السابق، ص:8.

قصير الأجل، ويأتي بأشكال عديدة، من أهمها: فائض الاحتياطي الإلزامي، وشهادات الإيداع، واتفاقيات إعادة الشراء.

- **الاقتراض من سوق رأس المال:** يعتبر الاقتراض من سوق رأس المال بمثابة قرض طويل الأجل، وهي وسيلة تتخذها البنوك لتعزيز رأس مالها وزيادة قدرتها على الاستثمار. كما تعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية. ويتمثل هذا النوع من الاقتراض إما في إصدار البنك سندات طويلة الأجل، أو الاقتراض مباشرة من البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى غير البنوك المركزية والبنوك التجارية. في كلتا الحالتين، يدفع البنك فائدة على هذه الأموال بناءً على تاريخ الاستحقاق[1].

3.2 حسابات البنوك والمراسلين: وهي تشمل جميع التزامات البنك للبنوك الاخرى سواء المحلية أو الاجنبية، وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار.

4.2 بنود أخرى: وهي بنود تمثل التزامات على البنك دون أن تكون موردا له مثل البنود السابقة التي يمكن استخدامها في نشاطه البنكي. فالشيكات والحوالات المستحقة الدفع تعتبر ديونا على البنك تظل معلقة إلى أن يصرفها أو يسويها في حسابات أصحابها. وكذلك الخصوم الأخرى التي قد تمثل مستحقات لمصلحة الضرائب، أو فوائد مستحقة لبعض المودعين أو غيرها من الخصوم التي لا يجوز للبنك التصرف فيها. وبالتالي، فهي لا تعتبر من موارده، مثل:

- خطابات الضمان التي يصدرها البنك التجاري لمصلحة عملائه؛
- الارصدة الدائنة المجمدة لصالح البنك؛
- مستحقات الضرائب أو الفوائد المستحقة لبعض المودعين؛

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية.

بعد أن تجمع البنوك التجارية الموارد المالية من مصادرها المختلفة، فإنها تخصصها لمجالات مختلفة ذات استخدامات متعددة. لا تتبع البنوك التجارية طريقة واحدة في توجيه مواردها إلى استخدامات مختلفة. وهي تختلف من نظام مصرفي إلى آخر، ومن بنك إلى آخر حسب العديد من العوامل

[1] Philippe Garsuault et Stephane Priami, **La Banque : Fonctionnement et stratégies**, 2eme Edition, Economica, Paris, 1997, pp 42-43.

والاعتبارات، والتي نلخصها فيما يلي[1]: العوامل القانونية وكذلك الاقتصادية، اعتبارات السياسة النقدية والائتمانية واعتبارات السياسة المصرفية السليمة.

عموما، تتمثل استخدامات البنوك التجارية لمواردها المالية في ثلاث مجموعات صنفت حسب درجة سيولتها أولا، ثم ربحيتها ثانيا على النحو التالي[2]:

المجموعة الاولى: تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري، سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من الإيداعات، حيث تتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية، سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك التجارية الأخرى، ويطلق عليها عادة بخط الدفاع الاول.

المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الاولى كما يمكن أن تحقق أرباحا. وتشمل أصول شديدة السيولة. ولهذا فهي تسمى خط الدفاع الثاني، حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، وتحقق هدفا مزدوجا: السيولة لضمان السداد، وتحقيق العائد من الاستخدام. تتمثل أساسا في[3]:

- حسابات لدى البنوك الاخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك؛
- أصول تحت التحصيل، وهي التي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة جدا؛
- الاوراق التجارية التي تعتبر شكل من أشكال القروض قصيرة الاجل؛
- الاوراق المالية قصيرة الاجل ومنها: أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة لأجل قصير لتمويل الدين العام، وهي تتمتع بسيولة عالية كونها مضمونة. الغرض منها هو تمويل العجز الموسمي في الميزانية المالية للدولة، كما يمكن للبنوك التجارية أن تخصمها أو أن تقترض بضمانها من البنك المركزي.

المجموعة الثالثة: سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الاساسي هو تحقيق الربح. وتشمل ما يلي :

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل؛
- الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الاجل والاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة التنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الوسام، بيروت ،1998، ص: ص: 35-36.

[2] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 10-11

[3] عبد الحق بوعتروس، نفس مرجع السابق، ص: ص: 10-11.

شكل رقم (1-1): مصادر تمول البنوك التجارية واستخداماته

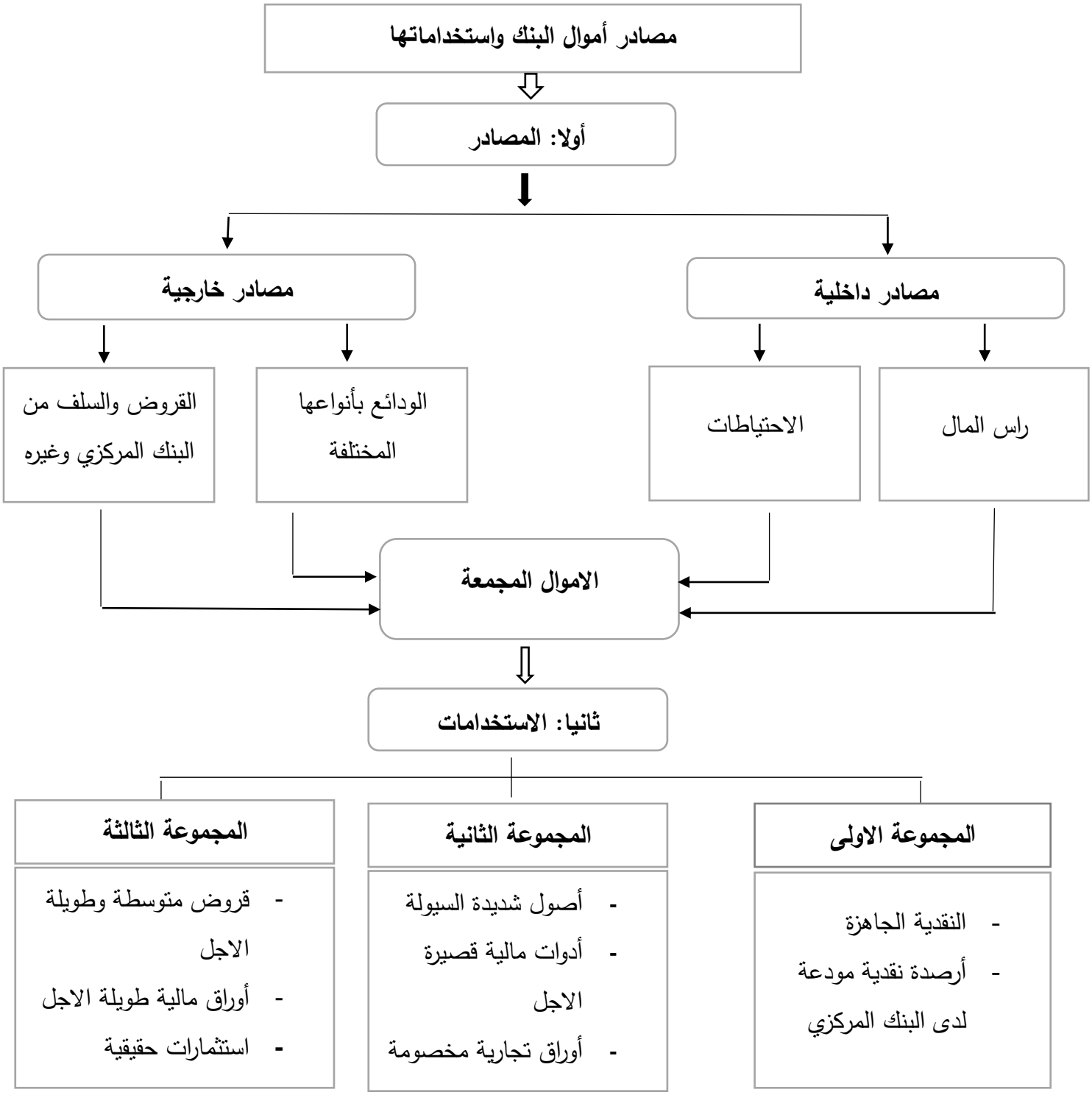

المصدر: حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص: 30.

المبحث الثالث: سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها.

تعتبر وظيفة منح القروض للمؤسسات والأفراد من أهم وظائف البنك ومن أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، بحيث يكون مبني على ثقة بقدرتهم على تسديد الأموال وفوائدها وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إراداته إذ تمثل الجانب الأكبر ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه، كما ان لكل بنك عند تعامله مع القروض يجب أن تكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وسياسات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية.

أولا: مفهوم القرض البنكي وأنواعه.

I. مفهوم القرض البنكي.

ظهرت للقرض عدة تعاريف ومعاني متعددة تستخلص من استعمالاته المختلفة، وذلك بسبب الانتشار الواسع له في المجالات الاقتصادية وسنوضحها كالاتي.

تعرف القروض على انها:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد أو المؤسسات في المجتمع بالأموال التي تحتاجها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم دعم هذه العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد[1].

كما يمكن تعريف القرض:

"مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع الى وقت معين في المستقبل أي تعهدا بالدفع بعد انقضاء وقت القرض"[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007، ص :103.

[2] عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، **ادارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، ص: 32.

ويعرف ايضا: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود او يكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف..."[1]

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا ان القرض هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كانت بنكا أو مؤسسة مالية غير بنكية او الزبائن أي المقترضين والتي بمقتضاها ينتقل حق التصرف في الأموال من المقرض إلى المقترض، وفق شروط متفق عليها ابتداء من مدة الاستحقاق ووصولا إلى معدل الفائدة.

II. انواع القروض البنكية.

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية، نظرا للعائد الناتج عنها، اذ يمكن تصنيف هذه القروض من حيث الغرض وكذلك حسب النشاط الاقتصادي الموجه له او حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الانفاق وكذا القروض من حجم ونوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.

1-من حيث الغرض: ونذكر منها:

1-1 القرض الاستهلاكي:

نعني به القرض الذي يحصل عليه افراد المجتمع من اجل انفاقهم الاستهلاكي كشراء سيارة وغيرها من السلع والمعدات، وتقوم البنوك عادة بتقديم مثل هذا النوع من القروض مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على الطلب عليه.

1-2 القرض التجاري:

يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع الى مشاريع الصناعية، من اجل تمويل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الاولية او دفع رواتب العمال ويعد هذا النوع من القروض قصيرة الأجل.

1-3 القرض الاستثماري:

القرض الاستثماري هو ذلك النوع من القروض الذي تمنحه المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآلات الثقيلة، ويتم سداد القروض

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص:111.

الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل، حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد مدة زمنية طويلة.

4-1 القرض الانتاجي:

وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجيا. أي لغرض زيادة الانتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الانتاجية للمؤسسة.

2-من حيث النشاط:

2-1 القروض الصناعية:

تمنح هذه القروض لآجال متوسطة او طويلة وذلك حسب الدورة الصناعية للحرفي او المصنع.[1]

2-2 القروض التجارية:

تمنح هذه القروض لأجال قصيرة حيث تستخدم من أجل تمويل النشاط الجاري للتجار والمتمثل اساسا في اقتناء السلع بغية اعادة بيعها.

2-3 القروض العقارية:

حيث تقدم هذه القروض للعملاء المقترضين بهدف شراء اصول ثابتة، وتكون مدة هذه القروض عادة طويلة الأجل، وضرورة تقديم ضمانات من طرف المقرضين.

2-4 القروض الزراعية:

ونعني به تلك القروض المقدمة لتمويل النشاط الزراعي من اجل شراء البذور والسماد والمعدات الزراعية وتكون لآجال قصيرة ومتوسطة.

3-من حيث الفترة الزمنية:

3-1 قروض قصيرة الاجل:

وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة، والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشأة مثل شراء مواد الخام وسداد النفقات المختلفة كالأجور لأنها ذات عائد سريع ومخاطر اقل[1].

[1] رضا ابو حمد آل علي، **ادارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 217.

2-3 قروض متوسطة الاجل:

يمتد اجلها إلى خمسة سنوات من اجل تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

3-3 قروض طويلة الاجل:

تبلغ مدتها أكثر من خمس سنوات، وتمنح بغرض اقامة المشروعات الجديدة او تطوير مشاريع قائمة. وتلجا المؤسسات لهذا النوع من القروض الى البنوك لتمويلها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها بالإضافة لطول مدة الاستثمار وعدم حصولها في الفترة الاولى على الفوائد.[2]

4-من حيث الضمان:

يعتبر الضمان الوسيلة الاكثر تأمينا من خطر عدم السداد، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد، وينقسم الى[3]:

4-1 قروض مضمونة:

تعتبر هذه القروض من وجهة نظر البنوك التجارية من أكثر أنواع القروض أمانا، وتعتبر الضمانات في حقيقة الامر عنصرا تكميليا لان الاصل في التعاملات البنكية تواجد عنصر الثقة بين البنك والمقترضين. ويأخذ عدة اشكال:

4-1-1 قروض بضمان شخصي:

يتم ذلك من قبل شخص آخر غير المقترض حيث يضمن له ويتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع، مع مراعاة سلامة المركز المالي للكفيل.

4-1-2 قروض بضمان عيني:

- **قروض بضمان البضائع:** تكون هذه البضائع ضامنة للقروض يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان، ويشترط أن تكون هذه البضائع لا تتعرض للتلف أي قابلة للتخزين.

---

[1] خالد أحمد علي محمود، **فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار فكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص: 25.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص:39.

[3] عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- ❖ **قروض بضمان الأوراق المالية:** تقبل الاوراق كضمان أصلي، او ضمان اضافي، وتتميز بقلة مرونتها نسبيا، ويشترط ان تكون هذه الاوراق مدرجة في البورصة.
- ❖ **قروض بتأمين كمبيالات:** وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمر من أشخاص آخرين معروفين للبنك وتكون الكمبيالات مظهرة للبنك.
- ❖ **قروض بضمان رهن عقاري:** يمكن ان تقبل المصارف التجارية العقارات كرهن اضافي للقروض، حيث يقدم العميل عقارا كضمان، فاذا تخلف العميل عن السداد أصبح العقار تحت تصرف البنك.

4-2 قروض بدون ضمانات:

وهذه القروض تمثل الجانب الأكبر من القروض حيث لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل وحسن سمعته ومتانة مركزه المالي وقدرته على الوفاء[1].

ثانيا: أهمية القروض البنكية ومصادرها.

I. أهمية القروض البنكية.

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك اهتماما خاصة بالقروض المصرفية، يضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، ولكي تدير وتنظم بطريقة ملائمة للأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.

تعد القروض البنكية من العوامل المهمة في عملية بناء الثقة وزيادة الودائع وتداول النقد. فهي تعمل على:

- القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص الى أخر.
- تسهيل المعاملات التي اصبحت تقوم على اساسا العقود، الوعد بالوفاء وسد فراغ الخزينة.
- يساعد القرض البنكي على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي الى القضاء على التضخم.
- مساعدة الوسطاء، تجار التجزئة والجملة في الوصول إلى السلع وتخزينها ثم بيعها أي تسهيل في

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص:28.

- عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- إنشاء مصانع جديدة تزيد من حجم الإنتاج في الدولة أي زيادة في الدخل القومي .
- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية، وهذا لتغطية الحاجة للعملات الخارجية في عملية الاستيراد.
- محاربة البطالة بخلق فرص عمل جديدة وذلك بدعم الاستثمار.
- زيادة القوى الشرائية التي تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين المعيشة.

بشكل عام فان القروض البنكية تساهم في ازدهار النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه باعتباره وسيلة للسياسة النقدية.

II. مصادر القروض البنكية.

يعتبر البنك وسيط بين ذوي العجز المالي وهو مكان التقاء العرض والطلب على الأموال حيث يقبل الودائع ويمنح القروض ولكي يتمكن البنك من تقديم القروض يجب أن تتوفر لديه مصادر أموال اهمها:

❖ الودائع:

هي تلك الأموال المتنوعة التي تحصل عليها البنوك من الأفراد والمؤسسات والمشاريع المختلفة والايداعات وتعتبر الودائع بجميع أشكالها المختلفة سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو ودائع ادخارية أو ودائع ائتمانية المصدر الرئيسي لمكونات البنوك التجارية، وتمثل الودائع افاقا لتوظيف أموال الغير والمساعدة في تغطية عجز الآخرين. وخلق إمكانيات جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي وتنمية ديناميكية دائمة من خلال التدفقات المالية مستمرة في دعم تطوير الأعمال وتوفير فرص كافية لتوسيع القروض للنظام المصرفي.

❖ القروض المصرفية:

تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصارف التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها، وذلك ضمن شروط معينة توضح من طرف هذا الأخير، وكذلك يمكن للمصرف التجاري أن يلجأ إلى المصارف الأخرى عندما

يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة، كما يمكن للمصرف أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية والمالية.[1]

❖ **السوق النقدية والمالية:**

تهدف هذه الأسواق إلى التفاوض على القروض، حيث تتم هذه المفاوضات من خلال تقديم طلب للعميل يحدد مبلغ القرض الذي يريده، واستلام إخطار بالقبول أو عدم القبول بعد فترة زمنية لطلبه، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات.

❖ **الأرباح المحتجزة:**

هي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الأرباح القابلة للتوزيع لزيادة مواردها، وهذا المصدر ليس فقط حماية للمودعين، ولكن أيضًا وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار الداخلي.

المطلب الثاني: اجراءات منح القروض.

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب، ثم إبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد، إلى غاية تحصيل القرض واسترداد الأموال، وفي إطار السياسات والأهداف وأولويات البنك تتم الخطوات التالية:

1. **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويقه.
2. **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض، ويجب أن تكون صالحة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك معلومات.
3. **الفرز والتصور المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية المقبولة منها والمستوفاة للبيانات اللازمة، حيث يطلب استكمال المستندات، ومن ثم تبدأ عملية الاستفسار حسب سياسة البنك والسياسة الدولة المعتمدة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

4. التقييم (السابق): وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستفسارات، وتقدير المنافع والتكاليف، حيث يتم إجراء تقييم فردي أعلى على المستوى الإداري وفقًا لمعايير التقييم المعتمدة من قبل إدارة البنك.

5. التفاوض: تعتمد هذه الخطوة على الخيارات المختلفة التي يمكن التفاوض عليها أثناء مقابلة احتياجات وظروف العملاء مع احتياجات البنوك وظروفه. عادة ما تتضمن المفاوضات حجم ومدة القرض وترتيبات خدمة العملاء (القروض). فالبدائل هي محددة التفاوض الذي يجب إجراؤه على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر[1]"

6. اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، حيث يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع[2].

7. سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: وهنا يسحب العميل القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم ذلك بمتابعة القرض لضمان التزام العميل للشروط الموضوعية، ويجب على البنك إنشاء نظام لتتبع القروض بشكل دوري.

8. استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله): ويتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض.

9. التقييم اللاحق: هذه الخطوة مهمة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المحددة أو الموضوعة قد تحققت، وتحديد نقاط الضعف لتجنبها في المستقبل.

10. بنك المعلومات: من الواجب إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات، في الملفات والسجلات، أو وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف والأولويات[3].

والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات التي تتبع لمنح القرض:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

[2] بوعتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص:62.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 135.

الشكل رقم (01-02): خطوات منح القرض.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 134.

المطلب الثالث: ماهية سياسة الاقراض.

أولا: تعريف سياسة الاقراض واهدافها.

I. تعريف سياسة الاقراض.

تعرف السياسة الإقراضية بأنها الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد والأهداف التي تنظم عملية دراسة واقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الإقراضية وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات.

وتعبر السياسة الاقراضية للبنك عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الإقراضية العامة التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة.

كما يمكن تعريفها على "أنها إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة البنكية بصفة عامة وإدارة القروض بصفة خاصة".[1]

يمكننا بعد عرض هذه التعاريف، الاستنتاج بأن سياسة الاقراض هي سياسة وضعتها الإدارة العليا للبنك، والتي تحدد كيفية توجيه القروض، والشروط التي يجب مراعاتها عند إجراء منحها، وذلك بعلم جميع المستويات والمسؤولين عن نشاط الاقراض في البنك.

II. أهداف السياسة الاقراضية.

تتجلى أهداف السياسة الإقراضية فيما يلي[2]:

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وايجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 118.

[2] شيلق رابح، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020، ص: 41.

- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة المتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك وتخصيص الموارد المالية لمختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقة العاطلة، وتسهيل وتطوير عمليات التبادل التجاري.
- تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.
- المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الأمنة والسيولة القانونية.
- تلبية احتياجات عملاء البنوك التجارية من القروض وتسهيلات الإقراضية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض التي يسمح بها القانون.
- التوافق بين المصارف وبين السياسة الاقتصادية للدولة من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سياسة الاقراض.

- **رأسمال البنك:** تتأثر السياسة الاقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين هما[1]:

- يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز لمنع خسائر القروض من التسرب إلى الودائع، وبالتالي كلما زاد رأس المال والاحتياطيات، زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر.
- الدور النفسي لرأس المال لجميع المودعين والمقترضين، حيث ان اعتقادهم بوجود رأس المال في البنك يحفزهم على مواجهة الصعوبات الاقتصادية.

- **الربحية:** في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولتحقيق ذلك يجب أن يتبنى سياسة إقراض متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.
- **الأوضاع الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف بشكل مباشر على النشاط الائتماني للبنوك، فكلما زاد استقرار هذه الظروف زاد حافز البنوك لتسهيل إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس ستؤثر سلبًا على النشاط البنوك مثال في حالة التضخم.
- **استقرار الودائع:** فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.[2]
- **موقع البنك:** حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص:391.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، نفس المرجع، ص: 494.

- **احتياجات المنطقة:** قد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه للسماح بتطوير بعض المناطق، وسيكون ذلك حافزًا له على اكتساب مودعين جدد وزيادة حجم قروضه في المستقبل.
- **سياسة البنك المركزي:** البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الاقراض في حدها الاقصى، والتخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.
- **قدرة موظفي البنك:** كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطور تقنياتهم المستخدمة في مجال إدارة البنوك، زاد حجم القروض وزاد عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل وأحسن التقنيات، يمكن للبنوك جذب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

خاتمة الفصل:

تلعب البنوك دورًا رياديًا واستراتيجيًا من اجل تحقيق أهدافها وتقدم مساهمات كبيرة في تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، ومن بين تلك المساهمات التي تقدمها هاته الاخيرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض التي تقدمها والتي تعتبر أداة استغلال في العملية الإنتاجية والتوزيعية، حيث أصبحت كل من المؤسسات والأفراد في حاجة لها ولا يمكنهم الاستغناء عنها، لذلك فالبنوك تسعى جاهدة لتطوير إمكانياتها ومواكبة التكنولوجيا الحديثة.

لذلك على البنوك التجارية محاولة انتهاج سياسة اقراضية مناسبة بهدف استثمار أموالها من أجل تلبية طلبات زبائنها بما يوفر لهم السيولة والقدرة على التسديد مستقبلا، حيث تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض باعتبارهما وجهتان لعملة واحدة.

الفصل الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها

تمهيد:

إن عملية منح القروض للعملاء هي الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك والمصدر الأول للربح، ولكن هذا الأخير غالبًا ما يكون مهددًا لأن عملية الإقراض مرتبطة بعدة مخاطر، وهي تعتبر جوهر النشاط البنكي، من خلال تأثيره على جميع أنشطة البنك وخاصة تأثيره على الملاءة المالية للبنك، والتي كلما ضعفت تؤدي إلى زوال البنك وانتقال العدوى إلى القطاع البنكي بأكمله في الدولة.

وهذا ما يجعل البنك يسعى لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة أنواع من المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ممارسة وظيفته كوسيط مالي بحيث لابد أن يكون البنك على علم بها من أجل تسييرها بطريقة تسمح له بمواصلة نشاطه.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع خصصنا هذا الفصل لدراسة مخاطر القروض البنكية، ولكي نلم بمختلف جوانب هذا الموضوع قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية.
- تقدير وتقييم خطر القرض.
- قواعد الحذر والوقاية من خطر القرض.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية.

إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها تنتج عنها مجموعة من المخاطر لأنها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، وبالتالي فالمخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن ان يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لسداد أصل القرض.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية وانواعها.

تتعرض البنوك لمجموعة من المخاطر، وهذه الأخيرة ماهي إلا عبارة عن مخاطر ناتجة عن القروض الممنوحة، وتختلف هذه المخاطر باختلاف أنواع القروض وبناءً عليه سنناقش تعريفات المخاطر البنكية وأنواعها.

أولا: مفهوم المخاطر البنكية.

قبل التطرق لمفهوم المخاطر البنكية والتفصيل فيها ينبغي أولا وضع تعريف للمخاطر:

يتم تعريف المخاطر على أنها احتمال تعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تقلب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم بشأن الآثار السلبية للأحداث المستقبلية محتملة الوقوع، ولديه القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك والتنفيذ الناجح لاستراتيجياته[1].

كما تعرف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد يؤدي إلى حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها في القضاء على البنك وافلاسه[2].

يتم تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد، ويتطلب قياس المخاطر تحديد تأثير الأمور غير الملائمة التي تحدث في ظل ظروف عدم التأكيد على الربحية[3].

---

[1] فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الاسلامية مدخل الحديث**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص: 310.

[3] بيشي إسماعيل، مصيطفى عبد اللطيف، **دور سياسة راس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2019، ص: 354.

كما تتمثل المخاطرة في أن البنوك غالبًا ما تكون غير قادرة على الحصول على معدل العائد على القروض والاستثمارات المالية والالتزامات التعاقدية الأخرى، وهناك أيضًا إمكانية عدم تحصيل أصل تلك القروض والاستثمارات.

ومن هنا نستطيع تعريف المخاطر البنكية على انها الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغيرات في بيئة الأعمال.

كما تعرف المخاطر البنكية بأنها الاثر السلبي على الارباح نتيجة مصادر مختلفة لعدم التأكد والتي قد تؤدي الى خسائر مالية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك فإن مقاييس المخاطر يجب ان تأخذ في حسبانها هذه المصادر وتأثيرها على الربحية[1].

وبصفة عامة ترتبط المخاطر البنكية لحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الاموال المقرضة أو في تحصيل ارباح مستقبلية متوقعة.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية.

تتعرض البنوك بكافة أنواعها للعديد من المخاطر التي تؤثر على أدائها ونشاطها، الأمر الذي دفع العديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية واتبع كل منهم تقسيماً معيناً لها، لكننا سنحاول جمعها وتقسيمها إلى مجموعتين هما: المخاطر المالية والمخاطر غير المالية.

1. المخاطر المالية:

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، وهي المخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك، ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك على وفق توجه وحركة السوق، الأسعار، العمولات والأوضاع الاقتصادية.

1.1 مخاطر القرض: تعتبر مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتشمل درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمار المتمثلة في الديون المعدومة، أي احتمال عدم القدرة على ذلك أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة للسداد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للبنك تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.

[1] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه، جامعة عربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012، ص: 83.

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض، بما في ذلك العوامل الخارجية وخاصة الظروف الاقتصادية العامة والعوامل الخاصة بالبنك، مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من مخاطر .بحيث يولد القرض احيانا ميتا، وعدم متابعة القرض او عوامل خاصة بالعميل مثل استخدام القرض لأغراض غير معلن عنها عند منح الائتمان، أو وجود إدارة مشروع فاشلة وأسباب أخرى تؤدي إلى التعثر.

2.1 مخاطر السيولة: تتعرض البنوك لعمليات سحب مفاجئة من قبل المودعين، لذلك يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار هذه السحوبات إما عن طريق الاحتفاظ باحتياطي على شكل نقدي في الخزينة أو الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو الاحتفاظ بأصول عالية السيولة يمكن تحويلها إلى نقد[1]. ومن بين أسباب التعرض لمخاطر السيولة نجد[2]:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الاصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والازمات الحادة في أسواق المال.

3.1 مخاطر سعر الفائدة: تنشأ نتيجة التغيرات والتحركات في أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات نتيجة عدم الانسياق في آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول[3].

4.1 مخاطر السوق: تختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، حيث أن مخاطر السوق التي يواجها البنك لا تنبع بالضرورة من الأداء الضعيف للمصدر أو بيع الأدوات المالية أو الأصول، ولكنها

---

[1] محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، **تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**، 2016/2012، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 05، 2018، ص: 26.

[2] مداح عبد الباسط، يونس حواسي، محادي عثمان، **التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، الجزائر، 2018، ص: 122.

[3] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ولجنة بازل**، الطبعة الأولى، دار الفكر، مصر، 2011، ص: 11.

ناتجة عن التغيرات السلبية أو غير المواتية فيما يتعلق بأسعار السوق. تصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار قد تؤدي إلى ربح أو خسارة للبنك[1].

5.1 مخاطر سعر الصرف: تنشأ مخاطر سعر الصرف إذا لم يحقق البنك توازنًا مناسبًا في مركز كل عملة لديه، ويتعرض البنك لخسائر كبيرة إذا لم يكن تغيير سعر الصرف في مصلحته[2].

2. المخاطر غير المالية:

ينظر إلى المخاطر غير المالية على أنها مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك ولكنها مرتبطة بشكل مباشر بالإدارة الداخلية للبنك، وهذا لا يعني أنها أقل أهمية من المخاطر المالية رغم أنها تؤثر بشكل غير مباشر في البنك، ونذكر أهمها:

1.2 مخاطر التشغيل: تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في البنوك، ولأن البنوك ليست مثل المصانع، تتركز مخاطر التشغيل فيها في عمليات السطو والمباني غير الآمنة، وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر الصرافين والقيود الخاطئة[3].

2.2 مخاطر قانونية: تتعرض البنوك لمخاطر قانونية قد تؤدي إلى خسارة جزء من أصولها أو زيادة التزاماتها تجاه الغير. ويرجع ذلك إلى عدم وجود رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية، أو التأخير في إجراءات التقاضي أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات بالإضافة إلى أن التشريع لا ينظم العمليات المصرفية الحديثة[4].

3.2 المخاطر التنظيمية: ينشأ هذا الخطر من عدم الالتزام للإرشادات التنظيمية. إن هذه المخاطر هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تؤثر على أرباح البنك ورأس ماله نتيجة لعدم التزام البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر.

4.2 المخاطر الاستراتيجية: المخاطر الاستراتيجية هي مخاطر مرتبطة بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارة العليا للبنك، وبالتالي تختلف عن بقية المخاطر المصرفية من حيث أنها أكثر عمومية وأوسع نطاقاً من بقية المخاطر الأخرى. ولها تأثير على كافة المخاطر، كما انها تنشأ من

---

[1] علي بدران، **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2**، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، 2005، ص: 11.

[2] سيد محمد حاد الرب، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والازمات التنظيمية**، الدار الهندسية، مصر، 2011، ص: 33.

[3] رضا صاحب أبو احمد، **إدارة المصارف**، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

[4] محمد طرشي، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 07، سبتمبر 2012، ص: 174.

الاخطاء والخلل الذي قد يحدث عند تبني استراتيجيات وخطط تقديم وتنفيذ العمليات والخدمات التي قد تقع فيها الإدارة العليا[1].

5.2 مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حال وجود رأي سلبي للبنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية، وهو احتمال انخفاض إيرادات البنك نتيجة انتشار الإشاعات السلبية عن البنك وأنشطته، وهذه المخاطر ناتجة عن فشل البنك في إدارة جميع أنواع المخاطر. يتعين على مجلس الإدارة التعامل مع مخاطر السمعة وإظهار أنها تحت السيطرة من أجل الحفاظ على سلامة البنك[2].

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر القروض البنكية.

أي عملية لمنح القروض محفوفة بالمخاطر، حيث قد لا يتمكن العميل من دفع أصل القرض وفوائده، وقد تكون لديه القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب في ذلك ومن هنا تنشأ مخاطر القروض. وبناء على ذلك سنتطرق الى تعريف مخاطر القروض ومصادرها.

اولا مفهوم: مخاطر القروض البنكية.

لقد قدمت عدة تعاريف لخطر القرض نحاول ذكر أهمها:

التعريف الاول: مخاطرة القرض تعني عدم تأكد البنك من استرجاع الاموال المقترضة سواء كليا أو جزئيا نتيجة عجز العميل عن دفعها، أي عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك عند حلول الاستحقاق[3].

التعريف الثاني: خطر القرض هو درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقراضية عن العائد التعاقدي والناتجة عن عدم قدرة الزبون عن السداد أو تأخره.

التعريف الثالث: يمكن تعريف خطر القرض بأنه الخسائر الناجمة عن عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه المتمثلة في قيمة القرض وفوائده كليا وجزئيا[4].

---

[1] سمير ايت عكاش، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص: 139.

[2] ابراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006، ص: ص: 41-42.

[3]. مكيد علي، بن عياد فريدة، **تقييم مخاطر القروض مدخل إحصائي**، مجلة معارف، العدد 20، البويرة، الجزائر، 2016، ص: 62.

[4] Richard Bruyere, **Les Produits Dérivés du crédit**, ED Economica, Paris, 1998, P17.

مما سبق يمكن أن نستخلص تعريف مختصر لمخاطر القروض البنكية اذ تعرف على أنها عدم وفاء العميل بالتزاماته (أصل القرض+ فائدة) في الآجال المحددة سواء بصفة عمدية أو غير عمدية.

المطلب الثالث: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية.

ربما تكون إحدى مهام المصرفي بشكل أساسي هي العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها تقليل المخاطر المرتبطة بنشاطه، خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقراض، وذلك باستخدام الوسائل والإجراءات التالية:

1. توزيع خطر القرض:

إذا كان حجم القروض كبيرًا وكانت المدة طويلة نسبيًا، فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء من القرض على ان يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى، وذلك لتجنب مخاطر عدم الدفع لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك لمفرده.

2. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

لكي يمكن البنك من تجنب الكثير لا سيما تلك المتعلقة بجوانبه الإدارية والمحاسبية، يجب عليه ان يدعم ويطور أجهزة الرقابة الداخلية الخاصة به حتى يتمكن من اكتشاف المخاطر في الوقت المناسب، ومن ثم يمكّن البنك من عدم الوقوع في بعض المخاطر وكذلك متابعة أجهزة الرقابة الداخلية للعمليات المصرفية المختلفة المتعلقة بوظيفة الإقراض ثم المخاطر التي قد تحدث واكتشافها في الوقت المناسب، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها في وقتها[1].

3. تمويل الأنشطة والقطاعات المختلفة:

من أجل تجنب الأزمات المحتملة أو الركود في أحد القطاعات، يلجأ البنك إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يتمكن من تعويض الخسائر الناتجة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر[2].

4. التعامل مع عدة متعاملين:

من أجل تجنب المخاطر التي قد تحدث فيما يتعلق بتركز أنشطة البنك مع عدد محدود من المتعاملين، يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدد من المتعاملين، حتى لو حدث ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس أحد المتعاملين أو بعضهم، فيمكن للبنك تجاوز ذلك دون عناء.

---

[1] يحيوش حسين، **إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة**، تسيير مخاطر القروض، حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 17-19 أفريل 2007، ص: 5.

[2] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

5. عدم توسع في منح الائتمان:

يهدف البنك التجاري بشكل أساسي إلى الربح، وهو الدليل الرئيسي لنشاطه لذلك فهو يراقب بنفسه باستمرار من أجل تجنب الغرور بقرض الربح المتوقع، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان بلا حدود، بل يقدمه في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب مع قدرته على استرداد هذه القروض.

6. العمل على تحديد القدرات التمويلية للبنك:

حتى يكون البنك على دراية وإطلاع مسبق على إمكانياته التمويلية (الكمية والكيفية والزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن أن يقدمها كقروض، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية وما هو ممكن عند تقديمه على أي قرض.

7. العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط البنكي:

وتطوير الصناعة البنكية في مجال الإقراض خاصة، تجنبا لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد أموال البنك.

8. تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة:

وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه[1]

المبحث الثاني: تقدير وتقييم خطر القرض.

يتوقع البنك دائمًا عند تقديم القروض للعملاء الحصول على مداخيل مستقبلية، مع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل أي مبلغ القرض والفائدة الناتجة عنه، لذلك فإنه يقوم بتقدير وتقييم مخاطر عدم السداد مسبقا باستخدام طرق متعددة، ولكننا سنتناول أهم طريقتين وأكثرها استخدامًا والمتمثلة في: طريقة النسب المالية وطريقة التنقيط.

المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية.

يعتمد على أسلوب التحليل المالي، الذي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمقترض بطريقة مفصلة، وبالتالي تمكين البنوك من تقييم كفاءته مالية وملائته إضافة الى ممتلكاته، مع تقدير امكانية حدوث الخطر ودرجته.

[1] يحيوش حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

أولا: التحليل المالي كأداة للتقييم.

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في منح القروض ويعرف كالتالي:

1. مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية الخاصة بمؤسسة ما للحصول على المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة قائمة موجودة (مالية أو تشغيلية)، والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع في المستقبل"[1].

ومنه نستخلص أن تحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية للحصول على المعلومات يتم استخدامها في اتخاذ القرار وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

2. أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي في أنه أداة رئيسية لتوفير البيانات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة عليها، وإنتاج السياسات التي من شأنها الحفاظ على المركز المالي للمنشأة وتتمثل في:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي لمشاريع المؤسسة المختلفة ليمد متخذي القرار في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرار الرشيد؛
- يساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد أدائها؛
- يساعد في التخطيط المستقبلي والرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال.

ثانيا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل بالنسب المالية دليلاً هامًا يسمح بإعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة وتطوره وتحديد اتجاهات هذا التطور، مما يسمح للمهتمين (المساهمين، البنوك، الموردين ...) بالتقدم واتخاذ القرارات المناسبة.

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 157.

1. مفهوم النسب المالية: يعتبر التحليل المالي بالنسب المالية من أقدم وأهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتمان للمشروعات والحكم على نتائج أعمالها[1].

تعرف النسبة رياضيا بأنها "علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات أو واحد من كليهما"[2].

2. أنواع النسب المالية:

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسيير الأصول، ومدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على الموارد الذاتية أو على القروض، لذلك سيكون تركيزنا منصبا على مجموعة من النسب وأهمها:

1.2 نسب السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عند موعد استحقاقها، مما يعني أن الأصول يتم تحويلها إلى نقد، ويتم استخدام هذا الأخير لسداد التزاماتها.

ومن نسب السيولة نجد[3]:

الجدول رقم(02-01): نسب السيولة

نسب السيولة	الشرح	الصيغة الرياضية
نسبة السيولة العامة	توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة. حيث يجب أن تكون1 < .	الاصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل
نسب السيولة المنخفضة (السريعة)	تستخدم هذه النسبة لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة وتم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة. ويجب أن تكون محصورة بين 0.3 و0.5.	الاصول المتداولة – المخزون / الديون قصيرة الاجل
نسبة السيولة الجاهزة	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية. ويستحسن أن تكون محصورة بين 0.2 و0.3.	النقدية / الديون قصيرة الاجل

المصدر: زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: ص: 37-38.

[1] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص :107.

[2] Jacque teulie, **analyse financier de l'entreprise**, édition chotard et associes éditeurs, 1989, p : 29.

[3] زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: ص: 37-38. شوهدت بتاريخ 2022/04/29.

2.2 نسب النشاط: "يظهر مدى فاعلية استخدام الموارد داخل المؤسسة ويختص بتحليل استخدام الموارد الكلية لها ويأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة من خلال قياس معدل دوران السلع الحقيقية والعناصر المادية"[1] ومنها:

الجدول رقم (02-02): نسب النشاط

نسب النشاط	الشرح	الصيغة الرياضية
معدل دوران الأصول الثابتة	توضح هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي.	المبيعات / الاصول الثابتة
معدل دوران المخزون	تشير هذه النسبة الى فعالية الشركة في بيع بضائعها، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة.	تكلفة المبيعات / متوسط المخزون
معدل دوران إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول الشركة.	المبيعات / اجمالي متوسط الاصول
مهلة دوران الزبائن	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها ويجب ان لا تتجاوز 90 يوما عادة، بالإضافة على ذلك يجب مقارنتها مع مهلة دوران الموردين[2].	360 × (الزبائن + اوراق القبض) / المبيعات السنوية بكل الرسوم
مهلة دوران الموردين	تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون. ويجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن[3].	360 × (الموردون + اوراق الدفع) / المشتريات السنوية بكل الرسوم

المصدر: حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016، ص:24.

3.2 نسب المديونية: تقيس هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الخاصة وعلى الأموال الأجنبية، بالنظر إلى أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مفرط يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على سداد مستحقات الدائنين[4]. وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة نسب من أهمها:

[1] ياسين العايب، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة البنوك تجارية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 64.

[2] بنية محمد، **مطبوعة محاضرات في التحليل المالي**، موجه لطلبة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، 2019، ص: 22، شوهدت بتاريخ 2022/05/25.

[3] حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016، ص:24.

[4] زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 40-41.

الجدول رقم (02-03): نسب المديونية

نسب المديونية	الشرح	الصيغة الرياضية
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة. وتكون أكبر من 0.5.	$\frac{\text{اموال خاصة}}{\text{موارد دائمة}} 100$
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	تشير هذه النسبة إلى وزن الأموال الخاصة ضمن الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام، اذ ان الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية. حيث تتراوح ما بين حد أدنى 0.2 وحد أقصى 0.6.	$\frac{\text{اموال خاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} 100$
نسبة القدرة على التسديد	توضح هذه النسبة الوقت الذي تستغرقه المؤسسة في سداد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل وذلك في حالة استخدامها لكافة إمكانياتها في التمويل الذاتي.	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة الاجل}}{\text{التمويل قدرة الذاتي}}$
نسبة تغطية المصاريف المالية	تقيس درجة تغطية صافي المبيعات السنوية للمصاريف المالية للمؤسسة. حيث يعتبر مؤشرا على سيطرة المؤسسة على مصاريفها. كلما كانت منخفضة كان ذلك لصالح المؤسسة.	$\frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي الصافي}}$

المصدر: زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: ص: 37-38.

4.2 نسب المردودية: يقصد بالمردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. ونذكر اهمها[1]:

الجدول رقم (02-04): نسب المردودية

نسب المردودية	الشرح	الصيغة الرياضية
المردودية الاقتصادية	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الارباح	$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}{\text{مجموع الاصول الاقتصادية}}$
المردودية المالية	تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية مستعملة من أموالها.	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$
المردودية التجارية	تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$

المصدر: عبد الرؤوف غزالدين، صابر بوعوينة، **ادوات قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ممدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد12، عدد 01، 2021، ص: ص: 117-118.

[1] عبد الرؤوف غزالدين، صابر بوعوينة، **ادوات قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ممدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد12، عدد 01، 2021، ص: ص: 117-118.

ثالثا: التحليل بالتوازنات المالية.

يعتبر التوازن المالي من المؤشرات المهمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، ويتم تعريف التوازن المالي على أنه الحالة التي يكون فيها الرصيد النقدي موجبًا بعد سداد جميع الديون قصيرة الأجل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة، والتي يُسمح بالاحتفاظ بها خلال الفترة المالية وفقًا لذلك الارتباط بين المدفوعات والمتحصلات استخدامات الاموال ومصادر[1]. لقد استعملت ثلاثة توازنات مالية من طرف المحللين وهي:

1-رأس المال العامل(FR) :يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه "الفائض في الموارد الدائمة الموجهة للتمويل الاصول الثابتة أو الفائض في الاصول المتداولة الموجهة لتسديد قروض قصيرة الاجل"[2]. وهناك طريقتين لحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية [3]:

- **من أعلى الميزانية**

رأس المال العامل= الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

- **من أسفل الميزانية**

رأس المال العامل= الاصول المتداولة – القروض القصيرة الاجل

ويمكن أن نميز ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي[4]:

أ. من أعلى الميزانية:

ويمكن ان نعبر عنه بالعلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

- **رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة >الأصول الثابتة):** في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة؛

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص: 255.

[2] Jean Pierre Thibaut, **Analyse financière de la PME**, Ed liaisons Paris 1994, P : 29.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2006، ص: 67.

[4] نفس المرجع، ص: ص: 68 -70.

- **رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة <الأصول الثابتة):** في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل؛
- **رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة = الأصول الثابتة):** وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الامثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة؛

ب. من أسفل الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث أنه يمثل مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للمنافع قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها الحالية إلى سيولة نقدية، يتم من خلالها سداد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات:

- **رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة <القروض قصيرة الأجل):** أي يمكن للمؤسسة مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، ويتبقى هناك فائض مالي يسمى هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي؛
- **رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة >القروض قصيرة الأجل):** في هذه الوضعية فان الأصول المتداولة التي يمكن تحصيلها على المدى القصير ليست كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير؛
- **رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة = القروض قصيرة الأجل):** في هذه الحالة يمكن للمؤسسة تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض أو عجز، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

2-احتياجات رأس المال العامل(BFR) : تطلب المؤسسة خلال دورة نشاطها بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وتولد هذه العملية مصادر قصيرة الأجل مثل ديون الموردين وديون الاستغلال، وتمول هذه المصادر جزءًا من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة إنشاء مصدر جديد يغطي الجزء المتبقي من الأصول المتداولة[1]. ويتم حساب رأس المال العامل كما يلي[2]:

[1] رضا زهواني وآخرون، "**دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر، 2017، ص: 254.

[2] سومية تبة، "دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة 1 بومرداس، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2013، ص: 177.

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

أو: احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – أصول الخزينة) – (الخصوم المتداولة – خصوم الخزينة)

فإذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، أما إذا كان سالبا فهذا يعني انه هناك فائض في موارد التمويل على احتياجات التمويل، وإذا كان معدوما فإن فالمؤسسة ليست بحاجة إلى تمويل خارج دورة الاستغلال أي أنها تحقق التوازن.

3-الخزينة(TN): يمكن تعريف الخزينة أنها "مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة"[1]. وتحسب بالعلاقتين التاليتين[2]:

الخزينة = (القيم الجاهزة – السلفات المصرفية)

الخزينة = (رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل)

إذا كانت الخزينة موجبة فهذا يعني أن المؤسسة قد حققت فائضاً وبالتالي يمكنها تسديد جميع احتياجاتها لأنها تقوم بتجديد الموارد الدائمة، أما إذا كانت سلبية فهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توفير السيولة لتغطية الديون المستحقة، أما إذا كانت معدومة وهي الوضعية المثالية للتوازن المالي فهذا يعني أن المؤسسة قامت بتغطية جميع ديونها بسيولة المتوفرة لديها[3].

المطلب الثاني: طريقة التنقيط.

تستخدم مختلف البنوك في العالم بعض الأساليب الإحصائية للمساعدة في اتخاذ القرار، والتي حققت نتائج مشجعة للغاية كطريقة القرض التنقيطي الذي تعتبر الأكثر استخدامًا في هذا المجال، إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض أو رفضه.

---

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير –التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص: 51.

[2] حمزة شباح، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014، ص: 96.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

أولا: تعريف طريقة القرض التنقيطي.

"تعتبر طريقة التنقيط أو ما يسمى ب scoring طريقة آلية في اختبار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين: عاجزة أو سليمة[1]".

كما يعرف أيضا بأنه طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية.

حيث ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الامريكية خلال الخمسينيات، وانتشرت في أوربا تدريجيا في السبعينيات، وهي اليوم شائعة في الاستعمال في الكثير من المؤسسات المالية.

ثانيا: أهداف طريقة القرض التنقيطي.

من بين أهداف هذه الطريقة نذكر [2]

- تخفيض خطر القروض الممنوحة لما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للقرض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الاقراض الذي هو أحد الوظائف الاساسية للبنوك مما يحسن الخدمات القدمة للزبائن.
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

ثالثا: استعمالات طريقة التنقيط.

تهتم مؤسسات الإقراض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة بطريقة النسب المالية ولكن استخدامها قليل جدًا، حيث يتم تطبيقها بشكل خاص على القروض الاستهلاكية ولها حالتان[3]:

---

[1] عبد العزيز شرابي، ميدي بموطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ**، مجلة الاقتصاد والمجتمع منتوري، قسنطينة، العدد 02، 2004، ص: 193.

[2] كافي ميمون، مولاي أمينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص: 430.

[3] مزياني نور الدين، بلال بوجمعة، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ القرارات الإقراض في البنوك**، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2008، ص: ص: 7-8.

❖ **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بشكل عام على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من المعطيات الخاصة لكل فرد من السكان، بالتمييز بين مجموعة من المجموعات المتجانسة وفقًا لمعيار تم وضعه مسبقًا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، لذلك يجب في هذه المرحلة :

- ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

❖ **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية :

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة .
- ✓ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة .
- ✓ مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية .
- ✓ رقم أعمالها المحقق ونوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- ✓ رأسمالها العامل وطبيعة نشاطها.

رابعا: مراحل إعداد طريقةscoring.

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم تحديده بإتباع الخطوات الآتية:

1. اختيار العينة: يعتبر اختيار العينة من أول مراحل اعداد طريقة scoringويمكن تعريفها كما يلي[1]

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للعملاء الجيدين وغير الجيدين، وتحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزانة والمخطط المالي، ملف طلب القرض).

تم اختيارها عشوائياً، وتكون كافية لتمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

– عينة لإعداد النموذج (Echantillon d'élaboration) تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.

[1] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان،2007، ص: 5.

– عينة لقياس دقة النموذج (Echantillon de validation) تبيّن مدى صحة هذا النموذج.

2. انتقاء المتغيرات: يمكن انتقاء المتغيرات على هذا الاساس[1]

في هذه الحالة نقوم بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها من أجل معرفة المتغيرات التي تؤثر على حالة المؤسسة، وهذه المتغيرات إما محاسبية أو فوق محاسبية.

1.2 المتغيرات المحاسبية variables comptables :

هي متغيرات قياسية métrique، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

2.2 المتغيرات فوق المحاسبية variables extra comptables :

هي متغيرات غير قياسية non métrique، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلوماتّ مستخرجة من ملفات طلب القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

3. التحليل التمييزي: يتمثل التحليل التمييزي في[2]

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض، وهذا باستعمال برنامج اعلام الآلي ك Spss و Excel.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي التي تمسح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها بالرمز"Z" وتكتب على الشكل التالي:

$$Z = \sum \alpha i Ri + \beta$$

حيث:

αi: المعاملات المرتبط بالنسب **R_i** (معاملات التسوية أو الترجيح).

---

[1] كمال بوالصوف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، مجلة الدولية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد 02، ديسمبر 2006، ص: 57.

[2] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

Ri: النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β: ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

4. تعيين نقطة التمييز:

إن التحليل التميزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الاخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتكوين سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) والمؤسسات غير الجيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التميزي) حيث يتم تصنيف هذه المؤسسات إلى فئتين.

ثم يقوم بتجميع كل هذه النقاط للحصول على نقطة تمييز كلية للعينة فإذا استعمل التحليل الاستقصائي على أحسن وجه فإن عينة المؤسسات الجيدة وعينة المؤسسات غير جيدة تظهر بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (02-01): يمثل عينة المؤسسات السليمة وعينة المؤسسات العاجزة.

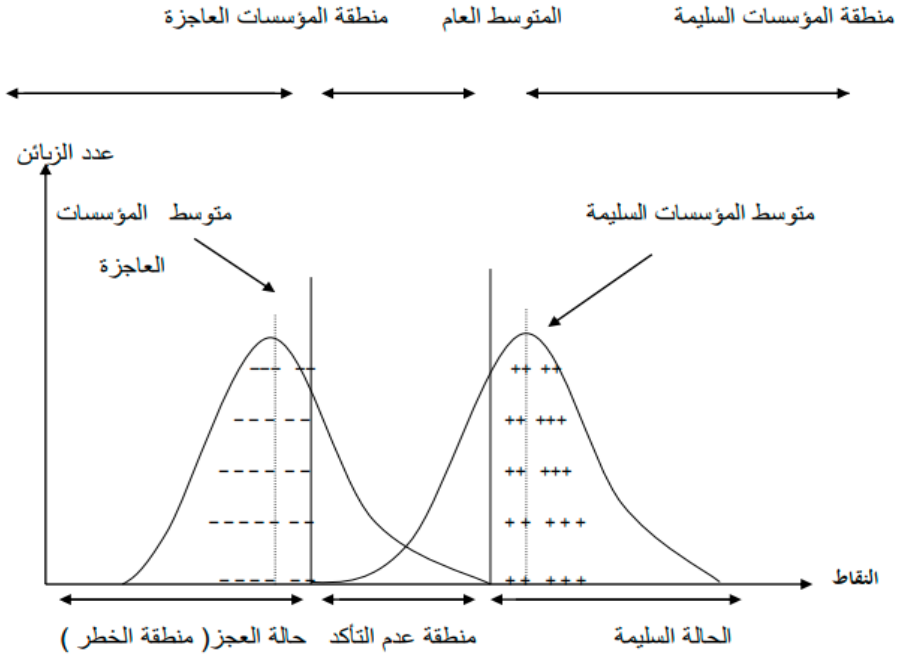

المصدر: بوزيان عثمان وآخرون، **استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض**، الملتقى الدولي الأول، جامعة الطاهر موالي، سعيدة، 2013، ص: 13.

التعليق: يتضح من خلال هذا الشكل أنه يوجد تداخل بين المنحنين، حيث كلما كان التداخل كبيرا فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة.

يتم تحديد النقطة Z* المرتبطة بمنطقة الشك(منطقة عدم التأكد) بالصيغة التالية:

[1] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، نفس المرجع، ص: 6.

$$Z* = \frac{(n_1 z_1 + n_2 z_2)}{(n_1 + n_2)}$$

Z_1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

Z_2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n_2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

5. قياس دقة النموذج: بعد استخراج النموذج يتم اختبار صحته بواسطة عينة الإثبات التي تعرف نتائجها الفعلية مسبقاً حيث يتم مقارنة نتائجه الحقيقية مع نتائج التصنيف باستخدام نموذج التنقيط المستخرج ويتم ذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): التصنيف باستعمال نموذج التنقيط.

B	**A**	**المؤسسات**
M_1	**H_1**	**A**
H_2	**M_2**	**B**

Source : Mathieu Michel, **l'exploitation bancaire et le risque crédit**, la revue banque édition, 1996, p : 96.

حيث:

A : المؤسسات السليمة.

B : المؤسسات العاجزة.

Hi: تمثل التصنيف الصحيح i=1.2

Mi: تمثل الخطأ في التصنيف i=1.2

دقة النموذج تحدد نسبة تصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H_1 \text{ (عدد الملاحظات الصنف A)} + H_2 \text{ (عدد الملاحظات الصنف B)}}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (*Z)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب كل من الطريقة الكلاسيكية والطريقة التنقيط.

أولا: مزايا وعيوب الطريقة الكلاسيكية.

1. مزايا الطريقة الكلاسيكية:

- تسمح للمصرفي بمعرفة المؤسسات ماضياً، حاضراً أو مستقبلا، بفضل الوثائق المدروسة.
- يعتمد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار.
- يوفر التحليل المالي فكرة عن الصحة المالية للشركات، وبالتالي يحدد الشركات التي ستفشل.
- ان التحليل بواسطة طريقة النسبة يوفر المعلومات عن تطور الهيكل المالي والأداء المحقق.

2. عيوب الطريقة الكلاسيكية:

- يعد التحليل المالي خطوة أساسية في تقييم المخاطر التي يقدمها الطرف المقابل. ومع ذلك فإنها تظل غير كافية لاتخاذ القرار لأنها تستند الى بيانات المحاسبية السابقة ولا تزال غير قادرة على التوقع المستقبلي للطرف المقابل.
- ان هذه الطريقة لا تستجيب للمتطلبات الاقتصادية المعاصرة، والتحديات الجديدة، والمنافسات البنكية[1].
- يتطلب الامر الكثير من الوقت والموظفين المؤهلين في البنك، مما يؤدي الى زيادة التكاليف.

ثانيا: مزايا وعيوب طريقة التنقيط.

كأي طريقة من طرق تقدير مخاطر القرض تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا ومجموعة من العيوب[1]:

[1] ميدون أحلام، عطوي سميرة، **مساهمة النماذج الكمية الداخلية في ادارة المخاطر القروض البنكية**، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد 02، 2015، ص: 15.

1. مزايا طريقة التنقيط: تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا تجعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك منها:

- السرعة (من جانب المقرض والمقترض) حيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير، وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو عدمه في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- البساطة فهي تختلف من الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها .
- تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.
- أداة من أدوات الاستقطاب فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم.

2. عيوب طريقة التنقيط: على الرغم من محاسن التي تتصف بها هذه الطريقة فهي لا تخلو من العيوب من أهمها:

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور المؤسسة وقياس المؤشرات.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.
- نتيجة التنقيط ليست دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- تسمح طريقة التنقيط بالحكم على الحالات العادية ويترك الحكم للمحل وتجربته في تقرير الحالات الأكثر صعوبة.

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 43-44.

المبحث الثالث: قواعد الحذر والوقاية من خطر القرض.

تهتم البنوك بوضع قواعد وآليات وأطر تنظيمية ورقابية لتتمكن من التحكم في المخاطر وتسهيل طرق التعامل معها من أجل الحصول على استقرار مالي للبنك وللنظام المصرفي ككل. ولهذا لابد من وجود ضمانات تسمح بممارسة النشاط البنكي الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: دور لجنة بازل في تسيير مخاطر البنكية.

في ظل تصاعد المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك وزيادة الاهتمام بإدارتها. حيث في هذا الإطار سعى الخبراء والمصرفيون العاملين في مجال البنوك الى وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال توجت بأفكار بما يسمى اتفاقيات بازل I، بازل II، بازل III.

أولا: نبذة عن لجنة بازل I.

1. تعريف لجنة "بازل" ودورها:

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، يرجع سبب نشوء لجنة بازل إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول العالم الثالث وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر بعض هذه المصارف[1].

لقد استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق هدفين أساسيين هما[2]:

أ. المساعدة في تقوية واستقرار النظام البنكي الدولي. وذلك عن طريق:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.

ب. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص: 252.

[2] بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحكومة المصرفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص: 185.

يعود الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لإصدار قرارات بازل المعروفة بـ "بازلI ".

2. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازلI :

لقد اقرت لجنة بازل على معيار موحد لكفاية رأس المال ملزما لكفاية البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للإشارة إلى مكانة المركز المالي للبنك، ويعزز ثقة المودعين به من منظور تعميق ملاءة البنك، واقرت اللجنة ايضا في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك الالتزام بما يسمى بمعدل كفاية رأس المال أو نسبة كوك.(Cooke ratio)

الذي نعرفه على انه معدل موحد لكفاية رأس المال من خلاله نضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الاصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان التي تبلغ نسبة 8% على الأقل، حيث ألزمت الاتفاقية البنوك الاحتفاظ بهذا الحد الادنى لكفاية رأس المال. والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{اجمالي راس المال}}{\text{الاصول مرجحة باوزان مخاطرة}} >= 8\%$$

وقد ركزت لجنة بازل الأولى على العديد من الجوانب الأساسية وأهمها[1]:

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تركيز الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية:

المجموعة الاولى: منخفضة المخاطر، تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بالإضافة إلى سويسرا والسعودية. أما الثانية فتضم الدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع الصندوق النقد الدولي.

المجموعة الثانية: تضم بقية دول العامل، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الاولى.

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول: أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الاصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد

[1] عمار عريس، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، مارس 2017، ص: 101.

أن الاصول تتدرج عند معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.

ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر، والاهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما، يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وأخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات الأزمة[1].

كما قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين هما[2]:

- ✓ **رأس المال الأساسي (الأموال الخاصة الأساسية):** وتشمل على حقوق المساهمين الدائمة أو رأس المال المدفوع، إضافة إلى الاحتياطات المعلنة.
- ✓ **رأس المال المساند التكميلي:** ويشمل الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة التقييم، احتياطات مواجهة ديون متعثرة، الاقراض متوسط الاجل من المساهمين والاوراق المالية(الأسهم والسندات)

وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال (رأس المال الاساسي + رأس المال مساند)}}{\text{الاصول مرجحة باوزان مخاطرة}} >= 8\%$$

3. عيوب ونقاط الضعف بازلI :

- ❖ اهتمت اتفاقية بازل بمخاطر الائتمان وأهملت المخاطر الأخرى خاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما أن هذه الاتفاقية لا تشجع على مبدأ التنويع في المحفظة.
- ❖ التقسيم غير المنطقي وغير مبرر لدول العالم، حيث تم تقسيمها إلى مجوعتين فقط، مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجموعة الأخرى التي تضم باقي دول العالم.
- ❖ رغم تطبيق معيار كفاية راس المال على مدى واسع بكل دول العالم إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث الأزمات المصرفية كما حدث في دول جنوب شرق أسيا، وتركيا والمكسيك مما يوحي بمحدودية هذا المعيار في الحد من المخاطر[1].

---

[1] سليمان ناصر، **مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة في ملتقى جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، 2009، ص: 19.

[2] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص: ص:97-98.

ونتيجة لأوجه القصور التي حددتها اتفاقية بازلI وعدم قدرتها على تحقيق الأمان والاستقرار في النظام المصرفي العالمي، وبعد العديد من الجهود والمشاورات مع الهيئات الرقابية والبنوك المركزية، أصدرت لجنة بازل اتفاقية بازل الثانية.

ثانيا: مقررات اتفاقية بازل II.

واجهت اتفاقية بازل I بعض الانتقادات على سبيل المثال إمكانية أن تدفع الاتفاقية بعض البنوك إلى التقييم العشوائي وإلى المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى بعض الأزمات المالية التي ظهرت في الدول النامية في أواخر التسعينات من القرن الماضي، ولقد استجابت لجنة بازل الى هذه الانتقادات بالعمل على صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال، بحيث يتسق مع التطورات والمالية المتلاحقة. وبعد ذلك في عام 1996 قدمت اللجنة اقتراحًا جديدًا عُرف باسم "اتفاقية بازلII "[2].

والتي نصت على ثلاث ركائز اساسية لأجل فاعلية الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار المصرفي كما يلي:

1. الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال: يستند معيار كفاءة رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس المال البنك ينبغي ان يكون مرتبط بالمخاطر التي قد يعترض لها البنك، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال، حيث أصبح قياسها يتم اعتمادا على ثلاث أنواع من المخاطر وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل[3]. كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال (الشريحة الاولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)}}{\text{الاصول المرجحة بالمخاطر} + (\text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} * 12.5) + (\text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيلية} * 12.5)} >= 8\%$$

حيث أن رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح رئيسية: الشريحة الأولى وتتمثل في رأس المال الأساسي؛ اما الشريحة الثانية فهي رأس المال التكميلي؛ بالإضافة الى الشريحة الثالثة والمعروفة بالقروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق.

2. عمليات المراجعة الرقابية: تعتبر من الركائز المهمة التي تقوم عليها الاتفاقية الثانية لكفاية المال، وذلك بالنظر إلى دورها في خلق نوع من التناسق بين كفاية رأس المال والمخاطر التي يواجها

---

[1] بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 15.

[2] LAMARQUE.E, **Management De La Banque**, Edition Master De Management Financier Et Pearson, Education, 2006, p : 38.

[3] عمار عريس، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

البنك بالإضافة إلى الاستراتيجية التي يتبعها في التعامل مع هذه المخاطر[1]. ومن أهم أوجه هذا النظام هي[2]:

- إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالمصرف بدرجة المخاطر؛
- تقييم متين لكفاية رأس المال؛
- تقييم شامل للمخاطر؛
- مراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.

3. انضباط السوق: تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة الى[3]:

- تحسين وتدعيم درجة الامان في البنوك والمؤسسات التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقة متينة مع الزبائن نظرا لتوفر عنصر الامان في السوق؛
- تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الافصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلزم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق التقارير السنوية.

ثالثا: مقررات اتفاقية بازلIII :

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل II من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل III، والتي تعرف على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12سبتمبر 2010. وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في 12 نوفمبر 2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012[4].

---

[1] بن شرقي حاج الصدوق، **الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل المعايير لجنة بازل**، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2010، ص: 125.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص: 278-277.

[3] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،11-12مارس، 2008، ص: 18.

[4] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30-31، كلية علوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 554.

قواعد لجنة بازلIII : تتمثل قواعد لجنة بازلIII في[1] :

- رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5% عوض 08% وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رأسمال إضافي للوفاء بهذه المتطلبات؛
- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الاولي من 02% إلى 4.5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الاصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الازمات مما يجعل المجموع يصل إلى 07%؛
- ترتكز المصارف على جودة وشفافية في رأس المال، مشيرا الى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد الحقوق الملموسة للمساهمين.
- تعزيز سيولة البنوك من خلال وضع نسبتين لقياس السيولة على المستوى القصير ومتوسط والطويل، ما يمكن من معالجة سبب الازمة المالية حيث ان معظم البنوك افلست بسبب نقص الحاد في متطلبات السيولة.

أخيرًا، يمكن القول إنه إذا كانت اتفاقية بازل I ركزت بشكل أساسي على الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالإضافة إلى التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها، فإن اتفاقية بازل II تكون أكثر شمولاً وعمومية، حيث أدخلت تغييرا شاملا ومتكاملا للثقافة المصرفية، التي تعد محورها إدارة المخاطر المصرفية والحوكمة وانضباط السوق. أما بالنسبة لمقترحات بازل III، فقد جاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع مستوى أدائه لضمان مواجهته للأزمات، فضلاً عن تشديد الرقابة عليه لرفع مستوى الإفصاح والشفافية، فهي ترمي في مضمونها إلى محاولة إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، غير أن تطبيقها يتوقع أن تكون له آثارا سلبية على البنوك[2].

المطلب الثاني: مراقبة العمليات البنكية.

نتيجة لاستمرار تعامل البنوك في عمليات الإقراض فإنها تتعرض دائمًا للمخاطر ومن أجل تجنبها أو تجاوزها يجب عليها القيام بمراقبة دورية ومستمرة لها. وهذا من خلال عملية الرقابة حيث يمكن تقسيمها إلى نوعين هما رقابة داخلية ورقابة خارجية.

أولا: الرقابة الداخلية.

1-تعريف الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية " مجموعة الاجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات، والاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية

[1] شيلق رابح، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

[2] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

الإحصائية، ولتحقيق الكفاية الانتاجية القصوى، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة"[1] .

2-أهداف الرقابة الداخلية:

هناك بعض الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية تتجلى في[2]:

- ضمان كفاءة عمل القطاع البنكي ككل.
- المحافظة على استقرار النظام المالي في البنك .
- حماية حقوق المودعين والمساهمين.

كما تعددت أهداف الرقابة الداخلية وأصبحت تغطي مجالات عديدة أخرى منها:

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها في اتخاذ أي قرارات أو رسم خطة مستقبلية .
- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة .
- حسن اختيار الأفراد والمسؤولين للوظائف التي يشغلونها .
- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات.

ثانيا: الرقابة الخارجية.

1-تعريف الرقابة الخارجية: تعد الجهة المسؤولة عن متابعة جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ومدى التزامها بالسياسات والاجراءات المتبعة في البنك[3]. حيث ان الجهة المسؤولة عن رقابة بنك هو البنك المركزي، باعتباره أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا، حيث يتولى البنك المركزي موضوع الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي بعناية كبيرة حرصا على سلامة واستقرار هذا الجهاز وبما يكفل الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين.

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 298.

[2] خاوي محمد، عريوة محاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص: ص: 190-191.

[3] الاء هاشم طربية، **أثر تطبيق اجراءات الرقابة المالية الخارجية على جودة الاجراءات الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الاردن**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 27، 2021، ص: 506.

2-أهداف الرقابة الخارجية:

للرقابة الخارجية مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

- التأكد من عدم تجاوز السقوف المحددة لتسهيلات العملاء إلا بموافقة الادارة العامة للبنك وتوثيق التجاوزات بالضمانات الكافية.
- التأكد من التقيد بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والمتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية للعملاء.
- استخدام نتائج دارسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية كأساس لتجديد مدى الاعتماد ودرجة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي المطبق.
- التأكد من أن قرارات منح التسهيلات الائتمانية ضمن التعليمات والصلاحيات.

المطلب الثالث: أخذ ضمانات.

إن تقديم القروض من طرف البنك لابد ان تقابله ضمانات كافية لتعويض الاموال غير المسددة من قبل العميل، بما أن للضمانات أهمية في منح القروض فهي عبارة عن وسيلة أمان يفضلها البنك ويشترط وجودها لكسب ثقة العميل.

أولا: تعريف الضمانات.

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد[2].

وأيضا هو" مجموعة الوسائل القانونية التي تسمح للمدين بالضغط على الدائن لدفع التزاماته بصفة شرعية[3]".

ثانيا: أنواع الضمانات.

تصنف الضمانات الى صنفين أساسين هما: ضمانات شخصية وضمانات حقيقية.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 86.

[2] عبد العزيز الدغم، ماهر الأمين، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3 ،2006، ص: 196.

[3] M. Mathieu. **L'exploitation bancaire et le risque crédit**. Revue banque, paris 1996. P : 181.

1-الضمانات الشخصية: هي ضمانات مفادها أن يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية في شخص آخر بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر والضمان الشخصي يتخذ عدة أشكال أهمها: الكفالة والضمان الاحتياطي[1].

- **الكفالة:** هي عقد يكفل بمقتضاه شخص بتنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه، والكفالة قد تكون بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض او عدة متكافلين لضمان القرض.
- **الضمان الاحتياطي:** حيث يلتزم الضمان بالتوقيع على ورقة تجارية وعادة ما تكون قيمة القرض والتي تمثل تعهدًا شخصيًا للوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المقترض عن السداد.

2-الضمانات الحقيقية: ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمان على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري والرهن الحيازي وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

حيث يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين: الرهن الحيازي والرهن العقاري:

- **الرهن الحيازي:** حسب المادة 984 من القانون المدني الجزائري "الرهن الحيازي عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان شيئا يترتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين."
- **الرهن العقاري:** حسب المادة 110 من القانون التجاري الجزائري " هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ". ولا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك وقابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا في عقد الرهن أو في عقد رسمي الحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا. يمكن إنشاء الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض وهذه الأنواع تم ذكرها بنص المادة 891 من القانون المدني الجزائري، وهي: ديون معلقة أو شرطية؛ ديون مستقبلية، ديون احتمالية الوقوع، قروض مفتوحة، والحساب الجاري.

[1] أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

خاتمة الفصل:

تعتبر مخاطر القروض البنكية من أكبر وأهم المخاطر التي تواجه البنك، حيث أدت إلى ظهور عدة طرق لإدارة مخاطر الائتمان والتي تعددت بتعدد أسبابها ومصادرها، حيث أن تقدير هذه المخاطر لم يعد محصورا في إطار المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد على أسلوب التحليل المالي، بل أنها تسعى إلى منهج آخر ذو طابع إحصائي وكانت طريقة القرض التنقيطي التي تطرقنا لها من أبرز طرق هذا المنهج فهي تمتاز بعدة إيجابيات كسرعة والموضوعية في التحليل والقدرة على التعرف والتنبؤ بالمؤسسات العاجزة، حيث يعتمد عليها في اتخاذ القرار على مستوى البنوك، وتعمل على تخفيض الخسارة المتوقعة في القروض الممنوحة.

من أجل أن يتحكم البنك بطريقة جيدة في مخاطر القروض المحتملة، فإنه يعتمد على طرق مختلفة للوقاية منها وذلك من خلال هيئات الرقابة سواء الداخلية منها التي تراقب مدى قيام الموظفين داخل البنك بتطبيق جميع التقنيات والتنظيمات للدراسة وتسيير محفظة القروض أو الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي والتي تسهر على مدى احترام البنك للقوانين والأنظمة البنكية المطبقة عليه، مما يسمح له بالمحافظة على ملاءته المالية من خلال تفادي الوقوع في الخطر، بالإضافة إلى طلب ضمانات لتكون تعويضاً مناسباً له في حال عدم استرجاع مستحقاته.

الفصل الثالث: تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري الى تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية والأهمية البالغة التي تكتسبها القروض والمخاطر التي تتعرض لها، بالإضافة الى كيفية استخدام الطرق التقليدية كالتحليل المالي أو الطرق الحديثة كطريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطر ومحاولة تصنيف المؤسسات التي منحت لها القروض إلى مؤسسات سليمة وأخرى عاجزة. فإنه سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري ميدانيا، وذلك بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من مؤسسات مقترضة من قبل القرض الشعبي الجزائري وسنتطرق خلال هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA)
- **المبحث الثاني:** عرض طريقة أخذ العينات وتحليل البيانات.
- **المبحث الثالث:** الانشاء والتحقق من صحة نماذج القرض التنقيطي.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA) .

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية ومن أهم هياكل النظام المصرفي الجزائري، حيث قطع شوطا كبيرا منذ نشأته إلى وقتنا الحالي، وعرف تغيرات وتطورات مهمة فسعى إلى توسيع تعاملاته الخارجية بزيادة علاقاته مع البنوك والعمل على زيادة التدقيق والاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري.

أسس القرض الشعبي الجزائري بموجب الأمر رقم 66/366 الصادر في 29 ديسمبر 1966 برأس مال ابتدائي قدره 15 مليون دينار جزائري، حيث يعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية مقرها الرئيسي نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

حيث ورث القرض الشعبي الجزائري الأعمال المسيرة من قبل البنوك الشعبية مثل:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري (BPCIA)
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران (BPCIO)
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة (BPCIA)
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة(BPCIC)

هذا بالإضافة إلى بنوك أجنبية أخرى ومتمثلة في:

في 1967، الأنشطة التي سبق وتم تنفيذها في الجزائر من قبل بنك الجزائر–مصر؛

في 1968، شركة مرسيليا للقروض(SMC) ؛

في 1972، المؤسسة الفرنسية لقروض البنوك(CFCB) ؛

في 1975، البنك الشعبي العربي لإدارة الانشطة؛

في عام 1985 تم إنشاء بنك التنمية المحلية عن طريق تنازل القرض الشعبي الجزائري عن 40 وكالة من وكالاته و550 موظف من موظفيه وبالإضافة لـ 89.000 حساب بنكي لصالح هذا البنك.

وباعتباره بنك دولي، فإن القرض الشعبي الجزائري له مهمة أساسية في مساعدة وتطوير القطاعات الخاصة بالصحة والصيدلة، التجارة والتوزيع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME والصناعات الصغيرة والمتوسطةPMI والصناعات التقليدية.

وبعد سنة 1988، وتبعا للقانون الخاص باستقلالية المؤسسات أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، وبرأس مال ذو ملكية خاصة للدولة.

منذ سنة 1996، وتبعا للتعليمة الخاصة بتسيير رؤوس الاموال التجارية الخاصة بالدولة، تم وضع كل البنوك العمومية تحت وصاية وزارة المالية.

❖ **رأس المالCPA :**

حاليًا، يبلغ رأس مال CPA حوالي 48 مليار دينار. وكانت آخر زيادة له بنسبة 63.82٪ في عام 2010، عقب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية. حيث أن مبلغ الزيادة قدر ب 18.7 مليار دينار، يمثلها اصدار 1870 سهم جديد بقيمة اسمية تقدر بعشرة ملايين دينار وتم اكتتاب كل منها بالكامل من قبل الدولة وتحتفظ بها الخزينة العامة .والجدول التالي يوضح تطور رأس مال خلال الفترة 1966-2010:

الجدول (03-01): تطور حجم رأس مال للقرض الشعبي الجزائري بملايين دينار وبالنسبة المئوية.

السنوات	1966	1983	1992	1994	1996	2000	2004	2006	2010
رأس المال	15	800	5600	9310	13600	21600	25300	29300	48000
النسبة ٪	-	٪5233	٪600	٪66	٪46	٪59	٪17	٪16	٪64

Source : les rapports annuels du crédit populaire d'Algérie.

الشكل (03-01): تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري بملايين دينار.

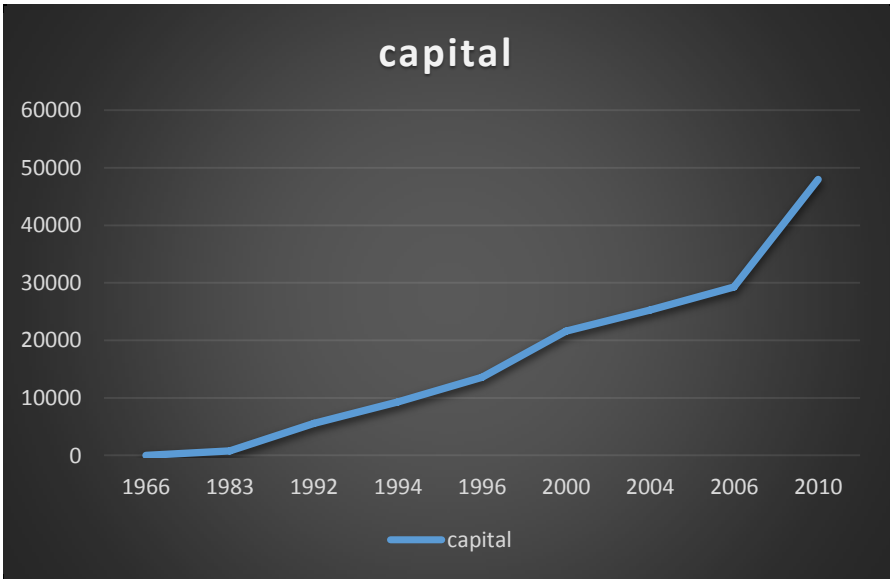

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

سمح لنا تحليل وضع الوساطة المصرفية في الجزائر عام 2010 بأن نقول: إن القرض الشعبي الجزائري من خلال زياداته الأخيرة في رأس ماله يهدف إلى تعزيزه قوته المالية أي بمعنى آخر تقوية مكانته.

❖ **شبكة التشغيل وموظفيCPA :**

حاليًا، تضم الشبكة التشغيلية للبنك 159 وكالة مصنفة الى ثلاثة فئات (الفئة الأولى والثانية والثالثة). يتم هذا التصنيف على أساس الأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات والوسائل المتاحة لها.

الجدول(03-02) :تطور عدد وكالات بنك CPA خلال فترة 2015-2022.

السنوات	2015	2016	2019	2020	2022
عدد الوكالات	141	143	150	156	159

Source : https://www.cpa-bank.dz

تمثل شبكة الفروع المصرفية لبنك CPA 9.4% من اجمالي فروع البنوك في الجزائر. حيث تغطي فروع بنك CPA ما يقارب 22 فرعًا رئيسيا في جميع الولايات تشرف عليها جغرافيا من قبل 15 مجموعة تشغيل (GE) والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (03-03) :شبكة وكالات CPA.

المنطقة	شمال	جنوب	شرق	غرب
عدد الوكالات	72	13	44	30

Source : site officiel de l'ABEF.

لا تزال شبكة فروع CPA ضعيفة مقارنة بمؤسسات الائتمان الأخرى في الجزائر، ولكن تحليل البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لجمعية المحترفين في البنوك والمؤسسات المالية، تثبت أن CPAتهدف إلى توسيع شبكتها العاملة في المناطق الأكثر تواجدا بالسكان في الجزائر حتى تتمكن من ضمان ربحية أفضل.

فيما يتعلق باليد العاملة، فقد بلغ عدد موظفيها في عام 2022 ب 4200 موظفًا. والجدول أدناه يظهر عدد موظفي المؤسسة خلال الفترة من 2016 إلى 2022

الجدول (03-04) :عدد موظفي بنك CPA.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2022
عدد الموظفين	3366	3626	3906	4071	4200

Source : https://www.cpa-bank.dz.

❖ **أنشطة بنك القرض الشعبي الجزائري:**

بصفته بنكًا تجاريًا، يعمل في سوق الوساطة المصرفية والمالية، فإنه يتعامل مع جميع الخدمات المصرفية والمالية، وعلى وجه الخصوص:

- ✓تلقي الودائع من الجمهور.
- ✓منح الائتمان بكافة أشكاله.
- ✓تعبئة الاعتمادات الخارجية.
- ✓إدارة وسائل الدفع.
- ✓الرقابة مع الجهات الرقابية على الالتزام بالحركات المالية مع الشركات المقيمة.

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأهدافه وهيكله التنظيمي.

أولا: مهام القرض الشعبي الجزائري.

تتجلى مهام CPA في مهمتين أساسيتين هما:

من ناحية جمع الأموال وتحصيلها؛ ومن ناحية أخرى تعزيز وتطوير نشاط بعض القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الحرف اليدوية والفنادق والسياحة والتعاونيات غير الزراعية قطاعات الإنتاج والتوزيع والتسويق والخدمات الاقتصادات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة (PME) من خلال التمويل المناسب.

نظرا لتطور القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة ومساهمته المهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تمويل استثمارات جديدة في جميع القطاعات، شرعت CPA في النظر باستثمارات جديدة مهمة، ولهذا فإن لها دور يتمثل كالتالي:

- إقامة وتعزيز التنبؤ والرقابة الإدارية على مستوى مراكز مختلفة للمسؤولية؛
- استثمارات رأس المال على المستويين الوطني والأجنبي؛
- مراقبة الاقتراضات والإدارة الفعالة للديون السابقة؛

- إدارة أكثر كفاءة للموارد البشرية؛
- تحديد حجم الوسائل التقنية في حدود الاحتياجات؛
- تطوير وإدخال تقنيات إدارية جديدة وتسويق؛
- اللامركزية في صنع القرار واللامركزية في الإدارة؛
- تحسين وكفاءة الإدارة من أجل ضمان التغييرات اللازمة وتنويع المحفظة وتوزيع المخاطر.

ثانيا: أهدافه.

تتمثل أهداف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي :

- الزيادة في الموارد بنسبة أفضل وذلك من خلال التكلفة/ الربحية.
- إدارة نقدية صارمة للمؤسسة المالية بالدينار والعملات الأجنبية.
- ضمان التطور المتجانس للبنك في مجالات نشاطه.
- توسيع وإعادة انتشار شبكتها.
- إرضاء عملائها من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات لهم بالإضافة إلى تلبية احتياجاتهم.
- تكييف الإدارة الديناميكية من حيث التحصيل.
- تطوير الأعمال من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لقرض الشعبي الجزائري.

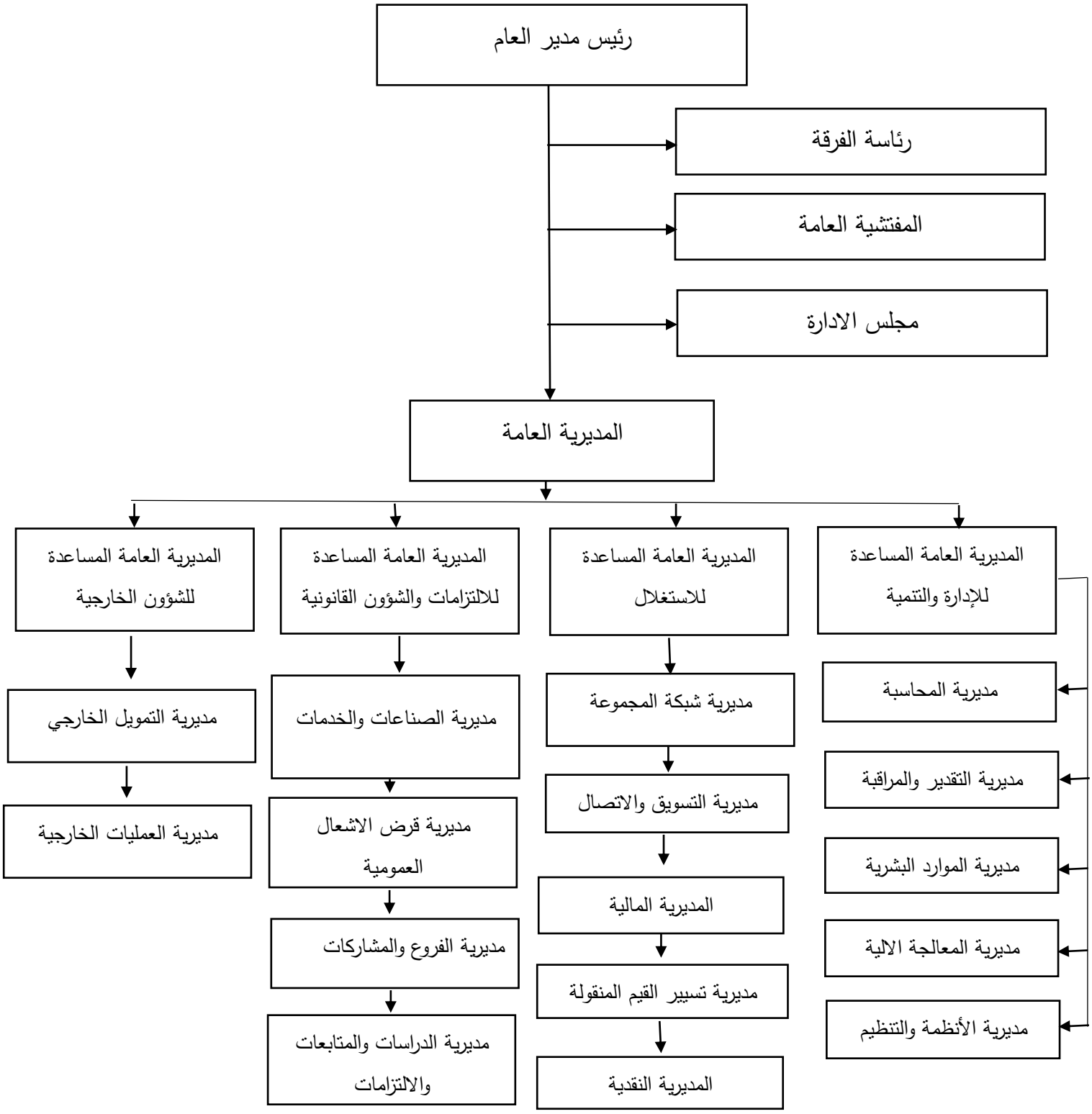

المصدر:وثائق من القرض الشعبي الجزائري

المطلب الثالث: تقديم وحدة المخاطر المالية(CRF) :

يواجه البنك باستمرار تحديات تنظيمية وبيئية وتكنولوجية قد تكون معقدة بشكل متزايد، حيث أنها لا تخلو من العواقب وبالتالي تعرضه لأنواع مختلفة من المخاطر.

كما أنشأ بنك CPA نظام رقابة داخلية وفق الأحكام المنصوص عليها في قائمة بنك الجزائر رقم11-08 المؤرخة 28 نوفمبر 2011 المتعلقة بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي وفي إطار الامتثال لهذه المتطلبات التنظيمية الجديدة، تم إنشاء وحدة داخل البنك تكون مسؤولة عن تقييم ورصد ومراقبة المخاطر المالية الكامنة في الأنشطة المنفذة، ولا سيما السيولة ومعدل الفائدة العالمي والتسوية ومخاطر السوق.

1. مهام ووظائف وحدة المخاطر المالية.

1.1 المهام:

تتمثل مهام وحدة المخاطر المالية (CRF) فيما يلي:

- ✓ التأكد من التطبيق السليم لسياسة إدارة المخاطر المالية.
- ✓ وضع أنظمة مراقبة من أجل مراقبة المخاطر المالية بما في ذلك نظام الحد والتأكد من تحديثه.
- ✓ تطوير نموذج السيولة والتأكد من التحديث الدوري لافتراضاته (ادارة الاصول والخصوم).
- ✓ اقتراح التوصيات وخطط العمل فيما يتعلق بالمخاطر المالية.
- ✓ تقدير مدى ضعف البنك وأدائه المالي.
- ✓ إجراء أي دراسة تتعلق بالمخاطر المالية التي تأمر بها أجهزة البنك.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود قسم "ALM" تابع لمديرية الخزينة، أسندت هذه المهمة إلى وحدة المخاطر المالية بهدف إرفاق أنشطة "ALM" بالوحدة في إطار فصل المهام بين مديري العمليات ومديري المخاطر.

2.1 الوظائف:

تم تنظيم وحدة المخاطر المالية في ثلاث (03) أقسام وهي:

1.2.1 تحديد وتحليل المخاطر المالية:

تتكون هذه الوظيفة بشكل أساسي من:

- تحديد المصادر والعوامل والمواقف التي قد تؤدي إلى واحد أو العديد من المخاطر المالية والاستيلاء على الهياكل المعنية.
- تحليل تعرض البنك للمخاطر المالية المختلفة: كمخاطر السيولة، المعدلات والتسوية والسوق وتحديد التعرض المحتمل لهذه المخاطر.
- نمذجة كل خطر وحساب مؤشرات لوحة القيادة لرصدها.
- قياس الفجوات المتعلقة بالمخاطر المالية المختلفة.
- اقتراح خطط العمل وتدابير للتخفيف من المخاطر المالية.
- إقامة الروابط بين مختلف فئات المخاطر المالية.

2.2.1 ضبط ومراقبة المخاطر المالية:

تتكون هذه الوظيفة بشكل أساسي من:

- مراقبة تطور المخاطر المالية وعوامل الخطر من خلال تحليل لوحات القيادة.
- ضمان مراقبة والامتثال للإجراءات والتعليمات أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراقبة المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات .
- ضمان الامتثال للحدود الموضوعة وتحليل إذا لزم الأمر وأسباب التجاوزات من أجل إيصالها إلى الهياكل المسؤولة عن إدارة سيولة البنك .
- مراقبة تنفيذ خطط العمل وإجراءات التخفيف من المخاطر المالية.
- ضمان الوجود الفعال لمخزون الأصول السائلة التي تشكلها إدارة خزينة.
- الحصول على تقارير دورية عن فرضيات إمكانية الاقتراض التي تقوم بها وزارة الخزينة.
- ضمان تنويع مصادر التمويل (سوق المال) حسب المبلغ، حسب النضج وكذلك الطرف المقابل.

3.2.1 تقييم المخاطر المالية والإبلاغ عنها:

تتكون هذه الوظيفة بشكل أساسي من:

- اختبار مقاومة البنك لصدمات الاقتصاد الكلي أو الصدمات الجزئية الاقتصادية من خلال سيناريوهات معقولة ومتطرفة.
- تقييم حساسية البنك للتغيرات في عوامل الخطر.
- إجراء اختبارات التحمل وتحليل النتائج.
- تقدير مدى ضعف البنك وأدائه المالي.

- إعداد التقارير المختلفة المتعلقة بالمخاطر المالية بما في ذلك القسم المتعلق بالمخاطر المالية في التقرير السنوي للقياس ومراقبة المخاطر.

2. الهيكل التنظيمي لوحدة المخاطر المالية.

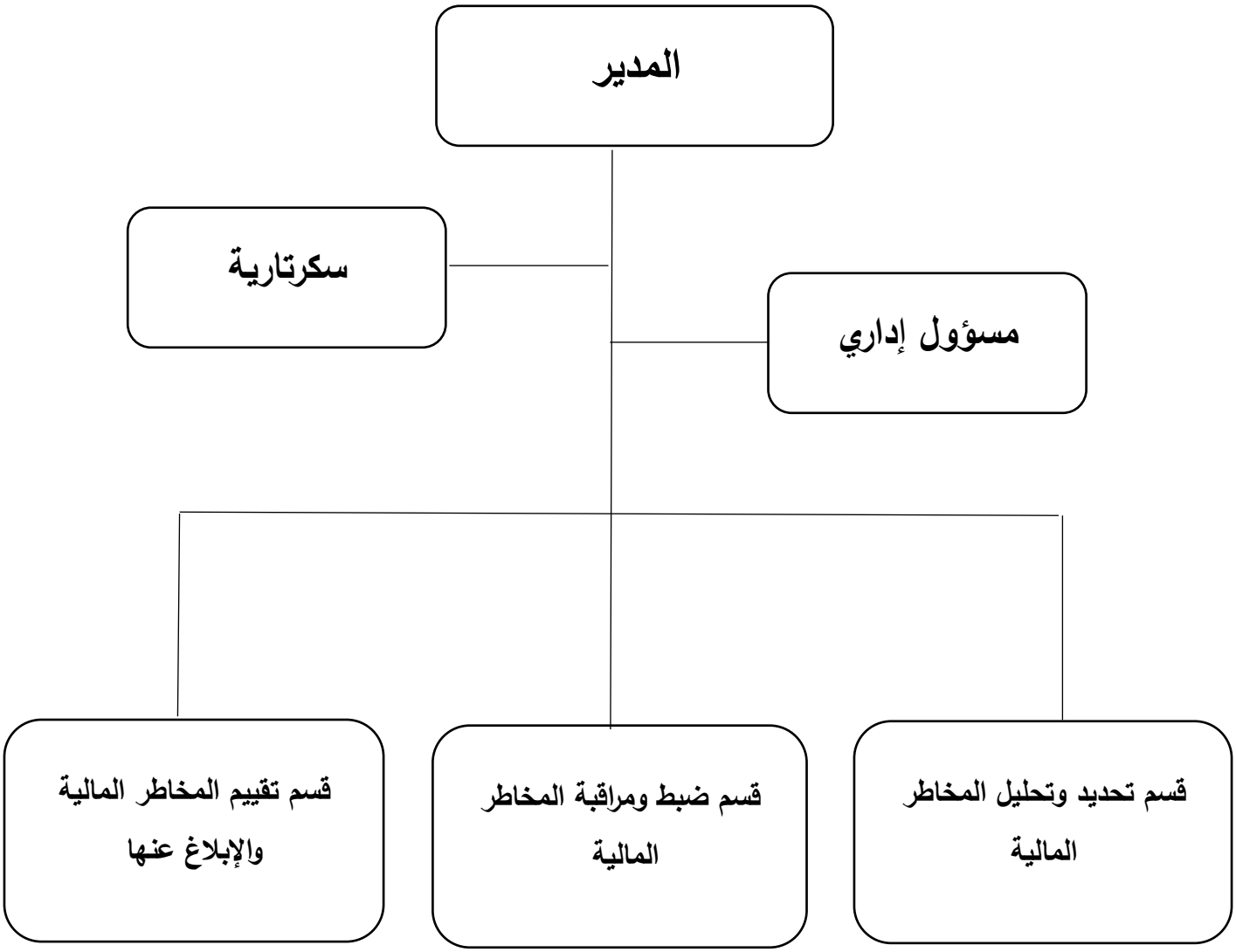

المصدر: وثائق من القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: عرض طريقة أخذ العينات وتحليل البيانات.

سنناقش في هذا المبحث طريقة أخذ العينات التي تم اختيارها، وذلك من اجل اختيار متغيرات سواء كانت محاسبية وغير محاسبية (أي قد تكون نوعية و/ أو الكمية).

للوصول أخيرا إلى مرحلة تحليل البيانات من خلال تطبيق عدة اختبارات إحصائية على هذه المتغيرات بهدف تحديد من بين هذه الاخيرة تلك التي تشرح لنا المؤسسات العاجزة لدمجها في بناء النماذج لقرض التنقيط على مستوى المبحث الاخير في هذا الفصل.

يتطلب عرض قاعدة البيانات تحديد بعض العناصر الأساسية وتتمثل في:

- ✓العينة المستهدفة ومعيار الفشل. (le critère de défaillance)
- ✓طريقة أخذ العينات.
- ✓المتغيرات.

المطلب الاول: العينة المستهدفة. "تجميع المعلومات واعداد العينات "

لبناء نموذجنا، قمنا باستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة (PME) المتواجدة في بنك CPA والتي استفادت من قرض خلال الفترة 2016-2018.

تضمنت العينة 282 مؤسسة تمكنا من خلالها جمع الميزانيات وحسابات النتائج، مما جعل من الممكن حساب بعض النسب والحصول على بعض المعلومات التي نشك في أنها تتعلق بصحة الشركات.

1. معيار الفشل: (le critère de défaillance)

"الفشل هو إقرار بعدم قدرة المقترض على سداد ديونه". تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فئة من المؤسسات أكثر عرضة لخطر الفشل بسبب نقاط ضعف معينة: ارتفاع الديون، ووزن التكاليف المالية...

2. تصنيف المؤسسات:

يمكن تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين:

1.2 مجموعة مؤسسات سليمة (0):

هذه المؤسسات التي لا يوجد شك في وضعها خاصة فيما يتعلق بصحتها الجيدة والتي يتم سداد آجال استحقاقها بانتظام دون تأخير كبير. في هذه الدراسة، لدينا 220 مؤسسة صحية، أي 78.01٪ من العينة المستهدفة (220/282)

2.2 مجموعة المؤسسات العاجزة (1):

تحتوي هذه الفئة المؤسسات التي سجلت تأخير في السداد لأكثر من ثلاثة (03) أشهر، لذلك لم يتمكنوا من الوصول إلى مستوى معين من الربحية لتلبية احتياجاتهم اللازمة.

في هذه الدراسة، لدينا 62 مؤسسة عاجزة، أي 21.99٪ من العينة المستهدفة.

المطلب الثاني: أخذ العينات.

من أجل الانشاء والإثبات قمنا بتقسيم العينة الرئيسية إلى نموذجين، الاولى سوف تستخدم لإنشاء النموذج والثانية لقياس أدائه.

1. نموذج الانشاء أو البناء:

تتكون عينة البناء من 226 مؤسسة بنسبة (282 × ٪80). هذه الأخيرة ستكون هي نفسها بالنسبة لأي عملية إنشاء لنماذج القرض التنقيطي في دراستنا التطبيقية. تتكون من: 178 مؤسسة صحية(سليمة) و48 مؤسسة فاشلة(عاجزة).

2. عينة الإثبات:

تضمنت هذه العينة 56 مؤسسة، منها 41 مؤسسة تتمتع بصحة جيدة و15 مؤسسة فاشلة. سيتم استخدام هذا النموذج لقياس القدرة التنبؤية للنماذج المبنية وبالتالي إمكانية تعميمها.

يلخص الجدول التالي توزيع المؤسسات السليمة وتلك التي فشلت في عينة البناء وعينة الإثبات:

الجدول (03-05): توزيع المؤسسات السليمة والعاجزة حسب عينة الانشاء وعينة الإثبات.

حالة PME	عينة البناء	عينة الاثبات	المجموع
سليمة	178	41	220
عاجزة	48	15	62
المجموع	226	56	282

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على توزيع عينة البناء وعينة الاثبات

المطلب الثالث: عرض المتغيرات.

لتحديد المؤشرات الأكثر صلة بالتنبؤ بالفشل، قمنا بجمع الميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسات المعنية بالدراسة، وكذلك كمعلومات أخرى غير محاسبية تعكس بشكل أساسي نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها مع البنك. سمحت لنا هذه المجموعة من المعلومات بأن يكون لدينا نوعان من المؤشرات، وهي مؤشرات قد تكون محاسبية وأخرى غير محاسبية حيث تشمل هاته المؤشرات كل من المتغيرات النوعية والكمية.

1. المؤشرات غير المحاسبية:

1.1 المتغيرات النوعية

- **الشكل القانوني:** هو الشكل القانوني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يكون على شكل :

شركة ذات مسؤولية محدودة «SARL»

شركة التضامن«SNC»

شركة المساهمة «SPA»

شركة ذات الشخص الوحيد «EURL»

لكل نموذج، سنخصص له رقما: 1 لـSARL ، و2 لـSNC ، و3 لـEURL ، 4 لـ SPA .

الجدول (03-06): توزيع المؤسسات حسب "الشكل القانوني".

الشكل القانوني	عاجزة	السليمة	المجموع
(1) SARL	45	133	178
(2) SNC	1	10	11
(3) EURL	14	72	86
(4) SPA	2	5	7
المجموع	62	220	282

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

- **حالة مركز الخطر: Situation de la centrale des risques**

يشير ما إذا كانت PME قد أخذت بالفعل قرضا من المؤسسات المالية الأخرى أم لا، هذا المتغير يتوافق مع طريقتين هما: موجودة (إذا كانت PME مستفيدة من القرض) غير موجودة (إذا كانت PMEغير مستفيدة من القرض).

الجدول (03-07): توزيع المؤسسات حسب "حالة مركز الخطر".

مركز الخطر	العاجزة	السليمة	المجموع
غير موجودة (0)	25	123	148
موجودة (1)	37	97	134
المجموع	62	220	282

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

- **ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى Impayés confrères**

هذا المتغير يشير ما إذا كانت PME قد سجلت حادثة دفع أم لا مع بنوك اخرى. يتوافق مع طريقتين، نعم (إذا كان قد تم وضع علامة على حادثة دفع) ولا (إذا لم يتم وضع علامة على حادثة دفع).

الجدول (03-08): توزيع المؤسسات حسب " ديون غير مسددة لدى البنوك الاخرى".

مركز الخطر	العاجزة	السليمة	المجموع
لا (0)	39	145	184
نعم(1)	23	75	98
المجموع	62	220	282

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

- **ضمان مالي مجمدmouvement confier :**

تمثل حركات رقم الأعمال للـ PME الموكلة على مستوى CPA مقارنة برقم الاعمال المحقق، يتوافق هذا المتغير مع طريقتين: شبه متكاملة ومتكاملة. تمثل الطريقة شبه المتكاملة نسبة أكبر من أو تساوي ٪80 من الحركات الموكلة وتمثل الطريقة المتكاملة أقل من ٪80 من الحركات الموكلة فيما يتعلق برقم الأعمال المحقق.

الجدول (03-09): توزيع المؤسسات حسب " ضمان مالي مجمد ".

مركز الخطر	العاجزة	السليمة	المجموع
جزئي (0)	42	27	69
شبه متكامل (1)	20	193	213
المجموع	62	220	282

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

- **قطاع النشاط:** صناعي، تجاري، المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة بها، خدماتي، والأشغال العامة والمباني الهيدروليكية.

الجدول (03-10): توزيع المؤسسات حسب " قطاع النشاط ".

الانشطة	الطريقة	العاجزة	السليمة	المجموع
صناعي	1	114	33	147
تجاري	2	47	10	57
المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات ذات	3	3	0	3

الصلة بها				
خدماتي	4	12	4	16
والأشغال العامة والمباني الهيدروليكية	5	2	1	3
المجموع	-	178	48	226

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

2. المؤشرات المحاسبية:

1.2 المتغيرات الكمية:

قمنا بحساب 26 نسبة مالية للـ PME مستخرجة من البيانات المحاسبية في قوائمهم المالية. هذه النسب تستخدم لتقديم معلومات عن الخزينة، السيولة، الربحية والهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والجدول التالي يلخص هذه النسب:

الجدول (03-11): النسب المالية للدراسة (المتغيرات الكمية).

النسب المالية	النوع
R1= قيمة المضافة / رقم الاعمال	T
R2= راس المال العامل بالأيام من رقم الاعمال (FR*360) / CA	T
R3= احتياجات راس المال العامل بالأيام من رقم الاعمال (BFR*360) / CA	T
R4= فترة تسديد الزبائن (حقوق الزبائن *360) / رقم الاعمال	T
R5= فترة تسديد الموردون (ديون الموردون *360) / رقم الاعمال	T
R6= (أصول الجارية – مخزون) / ديون قصيرة الاجل	L
R7= موجودات (صافية) / أصول	L
R8= موجودات (صافية) / ديون قصيرة الاجل	L
R9= أعباء المالية / اجمالي فائض الاستغلال	L
R10= ديون قصيرة الاجل / مجموع الديون	L
R11= دوران المخزون	L
R12= نتيجة الصافية بعد الضرائب / مجموع الأصول	R
R13= نتيجة الصافية / رؤوس الاموال	R
R14= قدرة التمويل الذاتي(CAF) / رقم الاعمال	R
R15= القيمة التشغيلية المضافة / رقم الاعمال	R
R16= فائض صافي الاستغلال / رقم الاعمال	R
R17= نتيجة العملياتية / رقم الاعمال	R
R18= نتيجة المالية / رقم الاعمال	R
R19= نتيجة الصافية قبل الضرائب / رقم الاعمال	R
R20= نتيجة الصافية بعد الضرائب / رقم الاعمال	R

R21= مجموع الديون / مجموع الاصول				S
R22= ديون مالية / رؤوس الاموال				S
R23= رؤوس الأموال / الخصوم غير الجارية				S
R24= رؤوس الأموال / مجموع الأصول				S
R25= ديون مالية / نتيجة الصافية				S
R26= ديون طويلة الاجل / قدرة التمويل الذاتي (DLT/CAF)				S
T= الخزينة	L= السيولة	R= الربحية	S= الهيكل المالي	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة من بنك CPA

المطلب الرابع: التحليل الإحصائي الاستكشافي وتصفية المتغيرات.

سيسمح لنا هذا التحليل الإحصائي من خلال الاختبارات الإحصائية الأولية بتحديد خصائص المتغيرات المختلفة، بين الفشل من جهة ومع حد ذاتها من جهة أخرى.

سنستخدم أولا تحليل الطريقة المتغير الوحيد من خلال اختبار الارتباط بين المتغيرات الخارجية المختلفة والمتغير الداخلي، بمعنى آخر المتغيرات التوضيحية والمتغير المراد شرحه (خطأ الاحصائي). بعد ذلك سوف نتعامل مع تحليل الطريقة متعددة المتغيرات من خلال اختبار الارتباط بين المتغيرات الكمية نفسها وعلاقة الأخير بالمتغيرات النوعية، وفي النهاية سنتحقق أيضًا من علاقة المتغيرات النوعية فيما بينها.

والهدف منه يكمن في ثلاث نقاط أساسية:

- ضمان التصفية الجيدة للمتغيرات.
- مساهمة المتغيرات المصفاة في بناء النموذج.
- تحسين أهمية نتائج النماذج بالاختيار الجيد للمتغيرات.

1. تحليل الطريقة المتغير الوحيد:

والهدف من ذلك هو الاحتفاظ فقط بالمتغيرات الذين لديهم قوة تفسيرية في حالة تعثر PME عن السداد. سنبدأ في قياس العلاقة بين المتغيرات الكمية والفشل، ثم ننتقل إلى العلاقة بين المتغيرات النوعية والفشل.

1.1 تحليل العلاقة بين المتغيرات الكمية والخطأ الاحصائي:

في حالة المتغيرات الكمية، سنقوم بإجراء تحليل مقارنة بين متوسط مجموعات الشركات السليمة والفاشلة لكل متغير عن طريق اختبار Student الذي يسمح لنا بالتحقق من وجود أو عدم وجود علاقة ارتباط بين متغير كمي وآخر نوعي من المجموعتين (الفشل وغير الفشل) بمعنى آخر، حتى لو كانت هذه المتغيرات يمكن أن تفسر الفشل بشكل كبير. في ظل الافتراضات:

$$\begin{Bmatrix} H0 : \mu_1 - \mu_0 = 0 \\ H1 : \mu_1 - \sigma_0 \neq 0 \end{Bmatrix} \quad \text{Ou} \quad \begin{Bmatrix} H0 : \mu_1 = \mu_0 \\ H1 : \mu_1 \neq \mu_0 \end{Bmatrix}$$

تعطينا نتائج الاختبار الذي تم إجراؤه على SPSS الجدول التالي:

الجدول (03-12): قائمة بالمتغيرات الكمية الخاصة بالخطأ الاحصائي

العلاقة بين متوسط المجموعة	P-value
R1	0.004
R2	0.024
R3	0.025
R4	0.002
R5	0.025
R8	0.05
R9	0.000
R18	0.047
R25	0.048
R26	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS.

التعليق:

من بين 26 متغير كمي محل الدراسة، تشير الدلالة إلى أن جميع المتغيرات احتفظت P-value <0.05

إذا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، ولذلك فإن المتغيرات تعتمد على الفشل.

يشير اختبار Student إلى أن الفشل يعتمد على المتغيرات الكمية (R1،R2،R3،R4،R5،R8، R9،R18، R25،R26) على مستوى ثقة 5٪.

2.1 تحليل العلاقة بين المتغيرات النوعية والخطأ الاحصائي:

تساهم المتغيرات النوعية بطريقة حاسمة في شرح وتحسين الدلالة للنموذج الذي سنقوم ببنائه ولكن من بين المتغيرات المختارة، يجب علينا فقط اختيار المتغيرات التي تعتمد على الفشل، لهذا الغرض يتطلب تحليل علاقة الارتباط بين متغيرين نوعيين اختبارًا مناسبًا لقياس هذه العلاقة. إن اختبار Khi-deux للاستقلال هو الاختبار الذي يخبرنا بالعلاقة بين الفشل والمتغيرات النوعية الموجودة في هذه الحالة:

- الشكل القانوني
- حالة مركز الخطر
- ديون غير مسددة عند البنوك الأخرى confrères Impayés

- ضمان مالي مجمد
- قطاع النشاط

الإحصائية التي تسمح لنا بإجراء هذا الاختبار، على النحو التالي:

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^{p}\sum_{j=1}^{k}\frac{(n_{ij}*\frac{n_i n_j}{N})^2}{\frac{n_i n_j}{N}} \longrightarrow \chi^2 ((P-1)(K-1))$$

بموجب الافتراضات التالية:

$$\left\{\begin{array}{l} H0 = \text{استقلالية متغيرين نوعيين} \\ H1 = \text{الارتباط بين متغيرين نوعيين} \end{array}\right\}$$

نرفض H0 وبالتالي اختبار استقلالية المتغيرين النوعيين تم اختباره إذا:

$$\chi^2_c \geq \chi^2_{a((P-1)(K-1))}$$

مع:

χ^2_c = القيمة المجدولة Khi-deux عند مستوى الثقة α.

P, k = *هي عدد طرائق المتغيرين المختبرين.*

أو يمكننا أن نرى بشكل مباشر الدلالة في اختبار Khi-deux الذي يعرضه برنامج SPSS: إذا كانت الدلالة أكبر من 0.05، فيمكننا أن نستنتج أن هناك استقلالية بين المتغيرين، اما الارتباط يكون في الحالة المعاكسة.

1.2.1 نتائج الاختبار

- **الشكل القانوني:**

لتكون قادرا على إجراء اختبار الاستقلال بين الوضع القانوني والفشل، قمنا بأخذ متغير الوضع القانوني إلى متغير متعدد الجوانب مع 4 قيم، يمثل كل منها أحد الأشكال القانونية. يعرض اختبار استقلالية Khi-deux النتائج التالية (انظر الملحق رقم 01) :

الجدول (03-13): اختبار الارتباط (Khi-deux) بين الشكل القانوني وخطأ الاحصائي

Tests du khi carré			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	4,473	3	,215
Rapport de vraisemblance	4,682	3	,197
N d'observations valides	226		

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تشير الدلالة المقاربة إلى ان 0.05 < 0.215 وبالتالي هناك استقلالية في المتغيرات.

وبالتالي اختبارKhi-deux يشير إلى أن الفشل لا يعتمد على الوضع القانوني عند مستوى ثقة بنسبة 5٪.

- **حالة مركز الخطر**

سنقوم باختبار حالة مركز الخطر الذي يمثل ما إذا كانت المؤسسات المالية الأخرى قامت بتقديم قروض ام لا، فإذا كانت "منعدمة" تأخذ القيمة (0) وإذا كانت "موجودة" تأخذ القيمة (1)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلال بين حالة مركز الخطر والفشل (انظر الملحق رقم02):

الجدول (03-14): اختبار الارتباط (Khi-deux) بين حالة مركز الخطر وخطأ الاحصائي

Tests du khi-carré					
	valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	6,527	1	,011		
Correction pour continuité	5,722	1	,017		
Rapport de vraisemblance	6,586	1	,010		
Test exact de Fisher				,014	,008
N d'observations valides	226				

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تبين الدلالة المقاربة إلى ان 0.05 >0.011 وبالتالي ارتباط المتغيرات فيما بينها.

ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان اختبارKhi-deux يبين ان الفشل يعتمد على حالة مركز الخطر عند مستوى ثقة 5٪.

- **الديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى**

يأخذ متغير الديون غير المدفوعة لدى البنوك القيمة (0) ونشير لها ب "لا" والقيمة (1) "بنعم". يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلال بين ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى والفشل (انظر الملحق رقم 03):

الجدول (03-15): اختبار الارتباط (Khi-deux) بين ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى وخطأ الاحصائي.

Tests du khi-carré					
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	0,198	1	0,657		
Correction pour continuité	0,074	1	0,786		
Rapport de vraisemblance	0,196	1	0,658		
N° d'observations valide	226				

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تبين الدلالة المقاربة إلى ان 0.05 < 0.657وبالتالي استقلالية المتغيرات فيما بينها.

من خلال اختبارKhi-deux تلاحظ أن الفشل لا يعتمد على المتغير غير المدفوع لدى البنوك الاخرى عند مستوى ثقة 5٪.

- **ضمان مالي مجمد**

يأخذ ضمان مالي مجمد القيمة (0) ونشير لها "بالجزئية" والقيمة (1) "شبه المتكاملة". يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلال بين ضمان مالي مجمد والفشل (انظر الملحق رقم 04):

الجدول (03-16): اختبار الارتباط (Khi-deux) بين ضمان مالي مجمد وخطأ الاحصائي.

Tests du khi-carré					
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	59,304	1	0.000		
Correction pour continuité	56,472	1	0.000		
Rapport de vraisemblance	53,337	1	0.000		
Test exact de Fisher				0.000	0.000
N° d'observations valide	226				

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تبين الدلالة المقاربة إلى 0.05 > 0.000وبالتالي ارتباط المتغيرات.

يبين اختبارKhi-deux إلى أن الفشل يعتمد على ضمان مالي مجمد عند مستوى ثقة 5٪.

- **قطاع النشاط**

قمنا بتطبيق هذا المتغير على قطاعات الأنشطة الخمسة وذلك من خلال قيامنا بدراستها سابقا. لذلك فإن المتغير متعدد الأشكال الجديد الذي يمثل نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة هو متغير يأخذ 5 قيم

يبين الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلالية بين قطاع النشاط والفشل (انظر ملحق رقم05):

الجدول (03-17): اختبار الارتباط (Khi-deux) بين قطاع النشاط وخطأ الاحصائي.

Tests du khi-carré			
	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	1,801	4	0,772
Rapport de vraisemblance	2,411	4	0,661
N d'observations valides	226		

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تشير الدلالة المقاربة إلى 0.05 < 0.772 وبالتالي استقلالية المتغيرات فيما بينها.

نلاحظ في الجدول اعلاه اختبارKhi-deux إلى أن الفشل لا يعتمد على قطاع النشاط عند مستوى ثقة 5٪.

أخيرا، تم تجميع المتغيرات النوعية التي يجب اتخاذها والتي يمكن أن تحسن دلالة نموذج الدراسة في الجدول التالي:

الجدول (03-18): جدول ملخص للمتغيرات النوعية المستخدمة.

متغيرات النوعية	الارتباط	
	نعم	لا
الشكل القانوني		✓
حالة مركز الخطر	✓	
ضمان مالي مجمد	✓	
ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى		✓
قطاع النشاط		✓

المصدر: من اعداد الطالبة.

2. تحليل طريقة المتغيرات المتعددة

الهدف من هذا التحليل هو دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات الخارجية أو التفسيرية سواء للمتغيرات الكمية فيما بينها أو العلاقة بين هذا الأخير والمتغيرات النوعية للنموذج. سنبدأ في قياس علاقة المتغيرات الكمية فيما بينهما ثم ننتقل إلى علاقة هذا الأخير والمتغيرات النوعية.

1.2 تحليل ارتباط المتغيرات الكمية فيما بينها:

في سياق التخفيف من التكرار، المتغيرات التي تشرح الخطأ الاحصائي الذي تم الإبقاء عليه أعلاه في تحليل العلاقة بين الخطأ والنسب، ويجب ان لا تكون مرتبطة ببعضها البعض من أجل تحسين جودة الانحدار.

للقيام بذلك، سنستخدم اختبار ارتباط بيرسون Pearson على مستوى دلالة 5٪ للتخلص من المتغيرات المرتبطة. وبعبارة أخرى سوف نعتمد على المتغيرات المستقلة عن طريق تجاهل عدد من

المتغيرات لصالح المتغيرات الأخرى التي ستكون أكثر تقديرا من حيث قدرتها على عكس الوضع المالي ومساهمتها في شرح فشل المؤسسة.

والجدول التالي يوضح المتغيرات الكمية المختارة بعد تطبيق اختبار ارتباط بيرسون Pearson

الجدول (03-19): النسب التي ترتبط ارتباطا ضعيفا ببعضها البعض.

العلاقة بين مجموعة النسب	ابقاء على المتغيرات	إزالة المتغيرات
R1	✓	
R2		✓
R3		✓
R4	✓	
R5		✓
R8	✓	
R9	✓	
R18	✓	
R25	✓	
R26	✓	

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام اختبار ارتباط بيرسون Pearson على SPSS.

سيتم أخذ المتغيرات المرتبطة بشكل ضعيف في الاعتبار لتحليل العلاقة مع المتغيرات النوعية وهي 7 (R26 R25 R18 R9 R8 R4 R1)

2.2 تحليل العلاقة بين المتغيرات النوعية فيما بينها

سنقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات النوعية المحتفظ بها (حالة مركز الخطر والضمان المالي المجمد) في تحليل المتغير الوحيد لمعرفة ما إذا كانت ترتبط بعضها البعض أم لا، للقيام بذلك سنستخدم اختبار Khi-carré de Pearson (انظر الملحق رقم 06):

الجدول (03-20): اختبار الارتباط بين الضمان المالي المجمد وحالة مركز الخطر.

Tests du khi-carré			
	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	1,669	4	0,796
Rapport de vraisemblance	2,394	4	0,664
Association linéaire par linéaire	0,317	1	0,573
N d'observations valides	226		

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS

التعليق:

تشير الدلالة المقاربة 0.05 < 0.796 إلى استقلالية المتغيرات، بالإضافة يبين اختبار Khi-deux أن حالة الخطر المركزي لا ترتبط مع ضمان المالي المجمد على مستوى ثقة بنسبة 5٪، لذلك يتم الإبقاء على المتغيرين.

وفي الاخير فان المتغيرات النوعية التي يجب اتخاذها والتي يمكن أن تحسن دلالة النموذج محل الدراسة تم جمعها في الجدول التالي:

الجدول (03-21): جدول ملخص للمتغيرات النوعية المستخدمة.

متغيرات النوعية	الارتباط	
	نعم	لا
الشكل القانوني		✓
حالة مركز الخطر	✓	
ضمان مالي مجمد	✓	
ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى		✓
قطاع النشاط		✓

مصدر: من إعداد الطالبة.

3.2 تحليل العلاقة بين المتغيرات الكمية والنوعية:

من خلال تطبيق اختبار Student على ضمان المالي المجمد والنسب المستخدمة في تحليل ارتباط المتغيرات الكمية فيما بينها نحصل على النتائج التالية:

الجدول (03-22): نتيجة العلاقة بين المتغيرات الكمية ومركز الخطر.

Ratio	Sig (bilatérale)
R1	0.264
R4	0.993
R8	0.922
R9	0.312
R18	0.729
R25	0.638
R26	0.358

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS.

التعليق:

تبين لنا الدلالة ان قيمة P-value > 0.05 لجميع النسب، لذلك لا توجد علاقة بين المتغيرات أي انهم مستقلين فيما بينهم.

يشير اختبار Student إلى أن مركز خطر لا يعتمد على النسب المحتفظ بها عند مستوى ثقة بنسبة 5٪.

أما بالنسبة للمتغير النوعي الثاني لضمان المالي مجمد فيطبق نفس الاختبار أعلاه وقد تم تجميع نتائج هذا الأخير في الجدول التالي:

الجدول (03-23): نتيجة العلاقة بين المتغيرات الكمية وضمان مالي مجمد

Ratios	Sig (bilatérale)
R1	0.07
R4	0.052
R8	0.576
R9	0.061
R18	0.048
R25	0.197
R26	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS.

التعليق:

تشير الدلالة إلى ان قيمة P-value> 0.05 للنسب (R25 R9 R8 R4) إذا لا توجد علاقة بين هذه المتغيرات والضمان المالي المجمد، لذلك نحن نحتفظ فقط بهذه النسب في بناء النموذج لأنها تشرح بقوة الخطأ الإحصائي ولا ترتبط ببعضها البعض وليس لها علاقة بالمتغيرين النوعيين (الضمان المالي المجمد والوضع المركزي للخطر) وذلك من أجل تحسين دلالة نموذج.

أخيرا النسب المتبقية (R25 R9 R8 R4) والمتغيرات النوعية (الحركة المفوضة وحالة مركز الخطر) سيكونون موضوع الدراسة في المبحث الاخير (إنشاء والتحقق من صحة نماذج في قرض التنقيطي) من أجل بناء الانحدار اللوجستيكي الثنائيLa régression logistique binaire .

المبحث الثالث: الانشاء والتحقق من صحة نماذج القرض التنقيطي.

خطوة اختيار المتغيرات التي توضح لنا الخطأ الإحصائي هي أصعب خطوة ومهمة أيضا لأن وظيفة التنقيط هي العلاقة بين هذه المتغيرات، حيث تستمد قوتها من اختياراتهم الجيدة.

أولا سنلخص المتغيرات النوعية والكمية التي تم الاحتفاظ بها في الجزأين السابقين لاختبارات المتغير الوحيد والمتعدد للانتقال إلى بناء نماذج التنقيط، إذا كان نموذج غير منخفض فسوف نتحقق من صحته إحصائيا حتى نتمكن لاحقا من تطبيق طرق التحقق من عينة البناء وأخرى للتحقق من صحة كل نموذج مبني.

المطلب الاول: الانحدار اللوجستي الثنائيLa régression logistique binaire

1. عرض للمتغيرات النوعية والكمية المستخدمة في النموذج:

الجدول التالي يلخص لنا المتغيرات التي سنعتمدها في بناء دالة التنقيط من خلال تطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي.

الجدول (03-24): متغيرات دالة التنقيط

المتغيرات الكمية	المتغيرات النوعية
R4= فترة تسديد الزبائن (حقوق الزبائن *360) / رقم الاعمال	حالة مركز الخطر
R8= موجودات (صافية) / ديون قصيرة الاجل	ضمان مالي مجمد
R9= أعباء المالية / اجمالي فائض الاستغلال	
R25= ديون مالية / نتيجة الصافية	

المصدر: من اعداد الطالبة

2. بناء النموذج:

سوف نستخدم الانحدار اللوجيستي الثنائي كأسلوب لبناء نموذج إحصائي. والتي تسمح لنا بشرح احتمالية حدوث الخطأ الإحصائي مشروطة بالمتغيرات الخارجية من خلال نقطة Score المقدمة لكلPME .

أما بالنسبة للنهج المعتمد، فهو الذي يزيد من نسبة احتمالية vraisemblance تنازل خطوة بخطوة، مما يجعل من الممكن الاحتفاظ بالمتغيرات الأكثر صلة. في كل خطوة يتم التخلص من المتغير عندما لا يكون مهمًا، ويتم تكرار العملية عدة مرات للحصول على نموذج يحتوي فقط على المتغيرات الهامة التي توضح الخطأ الإحصائي.

لقد قدرنا المعلمة β للنموذج باستخدام برنامج SPSS، وتعطينا طريقة تعظيم احتمالية vraisemblance نتائج الانحدار التي تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (03-25): متغيرات دالة التنقيط من خلال برنامج spss

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
R4	0.035	0.012	8.994	1	0.003	1.036
R9	13.916	2.518	8.994	1	0.000	1105452.72
R25	0.097	0.046	4.467	1	0.035	1.102
Situation centrale des risques	1.204	0.601	4.02	1	0.045	3.334
Mouvement confié	-3.033	0.668	20.606	1	0.000	0.048
Constante	-11.419	2.095	29.704	1	0.000	0

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS

ومنه دالة التنقيط تكون كالاتي:

$$\boldsymbol{Score} = 0.035\ \boldsymbol{R4} + 13.916\ \boldsymbol{R9} + 0.097\ \boldsymbol{R25} - 11.419 - 3.033\ \boldsymbol{MC} + 1.204\ \boldsymbol{SCR}$$

1.2 التفسير الإحصائي للمعاملات:

نلاحظ ان نسبة R8 تم استبعادها من دالة التنقيط بسبب دلالتها الضعيفة في النموذج على عكس باقي المتغيرات والثابت لان دلالة P-value <0.05 ويظهر هذا من خلال معامل هاته المتغيرات.

2.2 التفسير المالي للمعاملات :

نستنتج ان نسبة R4 " فترة تسديد الزبائن " كلما زادت هذه الاخيرة زادت فرصة فشل الشركة، ولكن معامل هذه النسبة هو 0.035 إسهامه ضعيف في دالة التنقيط لكن تظل لها أهمية دائما وفق المنطق المالي؛

لم يتم الاحتفاظ بنسبة R8 في دالة التنقيط النهائية. تم التخلص منها بسبب انخفاضها على مستوى دلالة في النموذج؛

نسبة R9 " أعباء المالية / إجمالي فائض الاستغلال" لها أعلى معامل في دالة التنقيط، حيث انها تتأثر بشدة بهذه النسبة التي تمثل وزن الأعباء المالية فيما يتعلق بإجمالي فائض التشغيل. بالإضافة إلى أن هذه النسبة مرتفعة، ستكون نقطة score أعلى كذلك، وبالتالي كلما زاد احتمال عجز المؤسسة.

نسبة R25 " الديون المالية / النتيجة الصافية"، كلما زادت مديونية الشركة وديونها الكبيرة بالنسبة للنتيجة الصافية بعد خصم أي رسوم، بالإضافة إلى قدرتها على سداد الأقساط منخفضة لذا فإن الزيادة في هذه النسبة سيكون لها تأثير إيجابي على زيادة في النقطة score واحتمال عجز المؤسسة.

المتغير النوعي "حالة مركز الخطر" يعني ما إذا كانت المؤسسة قد حصلت بالفعل على استفادة من القرض من زميل أم لا، إذا كانت الإجابة بنعم، يتم منحها القيمة 1، وإلا يتم منحها القيمة 0. علامة معامل المتغير موجبة وهو ما يفسر المساهمة معامل هذا المتغير في دالة التنقيط، إذا كانت الشركة قد استفادت بالفعل من القرض وبالتالي كلما زاد القرض كلما زاد احتمال عجز المؤسسة.

يكون معامل المتغير النوعي "ضمان مالي مجمد" سالبا وفقا للمنطق المالي إذا كان رقم الأعمال المجمد للمؤسسة في CPA يزيد عن 80٪ من رقم الأعمال المحقق. يستبدل بـ 0 في الدالة، لذا فإن احتمال كبير للعجز يكون منخفض.

3. التحقق الشامل من النموذج:

1.3 التحقق من صحة النموذج الإحصائي:

للتحقق من صحة النموذج المبني على الخطة الإحصائية، سنعتمد على اختبار «Hosmer»، «Lemeshow»، «R^2 de Mc Fadden's»سنقوم بحساب هذا الأخير على Excel لأنه لا يتم بواسطة برنامج SPSS.

يعتبر «R^2 de Mc Fadden's» أكثر ملاءمة للانحدار اللوجستي «Rakotomalala» (2015)، فهو يقدم نفس التفسير مثل معامل الانحدار الخطي. كلما اقتربت من 1، كانت القوة التفسيرية أفضل وتحسب على النحو التالي:

$$\mathbf{R^2}=\frac{-2LL(base)-(-2LL(modèle))}{-2LL(base)}$$

أما بالنسبة لاختبار «Hosmer» و«Lemeshow» ، فيتم تطبيقه بواسطة برنامج SPSS الذي يجعل من الممكن قياس الملاءمة بين الاحتمالات المتوقعة في النموذج وتلك التي لوحظت في العينة. لذا فإن الهدف هو الحصول على نموذج يقلل المسافة بين هذه القيم في ظل الفرضيات التالية:

$$\begin{Bmatrix} H0 = \text{الاحتمالات النظرية قريبة من تلك ملاحظة} \\ H1 = \text{تختلف الاحتمالات النظرية من تلك ملاحظة} \end{Bmatrix}$$

ستتم معايرة النموذج إذا قبلنا H0 (قيمة P> 0.05) تمثل الجداول التالية إحصائيات الاختبارين:

الجدول (03-26): اختبار «*R carré de Mc Fadden*»

-2LL (base)	233,732
-2LL (modèle)	81,884
R^2(McFadden)	65%

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام EXCEL.

الجدول (03-27): اختبار «Hosmer *et Lemeshow*»

Pas	Khi-carré	Ddl	Sig.
2	7,720	8	,461

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

R^2 على الترتيب تساوي ٪65 (أكبر من ٪50) بمعنى آخر القوة التفسيرية للنسب المقدمة قد بلغت ٪65.

تكون P-value لاختبار Hosmer & Lemeshow أكبر من ٪5، أي 0.05 < 0.461، لذلك نحن نقبل فرضية H0، أي أن هناك تطابقًا بين النموذج والبيانات.

مما سبق يمكن استنتاج أن النموذج ذو دلالة إحصائية.

2.3 التحقق من صحة النموذج على عينة البناء (sample):

- **منحنى دقة الأداء ROC**

يرتبط منحنى ROC بالمعدل الإيجابي الحقيقي TVP (الحساسية) والمعدل الإيجابي الخاطئ TFP في (1-الخصوصية) في مخطط سحابة النقاط.

من الممكن تمييز منحنى ROC عدديا عن طريق حساب المنطقة الواقعة أسفل المنحنى. هذا هو معيار AUC (المنطقة السفلية)، إذا اندمج منحنى ROC مع القطر لدينا 0:5 = AUC. إذا كان أعلى أو أقل، فسيكون لدينا على التوالي 0.5 <AUC، 0.5> AUC. ويلخص تفسير الأخير في الجدول التالي[1]:

[1] Ricco Rakotomalala Pratique de la Régression Logistique, Régression Logistique Binaire et PolytomiqueVersion 2.0 2017, p47

الجدول (03-28): تفسير AUC

Valeur de l'AUC	Comment aire
AUC = 0 :5	Pas de discrimination
0,7 ≤ AUC < 0,8	Discrimination acceptable
0,8 ≤ AUC < 0,9	Discrimination excellente
AUC ≥ 0,9	Discrimination exceptionnelle

Source : Ricco Rakotomalala Pratique de la Régression Logistique, Régression Logistique Binaire et Polytomique Version 2.0 2017, p47.

الشكل (03-02): منحنى ROC لعينة بناء "الانحدار اللوجستي".

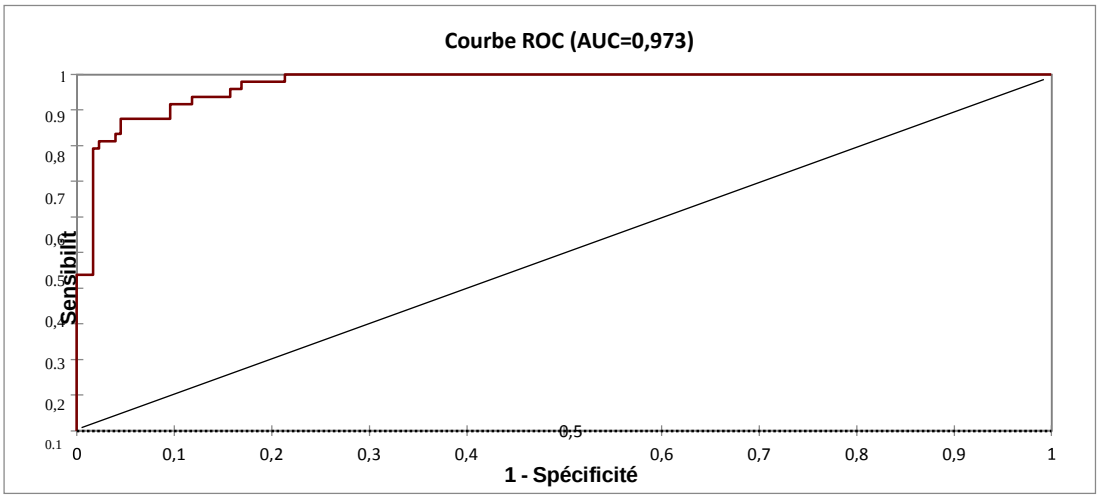

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

يكون منحنى ROC أعلى من المستوى القطري و0.9 <AUC لذلك يعد هذا تمييزا استثنائيا أو مثاليا.

❖ **جدول التصنيف:**

جدول التصنيف الجيد للشركات في عينة البناء كما يلي (انظر ملحق رقم 07):

الجدول (03-29): جدول التصنيف لبناء الانحدار اللوجستي

Observé		Prévisions		
		Saine	Défaut	Pourcentage correct
		0	1	
Saine	0	171	7	96,1
Défaut	1	6	42	87,5
Pourcentage global				94,24

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

من بين 178 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سليمة (صحية)، يصنف النموذج 171 شركة صغيرة ومتوسطة على أنها سليمة (صحية)، وبالتالي فإن معدل التصنيف الجيد للشركات الصغيرة والمتوسطة السليمة والذي يبلغ حوالي ٪96.1.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاجزة (الفاشلة)، فقد صنف النموذج PME 42 على أنها عاجزة من بين 48 مؤسسة، وبالتالي فإن معدل التصنيف الجيد لـ PME العاجزة هو ٪87.5، ثم معدل التصنيف الجيد العام هو متوسط المعدلين المحسوبين على النحو التالي:

$$\textbf{النسبة الإجمالية} = \frac{171+42}{226} = 94.2\%$$

معدل الخطأ من النوع الأول المتعلق باعتبار الشركة العاجزة على أنها سليمة يساوي ٪12.5. لنفترض أن (48 ÷ 6) ومعدل الخطأ من النوع الثاني المتعلق باعتبار شركة سليمة كشركة عاجزة يساوي ٪3.93 (178 ÷ 7). لذا فإن معدل الخطأ الإجمالي هو ٪5.76 محسوبًا على النحو التالي:

$$\textbf{نسبة الخطأ الإجمالية} = \frac{6+7}{226} = 5.76\%$$

على الرغم من حقيقة أن معدل الخطأ من النوع الأول مرتفع نسبيا، وهو الشيء الذي من المحتمل أن يؤدي إلى خسائر حقيقية، يمكننا القول بأن معدل تصنيف الإجمالي جيد ٪94.2، وبالتالي فان النموذج يقدم نتائج مرضية للغاية.

3.3 التحقق من صحة النموذج على العينة الاثبات (Out–of –sample)

كما قلنا في البداية على مستوى عرض قاعدة البيانات، يتم تقسيم العينة الاجمالية إلى جزأين، أحدهما للبناء والآخر للتحقق من الصحة النموذج، سنستخدم الأخير لمعرفة ما إذا كان النموذج المبني يتنبأ بشكل فعال بترتيب المؤسسات التي كانت لا تؤخذ في الاعتبار أثناء بناء النموذج.

نتذكر أن العينة الاثبات تحتوي على 56 شركة صغيرة ومتوسطة بما في ذلك 41 مؤسسة سليمة و15 الباقية عاجزة حيث حسبنا احتمالية الخطأ الاحصائي لكل منها لتخصيصها في فئتها المقابلة.

❖ **منحنى ROC**

الشكل (03-03): منحنى ROC لعينة الاثبات "الانحدار اللوجستيكي"

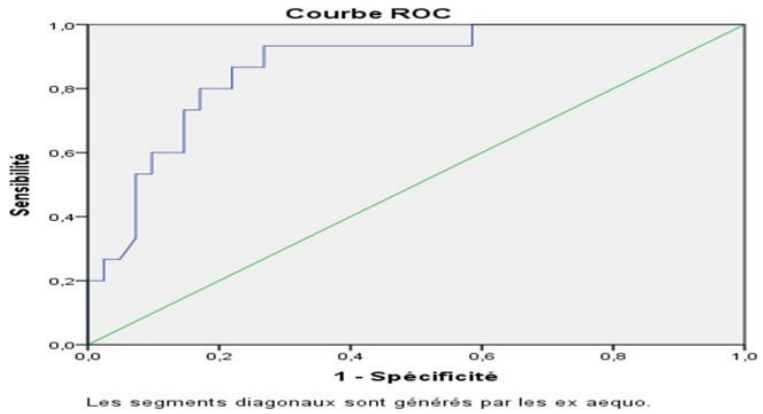

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

يكون منحنى ROC أعلى من مستوى القطري من الناحية رسم البياني، مساحة AUC لعينة الاثبات أقل من AUC لعينة البناء، لذلك يعد هذا تمييزا مقبولا.

❖ **جدول التصنيف لعينة الاثبات (Out-of-sample)**

جدول التصنيف الجيد للشركات في عينة الاثبات كما يلي (انظر ملحق رقم 08):

الجدول (03-30): جدول التصنيف لعينة الاثبات (Out-of-sample)

Observé		Prévisions		
		Saine	Défaut	Pourcentage correct
		0	1	
Saine	0	34	7	82.29 %
Défaut	1	4	11	73.33 %
Pourcentage global				80.36 %

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام EXCEL.

للحصول على تفسير أفضل للنتائج، سنقدم أدناه جدولا يلخص معدلات التصنيف الصحيحة ومعدلات الخاطئة المتعلقة بالعينتين: البناء والاثبات.

الجدول (03-31): ملخص نتائج التصنيف لعينات البناء والاثبات "الانحدار اللوجستي"

	عينة البناء	عينة الاثبات
معدل التصنيف الجيد للمؤسسات السليمة	96.1 %	82.29 %
معدل التصنيف الجيد للمؤسسات العاجزة	87.5 %	73.33 %

معدل التصنيف الاجمالي	94.2 %	80.36 %
معدل الخطأ النوع الاول	12.5 %	26.67 %
معدل الخطأ النوع الثاني	3.93 %	17.07 %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

وفقا لنتائج الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاضا في معدلات التصنيف الجيد للشركات السليمة والعاجزة مقارنة بعينة الاثبات (التحقق) حيث انخفض معدل التصنيف الجيد العام من ٪94.2 لعينة البناء إلى ٪80.36 بالنسبة للعينة التحقق.

أما بالنسبة لمعدلات الخطأ فقد سجلت زيادة بلغت ٪26.67 لمعدل الخطأ من النوع الأول وإلى ٪17.07 للنوع الثاني. ونلاحظ أن معدل الخطأ من النوع الأول أعلى من معدل الخطأ من النوع الثاني لكلا العينتين فإن هذا الموقف غير مرغوب فيه للبنوك لأنه إذا كان معدل الخطأ من النوع الأول مرتفعا، تخاطر CPA بتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة العاجزة على أنها سليمة، مما يؤدي إلى خسائر حقيقية في المستقبل.

المطلب الثاني: التحليل التمييزي.

الآن بعد أن أصبح لدينا بالفعل فكرة عن متغيراتنا وعلاقتها بالفشل، نريد بناء دالة أخرى تسمح لنا باستغلال جميع إمكانيات المتغيرات للتنقيط(score) والتي تتيح بدورها تحقيق أفضل تمييز بين مجموعة المؤسسات.

إنها علاقة بين مجموعتين من المتغيرات، مما يسمح لنا بتبني إحدى الطرق التفسيرية، وهي التحليل التمييزي، والذي يساعد بدوره في تفسير العلاقة بين المتغير الداخلي غير القياسي مع العديد من المتغيرات الخارجية أو التفسيرية القياسية.

أما بالنسبة للنسب التي يجب الاحتفاظ بها في هذه العلاقة، فسنأخذ في الاعتبار أولا النسب التي تفسر الخطأ، ثم نتجاهل فيما بينها النسب التي ترتبط ارتباطًا وثيقا ببعضها البعض.

بمجرد معرفة النسب الأكثر أهمية، سنطبق عليهم الإجراء خطوة بخطوة للتحليل التمييزي المتعلق بتقليل lambda de Wilks من أجل تحسين اختيار النسب أكثر محدودية المتاحة لنا.

تتكون هذه الطريقة من الاختيار التدريجي لأفضل متغير حتى يتم الحكم على أن إضافة متغيرات جديدة لم تعد توفر معلومات جديدة ذات صلة.

وفقا لـ «**Ludovic LE MOAL (2002)**»، يتم التحليل التمييزي على ثلاث مراحل:

- التحقق من وجود اختلافات بين المجموعات.
- التحقق من صحة الدراسة.
- يتم تقدير معاملات الدالة التمييزية والحكم على جودة تمثيل النموذج.

1. التحقق من وجود اختلاف بين المجموعتين:

يتيح لنا هذا التحليل تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا بين المجموعات ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات: المتوسط أو التباين واختبار فيشر ولامدا ويلكس(lambda de Wilks)

لقد اختبرنا بالفعل العلاقة بين النسب والخطأ الاحصائي، والمتغيرات التي يجب اتخاذها هي التالية(R1 R4 R8 R9 R18 R25 R26) (انظر الملحق رقم 09)

الجدول (03-32): تحليل خطوة بخطوة للتحليل التمييزي

Lambda de Wilks									
Pas	variables	Lambda	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistiques	ddl 1	ddl2	Sig.
1	R9	0.656	1	1	224	117.432	1	224.00	,000
2	R26	0.591	2	1	224	77.283	2	223.00	,000
3	R4	0.573	3	1	224	55.208	3	222.00	,000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

في نهاية الخطوة الثالثة، تمكن البرنامج من التمييز بين 226 مؤسسة من عينة البناء واحتفظ من بين 7 نسب ب ثلاثة (3) فقط والتي سيتم ضمها في دالة التنقيط للتحليل التمييزي وهي: R4 R9 R26

يتم إدخال المتغير إذا كانت دلالة lambda de Wilks أقل من 5٪، ونقوم بإزالته عندما تتجاوز دلالته 10٪. في حالتنا المتغيرات المختارة لها دلالة (0.000) مما يفسر قبولها في النموذج.

2. التحقق من صحة الدراسة:

يمكن تقدير صلاحية التحليل التمييزي من المؤشرات التالية:

- اختبار de box.
- الارتباط الكلي.
- لامدا ويلكس le Lambda de Wilks.

1.2 اختبار de box:

يستخدم اختبار Box للتحقق من تجانس مصفوفات التباين المشترك. ويلخص الجدول أدناه نتيجة هذا الأخير (انظر الملحق رقم 10):

الجدول (03-33): اختبار de box

Résultats du test		
M de Box		47,026
F	Approx.	7,646
	ddl1	6
	ddl2	43875,345
	Sig.	,000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

شروط الحصول على نتائج إيجابية في الاختبار الأول تكون كالاتي: يجب أن يكون M de box على أعلى مستوى ممكن، ويجب أن تميل دلالة اختبار F نحو الصفر (إذا كانت أكبر من 0.05 فإن التحليل غير صالح).

من خلال تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة M de box منخفضة وتساوي 47.026 تميل دلالة F نحو الصفر، ومن ثم يتم رفض الفرضية الصفرية للمساواة بين مصفوفات التباين والتباين المشترك داخل المجموعة، لذا فإن نتائجنا إيجابية لهذا الاختبار الأول.

2.2 الارتباط الكلي.

يوضح الجدول التالي معامل الارتباط القانوني (corrélation canonique)، ويتم قياسه من خلال جدول "القيم الخاصة" (انظر الملحق رقم 11).

الجدول (03-34): معامل الارتباط القانوني

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,746[a]	100,0	100,0	,654

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

كلما اقترب الارتباط القانوني (corrélation canonique) من 1، كان الفصل بين المجموعتين أفضل، وفي حالتنا كان 0.654 وهو ما يشهد على أداء النموذج.

3.2 لامدا ويلكس le Lambda de Wilks

الاختبار الأخير الذي يجب أن نجريه للتحقق من صحة الدراسة هو اختبار Lambda de Wilksوهو محدد مصفوفة التباين–التباين المشترك داخل الصنف مقسوما على محدد مصفوفة التباين –التباين المشترك الكلية. كلما قلت دلالة لامدا عن 0.05 كان النموذج أفضل.

الإحصاء المرتبط بـLambda de Wilks يتبع توزيع Khi deux مع p (K−1) = 3 درجات من الحرية بموجب الفرضية الصفرية للمساواة في متوسط مجموعات K = 2 للمتغيرات p = 4 المقدمة في النموذج. النتائج معروضة في الجدول أدناه (انظر الملحق رقم 12):

الجدول (03–35): اختبار Lambda de Wilks

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	ddl	Sig.
1	,573	124,011	3	,000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن دلالة Wilks Lambda تساوي (0.05>) 0.000 يجب علينا بعد ذلك رفض الفرضية الصفرية. لذا فإن النموذج جيد.

3. تقدير معاملات دالة التمييز وجودة تمثيل النموذج:

1.3 تقدير معاملات دالة التمييز:

تقدير المعاملات هو الخطوة الأخيرة التي يجب تنفيذها وفقا لـ **(Ludovic LE MOAL 2002)**، حيث يقيس المعامل المعياري تباين النقطة بسبب اختلاف وحدة واحدة من المتغير المقابل، لقد صنفنا المتغيرات أعلاه وفقا لوزنها في المعادلة وتشير إشارة معاملها الى التأثير الإيجابي على النتيجة score. سوف نلاحظ أن هذه العلامات تسير في اتجاه المنطق المالي (انظر الملحق رقم 13)

الجدول (03-36): معاملات المتغيرات المميز

Coefficients de la fonction discriminante canonique non standardisés

	Fonction
	1
R4	,011
R9	4,900
R26	,882
(Constante)	-3,331

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

وبالتالي يتم إعطاء دالة التنقيط من خلال العلاقة:

$$Z = -3.331 + 0.011\ R4 + 4.9\ R9 + 0.882\ R26$$

مع:

Z : قيمة النقطة score

R4 : فترة تسديد الزبائن (حقوق الزبائن *360) / رقم الاعمال

R9 : أعباء المالية / اجمالي فائض الاستغلال

R26 : ديون طويلة الاجل / قدرة التمويل الذاتي (DLT/CAF)

1.1.3.2 تفسير معاملات دالة التحليل التمييزي:

تشير العلامة الإيجابية لنسبة R26= DLT / CAF إلى زيادة في النقطة، مما يضع المؤسسة في وضع قريب من المؤسسات العاجزة. إن ثقل الديون طويلة ومتوسطة الأجل تقلل من قدرة على سداد الديون الجديدة.

نسبة R9: أعباء المالية / اجمالي فائض الاستغلال، لها أعلى مساهمة في دالة التنقيط وتؤثر بشكل إيجابي على نقطة الشركة مما يجعلها أقرب إلى الشركات الفاشلة. تعود الزيادة في الرسوم المالية عادة إلى الديون المرتفعة التي يتعين على المؤسسة دفعها كعمولات وفوائد معينة عليها للبنك. أي ان وزن التكاليف المالية يقلل من القدرة على سداد القروض التي تم الحصول عليها.

تكون علامة فترة تسوية الزبائن R4 في أيام دوران العملاء موجبة أي انه كلما زاد هذا الأخير ارتفعت النقطة لدرجة أنه من الممكن أن تتخلف المؤسسة عن السداد.

2.1.3 تحديد عتبة تصنيف المؤسسات:

أيضا، يتم إنشاء متوسط قيم النقط كل فئة بواسطة SPSS ومن الضروري للغاية حسابها قبل تحديد علاقة الفشل بالتنقيط. والجدول التالي يوضح النتائج: (انظر الملحق رقم 14)

الجدول (03-37): متوسط قيم النقط *Valeurs moyennes des scores*

Fonctions aux barycentres des groupes	
Situation	Fonction
	1
Défaillante	1,656
Saine	-0,447

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

ان دالة التمييز الأساسية غير المعيارية التي يتم تقييمها في متوسط المجموعات تعني انها تنتمي الى مجموعة المؤسسات العاجزة. لذا فكلما انخفضت النتيجة، كلما زادت فرصة الانتماء إلى فئة المؤسسات السليمة.

من المهم تحديد عتبة التمييز (Z^*) ، وذلك لتصنيف شركة على أنها سليمة أو عاجزة.

يتم احتساب النتيجة النهائية على النحو التالي:

$$Z^* = \frac{Z_0 N_0 + Z_1 N_1}{N_0 + N_1}$$

مع:

N1= عدد المؤسسات السليمة

N0= عدد المؤسسات العاجزة

Z1= متوسط النقط للمؤسسات السليمة

Z0= متوسط النقط للمؤسسات العاجزة

لذلك سيكون لدينا:

$$\mathbf{Z^*} = \frac{68*(1,656)+ 158*(-0,447)}{226} = 0,1857$$

إذا كانت0.1857> Zi ، يفترض أن تكون المؤسسة سليمة فيما يتعلق بتسديد القرض.

إذا كانت0.1857< Zi ، يفترض أن تكون المؤسسة عاجزة عن تسديد القرض.

2.3 فعالية جودة تمثيل النموذج :

1.2.3 الكفاءة بالنسبة لعينة البناء:

تتكون عينة البناء من 226 مؤسسة، منها 178 مؤسسة سليمة و48 مؤسسة عاجزة (انظر الملحق رقم 15) :

الجدول (03-38): نتائج التصنيف على عينة البناء

Résultats du classement[a]					
		Défaut	Appartenance au groupe prévu		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	153	25	178
		1	5	43	48
	%	0	86,0	14,0	100
		1	10,4	89,6	100
a. 86,7% des observations originales sont classées correctement.					

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تبين إحصائيات التصنيف إلى أننا تمكنا من تصنيف 196 شركة بشكل صحيح، بمتوسط نسبة مئوية يساوي ٪86.72 (196÷226).

معدل الخطأ في النوع الاول هو ٪10.41 (5÷48)، والنوع الثاني هو ٪14.04، أي معدل خطأ إجمالي قدره ٪13.27.

2.2.3 الكفاءة بالنسبة لعينة الاثبات:

تتكون العينة الإثبات من 56 شركة، بما في ذلك 41 شركة سليمة و15 شركة عاجزة (انظر الملحق رقم 16) :

الجدول (03-39): نتائج التصنيف على عينة الاثبات

Résultats du classement[a]					
		Défaut	Appartenance au groupe prévu		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	34	7	41
		1	4	11	15
	%	0	82.92	17.08	100
		1	26,67	73,33	100
a. 80,35% des observations originales sont classées correctement.					

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS اصدار 19.

التعليق:

تبين إحصائيات التصنيف إلى أننا تمكنا من تصنيف 45 شركة بشكل صحيح، بمتوسط نسبة مئوية يساوي ٪80.35 (45÷55).

معدل الخطأ في النوع الاول هو ٪26.67 (4÷15)، والنوع الثاني هو ٪17.08، أي معدل خطأ إجمالي قدره ٪19.65.

المطلب الثالث: التحليل العام للنتائج.

الهدف من هذا العمل هو بناء عدة طرق إحصائية لتصنيف المؤسسات، للوصول أخيرا لإعادة اخذ النتائج الرئيسية لكل طريقة من أجل تطوير مقارنة بين نموذجين التي قمنا ببنائهما بالفعل ولمعرفة الطريقة أو النموذج الذي يوفر التصنيف الأقرب إلى الواقع والذي يوفر بالطبع معدل تصنيف جيد أفضل من الآخر للشركات السليمة والعاجزة.

من أجل مقارنة النموذجين المختلفين التي تمت معالجتهما، قمنا بتلخيص القوة التنبؤية لعينات البناء والاثبات المقدمة في الجدول التالي:

الجدول (03-40): مقارنة بين نموذجين المختلفين

Modèle	عينة البناء		عينة الاثبات	
	TBC[1] Globale	TE[2] Globale	TBC Globale	TE Globale
"logistique Régression" الانحدار اللوجستيكي	94,25 %	5.75 %	80.36 %	19,64 %
"Analyse discriminante" التحليل التمييزي	86,7 %	13.3 %	80.53 %	19,47 %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مصفوفات التصنيف الجيدة لكل نموذج.

من خلال النتائج المتحصلة عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الإجمالية للتصنيف الجيد لنموذج الانحدار اللوجستيكي قدرت ب 94.25% و80.36% لعينة البناء والاثبات على التوالي وكانت أكبر من نسبة التحليل التمييزي 86.7% و80.53%، حيث في عينة الاثبات كانت النسب متقاربة فيما بينها. ومنه نموذج الانحدار اللوجستيكي أقرب نموذج لتقدير مخاطر القرض.

[1] Taux de bon classement global.

[2] Taux d'erreur global.

خاتمة الفصل:

سمحت لنا الدراسة الميدانية بفهم الهدف الذي من أجله قمنا بدراسة حالة في بنك القرض الشعبي الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اننا رسمنا الأهمية الحاسمة التي تساهم بها هاته المؤسسات في إجمالي الدخل المصرفي.

وبالفعل، فإن تطبيق نموذج القرض التنقيطي باستخدام الأساليب الإحصائية للانحدار اللوجستيكي الثنائي والتحليل التمييزي سمح لنا باكتشاف أهم المتغيرات التي لها دلالة من خلال تحليل فشل المؤسسات بمصداقية، حيث تبين عند استعمالها انها تسمح لنا بتقدير أدق لمخاطر القرض، وذلك نظرا للفرق الواضح بين نسبة تصنيفها الجيد ونسبة هذا الاخير للطرق المتبعة في البنك.

في الختام، يمكننا القول إنه من خلال هذا الفصل تمكنا من إعداد نموذج تصنيف صالح وقابل للتطبيق لجميع الشركات الجديدة التي تتقدم بطلب للحصول على القرض.

الخاتمة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في تسيير خطر القروض في البنوك التجارية باستعمال طريقة القرض التنقيطي نستنتج أن القطاع البنكي يعتبر من أهم القطاعات من خلال الدور الحيوي الذي يلعبه في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ومن أبرز البنوك التي لها أهمية بالغة هي البنوك التجارية، من خلال الأدوار التي تقوم بها في تلبية حاجيات الاعوان الاقتصاديين خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتلالها مكانة كبيرة في جميع اقتصادات العالم من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل، خلق الثروة وقدرتها على الابتكار وذلك من خلال تمويل مشاريعهم ودعمها بشكل مستمر والوصول الى اهدافها المسطرة، ويتم ذلك من خلال أكبر عملية يقوم بها البنك وهي منح القروض المصرفية.

حاولنا في هذا العمل أن نفهم كيف واجهت البنوك مشكلة تقييم مخاطر القروض لهذه المجموعة من المؤسسات باستعمال الطريقة الكلاسيكية، والتي لطالما كانت مخاطر الائتمان دائما مصدر قلق لجميع البنوك.

من أجل توفير بديل أفضل للطريقة الكلاسيكية المستخدمة في البنوك التجارية حاليا، كان الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على كيفية تقدير مخاطر القرض وفقا للطرق الأخرى ذات نهج إحصائي من خلال التوصل إلى استنتاج حول مدى فاعليتها ودقتها وهي "طريقة قرض التنقيطي". ولتحقيق ذلك حاولنا تطبيق هذه الطريقة على عينة احدى البنوك التجارية الجزائرية (بنك القرض الشعبي الجزائري)، بهدف الإجابة على مشكلة الدراسة التي تدور حول كيف يمكن للبنك تقييم مخاطر القروض المرتبطة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طريقة القرض التنقيطي وما مدى مساهمتها في تسيير مخاطر القروض.

النتائج:

وبعد إلمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو بناء عدة طرق احصائية لتصنيف المؤسسات العاجزة، ومن أجل تطوير نموذج داخلي يسمح لنا بتقليل الخطأ الإجمالي بالإضافة إلى انه يستطيع تصنيف المؤسسات حسب فئتها الجيدة مع معدل تصنيف جيد.
- يعتبر التحليل المالي من بين العمليات التي تستعمل في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية من خلال النسب المالية والمؤشرات التي تقيس درجة المخاطرة في البنك ولكنها تعتبر طريقة تقليدية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

خاتمة

- وفقا لنتائجنا فان الانحدار اللوجستيكي هو الذي يتنبأ بشكل أفضل بعجز المؤسسات وهذا ما يؤكد فرضيتنا.
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على الطريقة الكلاسيكية في تقييم خطر القروض لكنه في صدد استعمال الطريقة الاحصائية والمتمثلة في طريقة القرض التنقيطي بإعطاء كل زبون نقطة تعبر عن درجة ملاءته المالية للتنبؤ بعجزهم للوفاء بالتزامهم وهذا ما يؤكد فرضيتنا حاليا.

توصيات عامة

لتحقيق كفاءة أفضل للنموذج هناك شروط معينة نوصي بتحقيقها:

- العمل على تطوير قاعدة بيانات رقمية لتسهيل استخدامها في الوقت المناسب اثناء بناء نماذج وتحليل البيانات.
- ضرورة الاعتماد على التنقيط كطريقة مكملة ومساعدة للطريقة الكلاسيكية في تقديرها لمخاطر القروض.
- رفع مستوى التدريب والتأهيل خصوصا في مجال دراسة ملفات القروض من خلال استخدام وفهم المنطق لحساب النقطة score.
- سيوفر تطوير السوق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة فرصا أخرى لتلبية احتياجاتهم التمويلية.

افاق البحث

كما يقول المثل كل بداية لها نهاية ولكل نهاية بداية جديدة نحن على وشك انهاء هذا العمل بعد اجتياز بعض العقبات وتحقيق اهدافنا.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الواسع نشير الى بعض الجوانب التي لم نتطرق لها، والتي يمكن ان تكون بحث امام طلبة السنوات القادمة وذلك باستخدام عينات أكبر وأكثر تفصيلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى إمكانية تعميم استخدام الطرق الإحصائية في البنوك الجزائرية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع

المراجع بالغة العربية

أ. الكتب

- ✓ اسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقد والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- ✓ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2006.
- ✓ جمال لعمارة، **المصارف الاسلامية**، دار النبأ، الجزائر،1996.
- ✓ جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- ✓ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الاسلامية مدخل الحديث**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- ✓ حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- ✓ خالد أحمد علي محمود، **فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار فكر الجامعي، الاسكندرية، 2019.
- ✓ خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- ✓ رضا ابو حمد آل علي، **ادارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- ✓ رضا صاحب أبو حامد، **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي**، الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
- ✓ سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر، الاسكندرية، مصر.
- ✓ السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- ✓ سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت،1996 .
- ✓ سيد محمد حاد الرب، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والازمات التنظيمية**، الدار الهندسية، مصر، 2011.
- ✓ شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون،1992 .
- ✓ شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- ✓ صالح الامين الارباح، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطبعة الدار الجماهيرية، لبيا، 1999.
- ✓ صبحي تادريس قريصة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الاسكندرية، 1990.
- ✓ صلاح الدين حسن السيسي، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة التنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الوسام، بيروت ،1998.
- ✓ ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000 .
- ✓ طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- ✓ عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،2000 .
- ✓ عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

قائمة المراجع

- ✓ عبد الرحمان يسري احمد، **تنمية الصناعات الصغيرة**، دار محمدية، الاسكندرية، 1996.
- ✓ عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف –السياسات المصرفية–تحليل القوائم المالية**، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، مصر، الإسكندرية،2007.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007.
- ✓ عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، **ادارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان.
- ✓ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
- ✓ محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
- ✓ محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.
- ✓ محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ولجنة بازل**، الطبعة الأولى، دار الفكر، مصر، 2011.
- ✓ ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير –التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

ب. المذكرات الماجستير واطروحات دكتوراه

- ✓ بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحكومة المصرفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.
- ✓ بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
- ✓ حمزة شباح، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014.
- ✓ حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.
- ✓ زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه، جامعة عربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012.
- ✓ سمير ايت عكاش، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013.
- ✓ شيلق رابح، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020.
- ✓ مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- ✓ وهيبة خروبي، **تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2005.

- ياسين العايب، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة البنوك تجارية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2008.

ت. ملتقيات ومؤتمرات ومجالات

- الاء هاشم طربية، **أثر تطبيق اجراءات الرقابة المالية الخارجية على جودة الاجراءات الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الاردن**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 27، 2021.
- بن شرقي حاج الصدوق، **الرقابة المصرفية وادارة المخاطر في ظل المعايير لجنة بازل**، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 2010.
- بهلولي نور الهدى، **مدى ملاءة معيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد 16، عدد 01، ديسمبر 2021.
- بوخاوي إسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الكويت، 25-28 ماي 2003.
- بيشي إسماعيل، مصيطفى عبد اللطيف، **دور سياسة راس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2019.
- جواب حنان، معوشي بوعلام، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020.
- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم6.
- خاوي محمد، عريوة محاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 2، 2019.
- رضا زهواني وآخرون، "**دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر، 2017.
- زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30-31، كلية علوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- سليمان ناصر، **مداخلة بعنوان اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة في ملتقى جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، 2009.
- سومية تبة، "**دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة**"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة 1 بومرداس، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2013.
- سيد محمد حاد الرب، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والازمات التنظيمية**، الدار الهندسية، مصر، 2011.
- طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،11-12مارس، 2008.
- عبد الرؤوف غزالدين، صابر بوعوينة، **ادوات قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ممدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد12، عدد 01، 2021.

قائمة المراجع

- ✓ عبد العزيز الدغم، ماهر الأمين، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
- ✓ عبد العزيز شرابي، ميدي بموطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ**، مجلة الاقتصاد والمجتمع منتوري، قسنطينة، العدد 02، 2004.
- ✓ عبد الله إبراهيمي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات، المركز الجامعي غرداية، 2-3 أفريل 2004.
- ✓ عمار عريس، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، مارس 2017.
- ✓ عوادي مصطفى، د**ور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2018.
- ✓ كافي ميمون، مولاي أمينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- ✓ محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، **تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**، 2016/2012، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 05، 2018.
- ✓ محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان،2007.
- ✓ محمد طرشي، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 07، سبتمبر 2012.
- ✓ مداح عبد الباسط، يونس حواسي، محادي عثمان، **التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، الجزائر، 2018.
- ✓ مزياني نور الدين، بلال بوجمعة، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ القرارات الإقراض في البنوك**، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2008.
- ✓ مكيد علي، بن عياد فريدة، **تقييم مخاطر القروض مدخل إحصائي**، مجلة معارف، العدد 20، البويرة، الجزائر، 2016.
- ✓ ميدون أحلام، عطوي سميرة، **مساهمة النماذج الكمية الداخلية في ادارة المخاطر القروض البنكية**، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد 02، 2015.
- ✓ يحيوش حسين، **إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة**، تسيير مخاطر القروض، حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 17-19 أفريل 2007.

قائمة المراجع

ث. المنشورات

- ✓ حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016.
- ✓ زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- ✓ علي صاري، **العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، محاضرات في المادة التعليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف سوق اهراس،2021،

المراجع باللغات الاجنبية

- ✓ Georges Sauvageot, « **Précis de finance** », Edition: NATHAN, 2003.
- ✓ J. Pierre, P. Navat, P. Rambourg « **Finance d'entreprise, finance de marché** » édition 1994.
- ✓ Jacque teulie, **analyse financier de l'entreprise**, édition chotard et associes éditeurs, 1989.
- ✓ Jean Pierre Thibaut, **Analyse financière de la PME**, Ed liaisons Paris 1994.
- ✓ Jossette Peyard **«analyse financière**» 8ème édition، Paris, 1995.
- ✓ LAMARQUE.E, **Management De La Banque**, Edition Master De Management Financier Et Pearson, Education, 2006
- ✓ M. Mathieu. **L'exploitation bancaire et le risque crédit**. Revue banque, paris 1996.
- ✓ P. Cabane, **« les 10 régales d'or de la finance d'entreprise** », Edition: EYROLLS, 2013.
- ✓ Pascal, Barneto, Georges Gregorio «**Finance DSCG 2 - Corrigés du manuel**», 2ème Edition, DUNOD, 2009.
- ✓ Philippe Garsuault et Stephane Priami, La Banque : Fonctionnement et stratégies, 2eme Edition, Economica, Paris, 1997.
- ✓ Ricco Rakotomalala Pratique de la Régression Logistique, Régression Logistique Binaire et Polytomique Version 2.0 2017.
- ✓ Richard Bruyere, **Les Produits Dérivés du crédit**, ED Economica, Paris, 1998.

مواقع الانترنت

Site officiel de l'ABEF

الملاحق

الملحق01 : اختبار الارتباط بين الشكل القانوني وخطأ الاحصائي

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	4,473[a]	3	,215
Rapport de vraisemblance	4,682	3	,197
Association linéaire par linéaire	1,703	1	,192
Nombre d'observations valides	226		

a. 3 cellules (37,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,27.

الملحق02 : اختبار الارتباط بين حالة مركز الخطر وخطأ الاحصائي

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	6,527[a]	1	,011		
Correction pour la continuité[b]	5,722	1	,017		
Rapport de vraisemblance	6,586	1	,010		
Test exact de Fisher				,014	,008
Association linéaire par linéaire	6,499	1	,011		
Nombre d'observations valides	226				

a. 0 cellules (,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 23,15.
b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2

الملحق03 : اختبار الارتباط بين ديون غير المسددة لدى البنوك الاخرى وخطأ الاحصائي

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	,198[a]	1	,657		
Correction pour la continuité[b]	,074	1	,786		
Rapport de vraisemblance	,196	1	,658		
Test exact de Fisher				,729	,389
Association linéaire par linéaire	,197	1	,657		
Nombre d'observations valides	226				

a. 0 cellules (,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 15,72.
b. Calculé uniquement pour un tableau 2x2
annexe mouvement confié

الملحق04 : اختبار الارتباط بين ضمان مالي مجمد وخطأ الاحصائي

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	59,304[a]	1	,000		
Correction pour la continuité[b]	56,472	1	,000		
Rapport de vraisemblance	53,337	1	,000		
Test exact de Fisher				,000	,000
Association linéaire par linéaire	59,042	1	,000		
Nombre d'observations valides	226				

الملحق05 : اختبار الارتباط بين قطاع النشاط وخطأ الاحصائي

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	1,801[a]	4	,772
Rapport de vraisemblance	2,411	4	,661
Association linéaire par linéaire	,000	1	,983
Nombre d'observations valides	226		

الملحق06 : اختبار الارتباط بين الضمان المالي المجمد وحالة مركز الخطر

Tests du khi-carré			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	1,669	4	0,796
Rapport de vraisemblance	2,394	4	0,664
Association linéaire par linéaire	0,317	1	0,573
N d'observations valides	226		

الملحق07 : جدول التصنيف

Tableau de classement[a]

			Prévisions		
			Défaut		Pourcentage correct
		Observations	0	1	
Etape 1	Défaut	0	171	7	96,1
		1	7	41	85,4
		Pourcentage global			93,8

a. La valeur de césure est ,500

الملحق08 : جدول التصنيف لعينة الاثبات

Observé		Prévisions		
		Saine	Défaut	Pourcentage correct
		0	1	
Saine	0	34	7	82.29 %
Défaut	1	4	11	73.33 %
Pourcentage global				80.36 %

الملحق09 : تحليل خطوة بخطوة للتحليل التمييزي

Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]

Pas	Introduite	Lambda de Wilks				F exact			
		Statistique	ddl1	ddl2	ddl3	Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	R9	,656	1	1	224,000	117,432	1	224,000	,000
2	R26	,591	2	1	224,000	77,283	2	223,000	,000
3	R4	,573	3	1	224,000	55,208	3	222,000	,000

الملحق 10 : اختبار de box

Résultats du test

M de Box		47,026
F	Approximativement	7,646
	ddl1	6
	ddl2	43875,345
	Signification	,000

Teste l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance des populations.

الملحق 11: معامل الارتباط القانوني Coefficient de corrélation canonique

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,746[a]	100,0	100,0	,654

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

الملحق12 : اختبار لامدا ويلكس Lambda de Wilks

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	,573	124,011	3	,000

الملحق13 : معاملات المتغيرات المميز

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques

	Fonction
	1
R4	,011
R9	4,900
R26	,882
(Constante)	-3,331

Coefficients non standardisés

الملحق14 : متوسط القيم النقط Valeurs moyennes des scores

Fonctions aux barycentres des groupes

Défaut	Fonction 1
0	-,447
1	1,656

الملحق15 : نتائج التصنيف على عينة البناء

Résultats du classement[a]

		Défaut	Classe(s) d'affectation prévue(s) 0	1	Total
Original	Effectif	0	153	25	178
		1	5	43	48
	%	0	86,0	14,0	100,0
		1	10,4	89,6	100,0

a. 86,7% des observations originales classées correctement.

الملحق16 : نتائج التصنيف على عينة الاثبات

Résultats du classement[a]					
		Défaut	Appartenance au groupe prévu 0	1	Total
Original	Effectif	0	34	7	41
		1	4	11	15
	%	0	82.92	17.08	100
		1	26,67	73,33	100
a. 80,35% des observations originales sont classées correctement.					